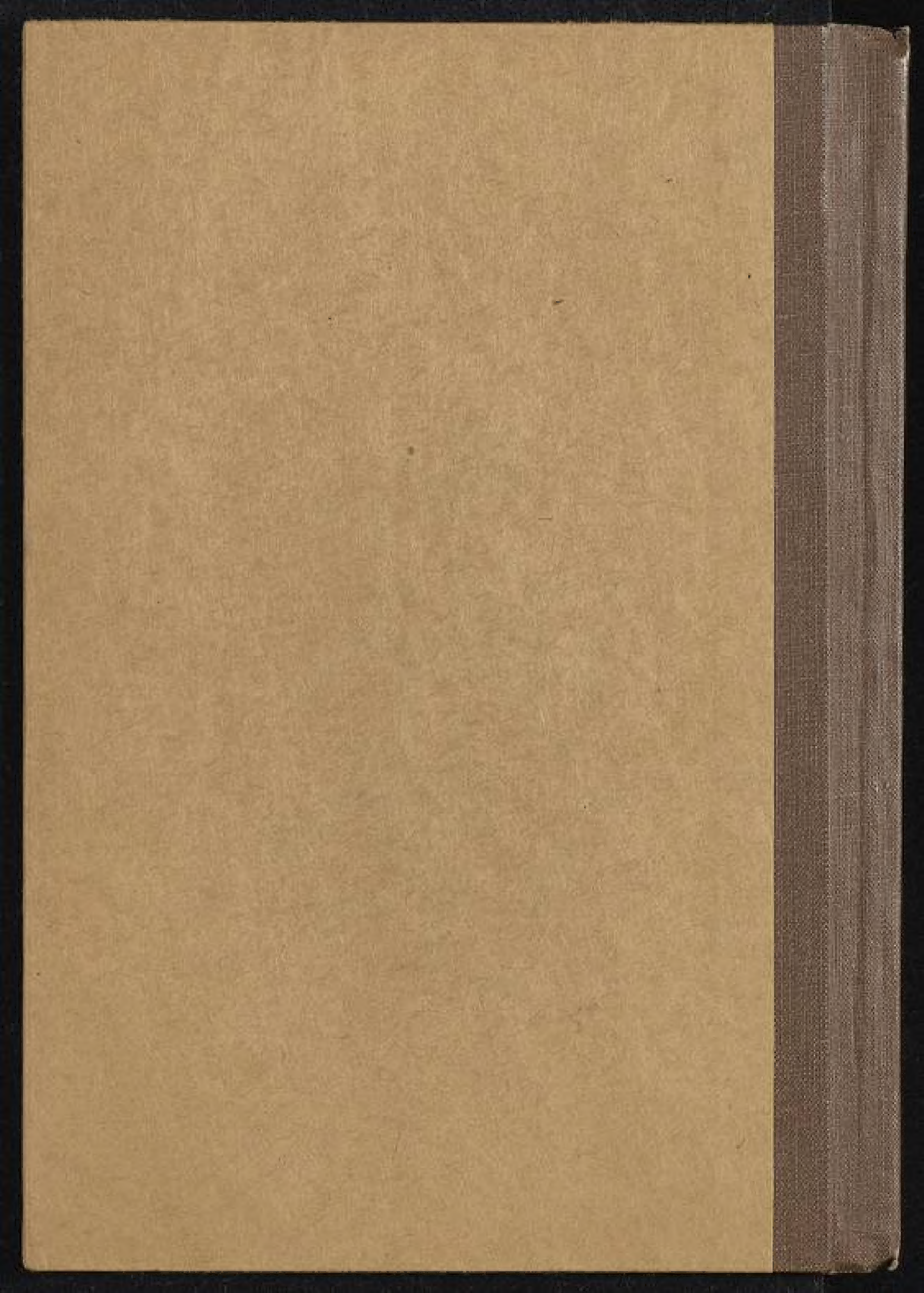
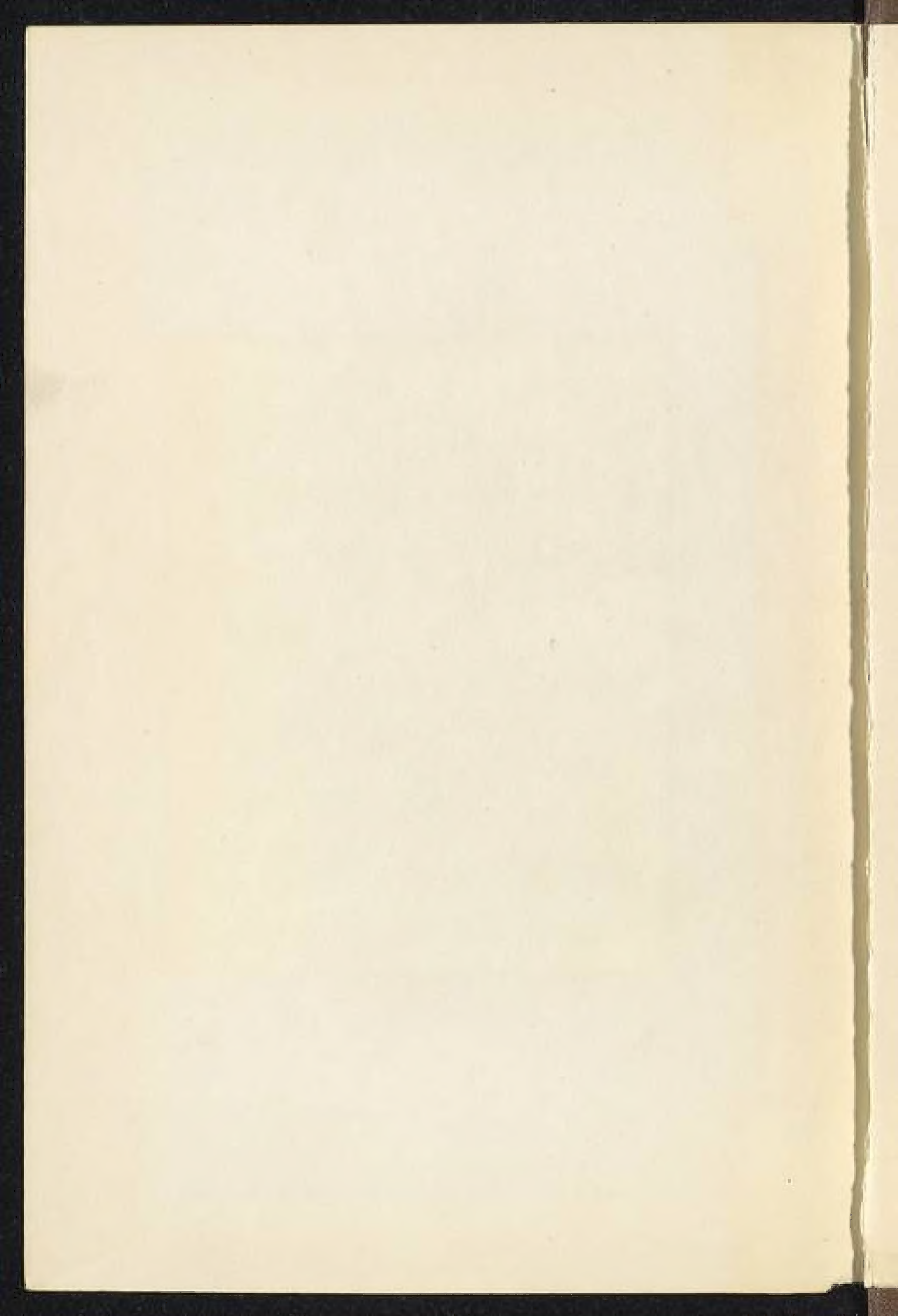
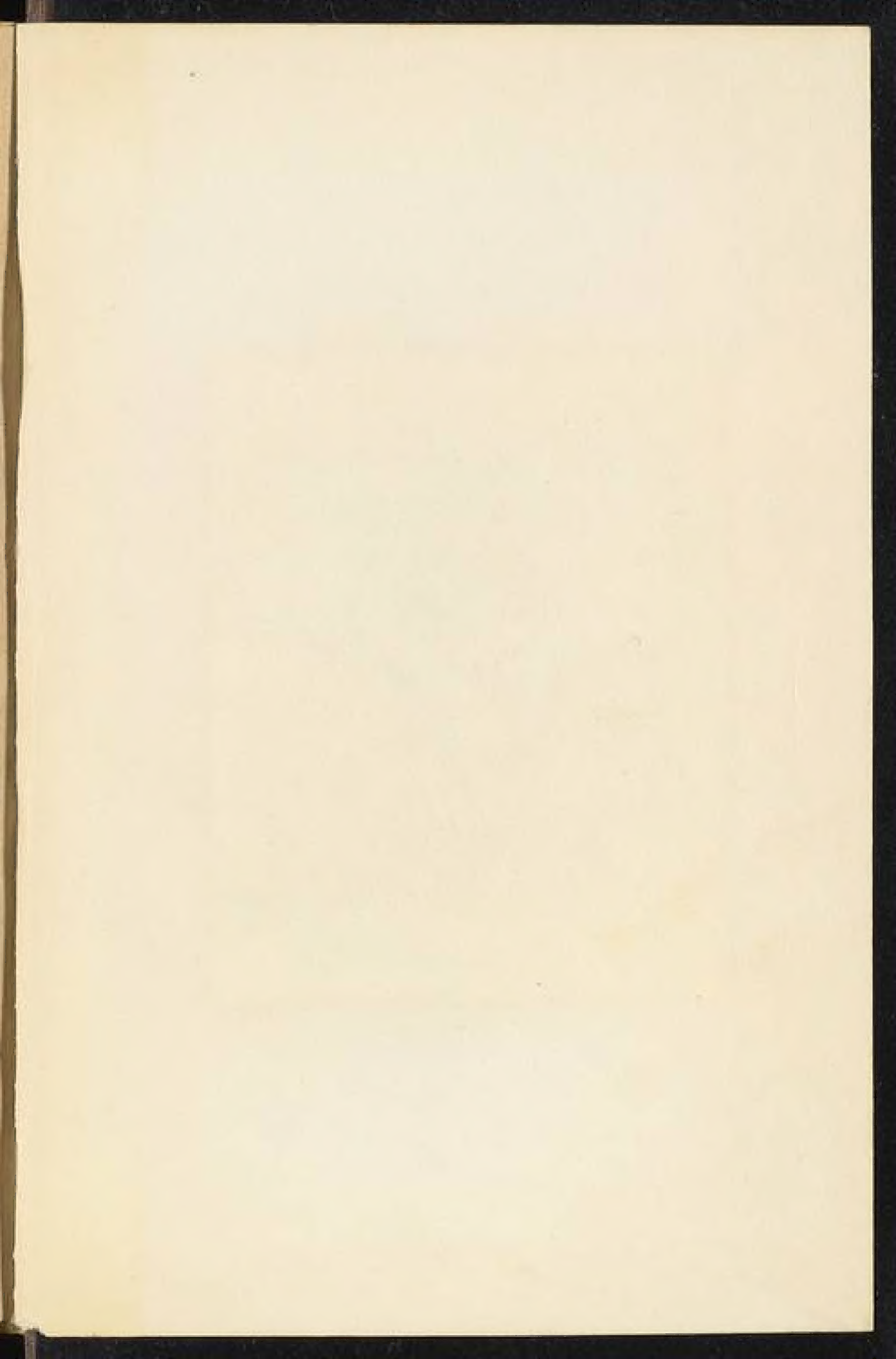






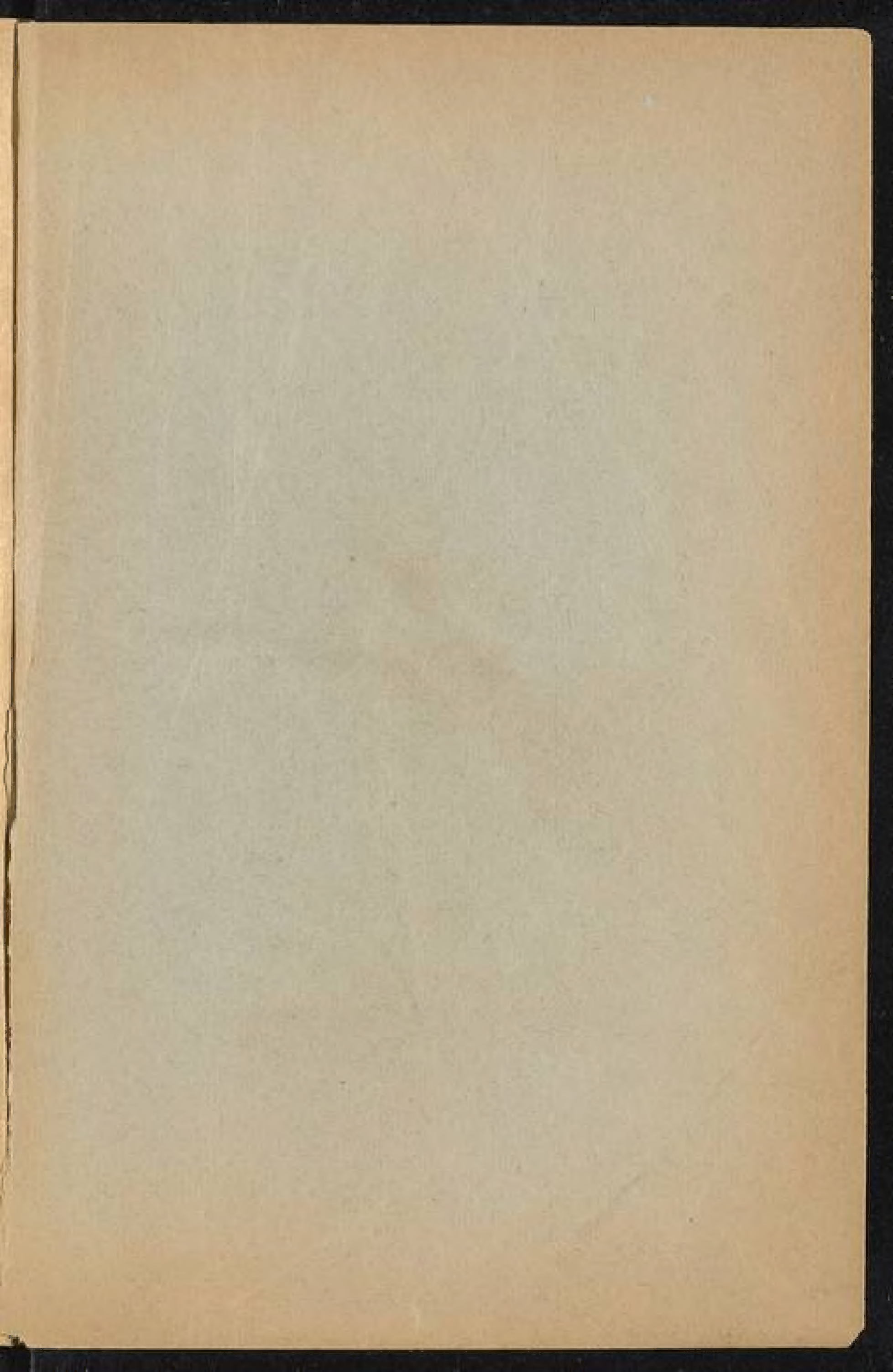


خالد محمد خالد
من العلماء

مِنْ هُنا .. نبدأ

الطبعة السادسة
١٩٥٢

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي



خالد محمد خالد
من العلماء

مِنْ هُنا.. نبدأ

الطبعة السادسة
١٩٥٢

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

اقرأ هذه الكلمات ..

شهد هذا الكتاب مؤامرة دنيئة . بدأت منذ عام ونصف ، ثم لم تؤذن بعد بانتهاء ..

ولقد كنت أظن أنى لن أحذر القراء مرة أخرى من طبعات زائفة تحمل اسم الكتاب . لكن بعض المفسدين فى الأرض يأبون علينا ذلك ..

لقد ظهرت منذ عام ونصف طبعة زائفة تضاهى طبعتنا الثالثة .. وكانت مشحونة بالأغلاط المطبعية .. ثم ظهرت طبعتنا الرابعة وبعد نفاذها بأيام فوجئنا بطبعة زائفة تضاهيها .. والآن ونحن نتهيأ لإخراج الطبعة السادسة من الكتاب فوجئنا مرة أخرى بظهور طبعة زائفة تحمل اسم « الطبعة الرابعة » .. رديئة الإخراج كثيرة الأغلاط ، كالعهد بكل عمل يتم فى الظلام ..

ويبدو أن المزيفين قد استمرأوا مقارفة جرمهم هذا ، فقد زيفوا فى هذه الأيام بضعة كتب لكبار الكتاب وإلى أن يقيم القانون لأمثال هؤلاء عقوبة زاجرة .. ويجعل مثواهم أعماق السجون .. فنحن لا نملك إلا أن نحذر القراء من هذه الطبعات.

فليذكر القارىء كلما رأى طبعة فيها رداءة وأخطاء أنها زائفة لم يأذن المؤلف بنشرها . ولم يطلع عليها .. ونرجو أن يعلم القراء أن جميع الطبعات الصحيحة من الكتاب قد نفدت حتى آخر نسخة

منها . والطبعة الصحيحة المعروضة اليوم للبيع هى «الطبعة السادسة» نشرتها وطبعتها دار الفكر العربي .

ونحن نهيب بضمائر أصحاب المكتبات هنا ، وفى البلاد العربية أن يكافحوا معنا هؤلاء المزيفين حتى لا يساهموا وإياهم فى غش القارىء ، وإفساد الثقافات . وعلى الله قصد السبيل ؟

ديسمبر ١٩٥١ **المؤلف**

الاهداء

إلى الذين إذا جاءهم ما عرفوا — لم يكفروا به . . .
وإذا جاءهم ما جهلوا — لم يعرضوا عنه . . .

فى هذا الكتاب

قصة هذا الكتاب

.. وشاء ربك أن تكون لهذا الكتاب قصة .. تتمثل فيها محنة الفكر وروعة انتصاره ، وترتسم فى أفقها أهداف التقدمية الرشيدة — بيضاء مشرقة كضوء الفجر ، وأغراض الرجعية البغيضة — سوداء مظلمة كقلب الحقود . وتنهض وقائعها شاهدة على صدق أكثر ما فى الكتاب من أفكار وآراء ..

وإذ قد صار الكتاب ملء وعيك البصير ووجدانك الحى ؛ فقد أصبح من حقك أن تعرف عنه ما لم تكن تعرف . وفى هذه السطور أقدم لك قصة الكتاب الذى آثره الله ورعاه .. والذى مكنت له بحفاوتك وتقديرك ، فخرج يسعى فى طبعته الثانية مزهواً بإيثار الله وتقدير القارىء ...

. . .

المصادرة الأولى

قبيل استقالة وزارة دولة ابراهيم عبد الهادى باشا بسبعة أشهر تقريبا ، وفى ضحى يوم جميل ، كان الكتاب فى طريقه إلى دار النيل للطباعة ، ويسر له مديرها الأستاذ اسماعيل شوقى مشقة التكاليف بما فطر عليه من صفاء نفس ونبل عاطفة .

وفى اليوم الثانى كانت صفحاته الأولى بين العمال ، وفى اليوم الثالث كانت أولى ملازمه فى رقابة المطبوعات بالداخلية ... واستضيفت هناك ثلاثة أيام ، استدعيت بعدها لمقابلة الرقيب الذى أفهمنى أن هذا الكتاب لا يمكن مراجعته ، بالقطاعى ، ..

ولا بد من تقديم أصوله كافة حتى يتسنى الحكم عليه مرة واحدة .
وبعد يومين آخرين حولت الملزمة الأخرى التى لحقت بها إلى رقيب آخر — من علماء الأزهر — فاشترط نفس الشرط الذى اشترطه سلفه . وقدمت أصول الكتاب جميعاً . واستودعته الرقابة والرقيب ، وبعد شهور ذهبت لأتسلمه وأعود به إلى المطبعة عود الظافرين . فاذا وكيل المطبوعات والرقابة يزف إلى فى أسف صادق مرير أن فضيلة الرقيب قد أمر بمصادرة الكتاب وتحريم طبعه .. ووقفت أخيرا على أسباب هذا المنع — وفحواها أن فضيلته رأى فى الكتاب هجوماً على رجال الدين وعلى الرأسماليين وهذه سمة الشيوعية والشيوعيين ... أو كما قال ..!

وزج بالفكر فى قبو الظلمات .. فلندعه الآن فى سجنه أو فى منفاه ... ريثما نعود إليه أو يعود إلينا .

بلاد من ؟

وكان اسم الكتاب « بلاد من ؟ »

وكانت فصوله خمسة : إنسانيون . الدين لا الكهانة . الخبز هو السلام . أسرار المجتمع . الطريق .

أما فصل « قومية الحكم » فقد رفعته من الكتاب ووضعت مكانه « أسوار المجتمع .

لماذا ؟ لأن أصحاب الفكرة التى أناقشها فى هذا الفصل كانوا يومئذ فى السجون والمعتقلات .. فلم يكن من الانصاف مناقشتهم بالغيب .

* * *

إفراج

وفى وزارة رفعة حسين سرى باشا ـ التمست من الرقابة إعادة النظر فى الكتاب المضطهد الحبيس ، وأجيبت رغبتى ، وأذن لى بنشره وإخراجه .. وأخذ طريقه إلى المطبعة من جديد ، وعملت فيه يد الاختزال والتركيز ، وعاد فصل « قومية الحكم » إلى مكانه بعد أن زالت البواعث التى زحزحته عنه من قبل . واتسم الكتاب بسمة الإيجابية والتوجيه فكان أنسب الأسماء له « من هنا .. نبدأ » .

ووقف صرير المطابع .. وغادرها الكتاب إلى القراء يبث فيهم دعوة السلام والحب والمساواة والعدل والواجب ـ هادىء الفورة .. حسن السمت ثابت الوطأة .. كل غاياته أن ينفى عن الدين تحريف المبطلين .. وعن المجتمع ظلم الظالمين .

عواصف

وليس فى طبائع الأشياء أن يمر بسلام ، كتاب يتحدى حرص الناس .. ومآربهم الدنيا ومصالحهم العتيدة ، وتعصبهم المزمن لما لم ينزل به من الله كتاب ولا برهان ، فما أن صدر الكتاب حتى أزجت بعض النفوس جذاذات من الزوابع .. تضامت وتآلفت وأمست ركاما قاتما يريد أن يحجب الضوء ويطمس مطالعه .. ولكن طبائع الأشياء أيضاً تأبى أن ينتصر الظلام على النور وتؤكد أعمق توكيد تلك الحكمة القائلة :

« إن ظلام العالم كله ليعجز عن إطفاء شمعة ..! » وهذا هو الذى حدث .

فلقد مضى موكب الأضواء يمزق هذا الركام من الضباب، ساخرا به وبالظلمات .. آخذا طريقه إلى الوعى البصير الحر يحدثه عن آلامه وآماله، وينفخ فى الفحم الحامد . ويعلى كلمة الله، وكلمة الشعب .

محاكمة

وعلى حين غفلة انقض البوليس على المكتبات وضبط نسخ الكتاب تمهيداً لمصادرته ، ووقف الكتاب أمام القضاء متهما بالخروج على الدين وترويج الشيوعية وتحريض الفقراء على الرأسماليين!

وأخيراً — جاءت كلمة القضاء كهدير المحيط .. قوية هادئة .

وأفرج عن الكتاب للمرة الثانية .. ومضى مستأنفاً رحلته المباركة ، شاكراً للذين أساءوا به الظن ، والذين أحسنوا ،.

ولكن

ولكنهم يتحدثون عن محاكمة أخرى ستجريها هيئة كبار العلماء، أتراها تريد تكريم الكتاب الذى بذل من ذات نفسه كل جهد مستطاع لخدمة الدين والشعب ، فحرفت الاشاعة هذا التكريم إلى محاكمة؟!

أم أن الجزاء الوفاق اليوم لكل غيور على دينه من الكهانة ، وعلى أمته من الاستغلال ، أن يلتمس له العيب ، وتفتعل له التهم .

ثم يقال له : ذق جزاء ولائك لله . . وولائك للوطن ؟!

أياً كان الأمر :

فإن يرتاع من خوض السواقى   فتى قد خاض فى البحر الكبير

وإنه لمن حسن الحظ أن التهمة التى تسدد إلى الكتاب هى تلك التى قذف بها كل مصلح جليل الشأن صادق العزم . . كانوا جميعاً خارجين على الدين لأنهم أرادوا أن يرفعوه فوق منال المساومة والعبث والتسخير . . وأحيط بهم فما وهنوا ولا جزعوا .

كان زئير الاعصار يزيدهم تشبثاً وتفاؤلاً ، ويشد فيهم زناد القوة والنضال والاحتمال . وإن الذين جاءوا من بعدهم ليحاولون صادقين أن يسيروا على هذا النمط الرفيع ، وأن يكونوا امتداداً لهذه القوة الزاخرة التى لا تخشى فى خدمة الله والشعب لوماً ولا بأساً . ولعل القارىء فى شوق إلى معرفة التهم التى حيكت للكتاب ، ونسجتها لجنة الافتاء .

وها أنذا أطوى القصة على ختامها . . حيث تطالعك باهرة متألقة إحدى وثائق الحرية والعدل والرقى فى هذه البلاد . ممثلة فى حيثيات الحكم الذى سيظل منارا يطارد الظلمات من طريق الحرية والأحرار

وفى هذه الحيثيات سترى التهم الهزيلة المرعشة تتساقط كأنها مزق ذباب بدده نفاث مطهر مبيد .

٭ ٭ ٭

وبعد ، فلا يزال زئير العاصفة يلغط ويدمدم . .

ولكن لا بأس . .

فهناك حكمة عذبة تقول :

خل العاصفة تزأر . .

فإن ذلك أخلق بأن يعجل بفنائها . .

وستخوض الأعصار . .

وترسو آخر الأمر على الشاطىء السعيد . .

إحـــدى

وثائق الحرية والرق

النص الكامل

لحيثيات الحكم بالافراج عن الكتاب

محكمة القاهرة الابتدائية

مكتب القاهرة

قـــرار

نحن حافظ سابق رئيس محكمة القاهرة الابتدائيـة

بعد الاطلاع على الأمر الصادر من النيابة العامة بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ بضبط كتاب « من هنا نبـدأ » ، وعلى الكتاب المذكور ، وعلى كتاب حضرة صاحب الفضيلة رئيس لجنة الفتوى بالجامع الأزهر المؤرخ فى أول مايو ١٩٥٠ ، وعلى التحقيقات التى أجرتها النيابة مع الأستاذ خالد محمد خالد مؤلف هذا الكتاب . وبعد سماع أقوال مؤلف هذا الكتاب ودفاع حضرة المحامى الحاضر معه .

حيث أن النيابة العامة طلبت تأييد الأمر الصادر منها بضبط هذا الكتاب استناداً إلى المادة ١٨٩ عقوبات ، وقالت فى تبرير ذلك إن المؤلف ارتكب الجرائم الآتية :

أولا — إنه تعدى علناً على الدين الاسلامى ، الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادتين ١٦١ و ١٧١ عقوبات .

ثانيا — إنه حبـــذ وروج علناً مذهباً يرمى إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب ووسائل أخرى غير مشروعة ، الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادة ١٧٤ عقوبات .

ثالثا — أنه حرض علنا على بغض طائفة من الناس وهى طائفة

الرأسماليين والازدراء بها ، تحريضاً من شأنه تكدير السلم العام ، الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادتين ١٧١ و ١٧٦ عقوبات .

وحيث إنه فيما يتعلق بجريمة التعدى على الدين الاسلامى ، فقد اعتمدت النيابة فى إسنادها إلى مؤلف الكتاب على رأى لجنة الفتوى بالجامع الأزهر الذى يتحصل فى أن هذا الكتاب قد وضع بروح تناصب الدين العداء السافر ، وتعمل جهدها على هدم كيانه وتسلبه أخص وظائفه وهى الهيمنة على شئون الحياة وتدبيرها وإقامة أمور الناس فيها على أسس العدل والاستقامة ، وسياستهم بكل ما فيه إصلاح حالهم فى الدنيا وتوفير أسباب سعادتهم فى الآخرة تارة بالنصح والارشاد والوعظ والهداية ، وأخرى بالقضاء العدل والحكم الرشيد ، وتأمين الناس على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وسائر حقوقهم وإنصاف المظلومين ، والضرب على أيدى المعتدين الظالمين . وإن كتاب الله وسنة رسوله كلاهما ملىء بالتصريح الفقهى الواضح البين فى الحكم والقضاء وما إليهما من مظاهر الهيمنة الفعلية على جميع نواحى الحياة الاجتماعية مالية وجنائيـة ، فردية واجتماعية ودولية . وقد دعمت لجنة الفتوى رأيها هذا بما يلى :

١ — إن المؤلف صور الحكومة الدينية بخصائص وغرائز من شأنها أن تبعث فى النفوس محاربة هـذا النوع من الحكم . ورماها بالغموض المطلق . وأن دستورها الذى تخضع له وتقوم به وتفر إليه وتهرب ، هو الدين .. هو القرآن ، وأن القرآن والسنة فيهما من الغموض والاحتمالات ما يجعل فى الآية والحديث متمسكا للمتخاصمين المتعارضين فى الرأى ، وأن المؤلف يعنى بهذا أن ذلك الغموض يجعلهما غير صالحين لأن يكونا أساساً صالحاً للحكومة .

٢ – إن المؤلف يقرر أن مهمة الدين لاتعدو الهداية والارشاد وأن ماقام به النبي صلى الله عليه وسلم من قيادة الجيوش والمفاوضات وعقد المعاهدات وغيرها من مظاهر السلطة التي يمارسها الحكام لم يكن إلا لحكم ضرورات اجتماعية. وأن المؤلف يعني بذلك أن هذه الشئون التي قام بها النبي لم يقم بها لأنها من مهمتها الدينية وعنصر من عناصر الرسالة.

٣ – إن المؤلف يرى أن الحدود جميعها موقوفة عن العمل وليس هناك مجال لإقامتها وأن عمر وقف حد السرقة أيام المجاعات وصار ذلك سنة رشيدة من بعده، وأن حد الزنا يحمل موانع تنفيذه وأن حد الخمر كحد الزنا في صعوبة تنفيذه أو استحالته، وأن الدين لايصح أن يعتمد فيما يعتمد عليه في إصلاح المجتمع – على العقوبة، معللا ذلك بأن نفوذ الدين وأثره في مكافحة الرذيلة ليكونان أرسخ قدماً وأقوم سبيلا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح والرفق والحجاج الهادىء والمنطق الرصين، أما حين تتحول هذه الوسائل إلى سوط الحكومة الدينية وسيفها فإن الفضيلة آنئذ تصاب بجزع أليم.

٤ – إن المؤلف عرض لركن من أركان الدين وهو الزكاة وخلع عليه ثوباً يقزز منه النفوس ويجعله مظهراً من مظاهر المذلة والهوان التي لايرضى الله بها لعباده، ورأى أن الكهانة، أي الدعوة الدينية هي التي صورت للناس أن الإسلام يرى في الصدقات اشتراكية تلبي حاجة المجتمع، وأنها بهذا التصوير تسير على طريقة الخداع التي تعودت بها إبداء بعض مظاهر العطف والرحمة بالناس في حين أنها تعمل بها على سلب الناس أعز مايملكون من كرامة وحق.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الكتاب أن المؤلف نادى بقومية الحكم ورد على الرأى القائل بضرورة قيام حكومة دينية بأن فى ذلك مجازفة بالدين ذاته مجازفة تعرض نقاوته للكدر وسلامته للخطر، بينما يجب الحرص على صيانته وإبقائه بعيداً عن مهاب العواصف والذاريات، وأن الرسول عليه السلام كان يحس إحساساً واضحاً بمهمته ويعرفها حق المعرفة وهى أنه هاد وبشير وليس رئيس حكومة ولا جباراً فى الأرض. وقد عرضوا عليه يوماً أن يجعلوا له مثل ما كان للأباطرة والحكام ففزع وقال: «لست كأحدهم. إنما أنا رحمة مهداة». ودخل عليه عمر ذات يوم فوجده مضطجعاً على حصير قد أثر فى جنبه فقال له: «أفلا تتخذ لك فراشاً وطيئاً ليناً يارسول الله». فأجابه بقوله: «مهلا ياعمر.. أتظنها كسروية؟ إنها نبوة لا ملك، ثم قال المؤلف إن الرسول لم يكن حريصاً على أن يمثل شخصية الحاكم لأن مقـــام الرسالة أرفع مقام لولا الضرورات الاجتماعية التى ألجأته إلى ذلك لتحقيق المنفعة والسعادة للمجتمع الجديد وإذا كان الرسول فاوض وعقد المعاهدات وقاد الجيش ومارس كثيراً من السلطة التى يمارسها الحكام وأقام بعض خلفائه من بعده حكومات واسعة النفوذ عظيمة السلطان كان العدل لحمتها وسداها فإن هذا لا يعنى أن هناك طرازاً خاصاً من الحكومات يعتبره الدين بعض أركانه وفرائضه، بل إن كل حكومة تحقق الغرض من قيامها، وهو تحقيق المنفعة الاجتماعية للأمة، يباركها الله، ولئن كانت الحكومات الدينية قد توافرت لها فى العصر الإسلامى الأول كل عناصر النجاح والتقدم، فإن ذلك يرجع إلى الكفاية الشخصية والكمال الذاتى اللذين كان يتمتع بهما رؤساء تلك

الحكومات كأبى بكر وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز . غير أن الأمر لم يلبث أن انتهى إلى تنافس دموى على الحكم وفتنة بين الناس وقادتهم وبين القادة بعضهم مع بعض وإلى نوع من الحكم ليس بينه وبين الدين وشيجة ولا صلة وإن زعم أصحابه أنه حكم دينى بل حكم الله ورسوله .

ثم قال المؤلف إن الحكومة الدينية لا تستلهم مبادئها وسلوكها من كتاب الله ولا من سنة رسوله بل من نفسية الحاكمين وأطماعهم ومنافعهم الذاتية ، وهى تعتمد فى قيامها على سلطة غامضة لا يعرف مأتاها ولا يعلم مداها . ولا تفسر وجودها إلا بأنها ظل الله فى الأرض . وحين تسأل عن دستورها الذى تخضع له وتقوم به تفر وتهرب إلى الغموض الذى لا تستطيع أن تعيش إلا فيه ، وتقول هو الدين . هو القرآن . ولما كان القرآن « حمال اوجه » ، كما قال على كذلك السنة فقد استغل بعض الحكام بعض آيات القرآن استغلالا مغرضاً ، وكان أصحاب على – وهم يحرضون على دم معاوية وقتاله – يقدمون بين أيديهم طليعة هائلة من الآيات والأحاديث هى نفس الآيات والأحاديث التى كان يحرض بها أصحاب معاوية على دم على وقتاله ، وببعض هذه الآيات قتل عثمان ، وبها ذاتها قتل الخوارج علياً . كما قتل يزيد الطاغية الحسين بن على مبرراً فعلته هذه بآية وحديث استمسك بهما .

ثم قال المؤلف إن الحكومة الدينية تحكم بهواها ، ثم تزعم أنها تحكم بما أنزل الله ، وإن غريزة الغموض وغيرها من الغرائز التى تستمد الحكومة الدينية منها سلطتها بعيدة كل البعد عن حقائق الدين وفضائله ، وأن الحكومات التى حكمت الناس باسم الدين سواء فى

المسيحية أو الإسلام كانت أسوأ مثل للحكم ماعدا قلة نادرة فاضلة لا تكاد العين تقع عليها فى زحام الكثرة الباغية . وإن الحكومات الدينية التى ينقدها هى تلك التى تعتمد على سلطة مبهمة غامضة ، ولا تقوم على أسس دستورية واضحة ، والتى تمنح نفسها قداسة زائفة وعصمة مدعاة .

ورد المؤلف على الداعين بوجوب إقامة حكومة دينية بأنهم إذ يبررون ذلك بفكرة القضاء على الرذائل وإقامة الحدود فإن الدين وحده من غير أن يكون دولة هو الذى يهدى إلى الفضيلة عن طريق الترويض والاقناع وأن نفوذ الدين وأثره فى مكافحة الرذيلة ليكونان أرسخ قدما وأقوم سبيلا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح والرفق والحجاج الهادىء والمنطق الرصين ، أما حين تتحول هذه الوسائل إلى سوط الحكومة الدينية وسيفها فإن الفضيلة آنئذ تصاب بجزع أليم واستشهد على ذلك بقوله تعالى : « فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها » وقوله تعالى : « وما أنت عليهم بجبار . فذكر بالقرآن من يخاف وعيد » ثم تحدث المؤلف عن الحدود فقال : إنها موقوفة عن العمل وليس هناك مجال لاقامتها فقد وقف عمر حد السرقة فى أيام المجاعات . وصارت سنة رشيدة من بعده . والشرق الإسلامى فى مجاعة مادام الناس لم يستوفوا ضرورات الحياة فحد السرقة موقوف إذن حتى ينزل الرخاء مكان الجدوب ، ويوم يوجد الرخاء فلن تحصل سرقة وإذا وجد السارق رغم الرخاء قطعت يده ، على أن بضع أيد سارقة لن تحتاج إلى قيام حكومة دينية خاصة ، فمادة واحدة فى القانون تقوم مقامها . أما حد الزنا فإن أمر إقامته يحمل موانع تنفيذه فقد شرط الله لاقامته أن تثبت الخطيئة باقرار مقترفها أو بالبينة واشترط أن

تكون البينة أربعة شهود وأن يروا العملية الجنسية نفسها رؤية سافرة ، وهذا أمر يكاد يكون مستحيلا مما يجعل الثبوت بالبينة متعذراً كما أنه لن يثبت بالاقرار فان أحداً لن يذهب من تلقاء نفسه ليقدم ذاته للعار والفضيحة والميتة الشنيعة رجماً بالحجارة أو جلداً بالسياط ، ولم يحدث فى خلال عهد الرسول وخلفائه سوى وقائع محدودة أقيم فيها حد الزنا . وقد كان كل من أقيم عليهم الحد معترفين دفعتهم إلى الاعتراف نزعة مثالية حببت اليهم تطهير النفس وتحملها مسئولية وزرها فى الحياة الدنيا وهى نزعة نادرة ، أما حد الخمر فهو كحد الزنا تماما فى صعوبة تنفيذه أو استحالته فهو لا يقام إلا بالاقرار أو البينة وبينته شاهدان ولا تنحصر شهادتهما فى رؤية الشارب وهو يشرب الخمر ، بل لابد فى رأى كثير من الفقهاء أن يشهد بأنه شرب وهو عالم بأن الشراب خمر مسكر ، وأنه كان مختاراً غير مكره على شرابه ، وهذا العلم مكنون فى ضمير الشارب ولن أيستطيع الشاهدان بلوغه أو الاحاطة به ولا سيما إذا زعم الشارب نه شرب غير عالم به ، وخلص من ذلك إلى أنه لا داعى إلى إقامة حكومة دينية من أجل إقامة هذه الحدود خاصة . وقال المؤلف إن سدنة الكهانة يدعون باسم الدين إلى اشتراكية الصدقات وهم حين يدعون إلى ذلك إنما يجعلون الصدقة نظاما اقتصاديا مشروعا ، ومعنى ذلك أنهم يفتحون باب المسألة (أى السؤال) على مصراعيه مع أن الدين الذى يحقر المسألة ويمجد العمل ويأمر بأن يأخذ العامل حقه فيما عمل دون أن ينتقص من حقه شىء ، لا يمكن أن يعالج حقوق الشعب فى الحياة بالصدقات كما تحاول الكهانة اليوم أن تفعل . والإسلام حين دعا إلى العمل والتكافل الاجتماعى لم تكن الصدقة فى

حسابه قط كوسيلة تنهض بها حياة الشعوب ، بل هي شيء يشبه أكل الميتة فتباح لبعض الأفراد الذين لا يجدون ما يقيم الأود ويمسك الرمق ، ولكنها لا تعالج هبوط المستوى المعيشي للأمم والجماعات . وهذه بديهة يعرفها الذين عرفوا محمد ودرسوا نفسه العالية ودينه القويم . فلقد وضع رسول الله الصدقة في مكانها اللائق بها حين يقول : « إنها أوساخ الناس . إنها غسالة ذنوب الناس » وقد خشي الرسول أن يفهم الناس أن الصدقة مصدر مشروع من مصادر العيش والارتزاق فكان يدعهم عنها ويذم المسألة إذ يقول : « المسألة كاوح في وجه صاحبها يوم القيامة . إياك والمسألة فإنما هي رضف من النار ملهبة » .
وقد ذكر المؤلف في مواضع متفرقة من كتابه أن الدين يدعو إلى توحيد الإله والحرية والمساواة بين الناس وإلى العدل والاحسان والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغي . وأنه يجب تقديم الدين للناس وضيئا متألقا كيوم نزل من لدن عزيز حكيم عليم . وما توحيد الإله وجعل الأمر كله والسلطان كله والكبرياء كلها له دون سواه إلا هتاف علوي مقدس يشيع في الإنسانية الأمن والإيناس حتى تلتقي الإنسانية كلها على الحرية والإخاء والمساواة . وإن الدين ليس في حاجة إلى أن يكون دولة إذ هو عبارة عن حقائق خالدة لا تتغير وإن وظيفة الدين هي الهداية والإرشاد إلى أنبل ما في الحياة من معنويات وفضائل وتبليغ كلمات الله التي تهدى إلى الحق والفضيلة والصلاح . وإن أجل خدمة تؤديها للدين هي أن تجعله قريبا من قلوب الناس عميقا في نفوسهم وتطعيم الدولة والمجتمع بروحه الحي ومعنوياته الفاضلة لا أن تأتي بحكومة تستغله في تقديس ذاتها وتبرير أطاعمها واستكراه الناس لجبروتها وإن الدين يجب أن يظل كما أراده ربه نبوة

لا ملكا ، وهداية لا حكومة ، وموعظة لا سوطا . وإن الدين فى المجتمع الإنسانى بأسره يمثل ضرورة اجتماعية لا غنى للناس عنها وهو مصدر قوة وإخاء ، ومساواة لا مظهر أنانية وعدوان ، ويجب أن يحتفظ الدين بخصائصه الذاتية وأهدافه التى من أجلها شرعه الله وأنزله وهى إسعاد الناس سعادة واقعية فى نطاق المساواة النبيلة التى جاء يعلنها ويحرص عليها . وإن الدين فى صورته الصحيحة زميل مؤنس مسعد فى رحلة الحياة كلها .

وحيث إن الدين شىء ، ودعاة الدين والحكومات الدينية شىء آخر . ولا يعد الطعن فى هؤلاء الدعاة أو فى هذه الحكومات طعناً فى الدين إلا إذا انصرف الطعن إليه وانصب عليه فى ذاته ، فالدين حقائق خالدة ثابتة ، أما هؤلاء الدعاة ومتولوا شؤون هذه الحكومات فهم بشر من الناس يصيبون ويخطئون ، وقد مجد المؤلف عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأشاد بذكر الحكومات التى خلفته فى العصر الإسلامى الأول ، وقال إنه توافر لها كل عناصر النجاح والتقدم وإنما وجه المؤلف نقده إلى ماعداها من الحكومات الدينية التى وصفها بأنها كانت تحكم بهواها وتزعم أنها تحكم بما أنزل الله وتفسر وجودها بأنها ظل الله فى الأرض وإذ تسأل عن دستورها الذى تخضع له وتقوم به تفر وتهرب إلى الغموض الذى لا تستطيع أن تعيش إلا فيه وتقول « هو الدين هو القرآن » مع أنها ما كانت تستلهم مبادئها وسلوكها من كتاب الله ولا من سنة رسوله ، بل من نفسية الحاكمين وأطماعهم ومنافعهم الذاتية . ونعى المؤلف على رجال تلك الحكومات التى انقرضت وأصبحت أثراً بعد عين ، أنهم كانوا يستغلون

القرآن استغلالا سيئاً ويسفكون دم المسلمين مسلحين ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، مستغلين ما تحتمله هذه وتلك من وجوه ومعان عدة. وواضح من هذا أن المؤلف إذ قال إن القرآن حمال أوجه وكذا الأحاديث لم يقصد التعريض بكتاب الله وسنة رسوله ، بل التعريض بأولئك الذين استغلوه استغلالا مغرضاً ، وقد نسب المؤلف إلى علي بن أبي طالب أنه قال . « إن القرآن حمال أوجه » . ولم تنكر لجنة الفتوى صدور هذا القول من علي . هذا إلى أن أبي نعيم أخرج عن ابن عباس وهو من أجلاء الصحابة أنه قال . « القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه » . وقال الألوسي في مقدمة تفسيره « إن بعض من يوثق بهم قال . « إن لكل آية ستين ألف فهم » وقال ابن جزى الكلبي في مقدمة تفسيره « إن الطوائف المختلفة من المسلمين تعلقوا بالقرآن وكل طائفة منهم تحتج لمذهبها به وترد على من خالفها وتزعم أنه خالف القرآن ، ولاشك أن منهم المحق والمبطل وأن بعضهم يرجح المجاز على الحقيقة فمذهب أبي حنيفة يقدم الحقيقة لأنها الأصل ، ومذهب أبي يوسف يقدم المجاز الراجح » وقال تعالى وهو أصدق القائلين : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات . فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ومايعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا . ومايذكر إلا أولو الألباب »

وحيث إن لجنة الفتوى أخذت على المؤلف قوله إن مهمة الدين لاتعدو الهداية والإرشاد وأن الرسول لم يكن حريصاً على أن يمثل شخصية الحاكم لولا الضرورات الاجتماعية التي ألجأته إلى ذلك لتحقيق

المنفعة والسعادة لشعبه الجديد مع أن الشئون التى باشرها النبي من قيادة الجيوش والمفاوضات وعقد المعاهدات وغيرها إنما هى من مهمته الدينية وعنصر من عناصر الرسالة. على أن المؤلف فيما قاله لم ينكر ركناً من أركان الدين ولم ينتقص من قدر رسول الله فقد قال صراحة إن مقام الرسالة أرفع مقام. وأن الرسول عليه السلام كان يحس احساساً واضحاً بمهمته ويعرفها حق المعرفة وهى أنه هاد وبشير وليس رئيس حكومة ولا جباراً فى الأرض قد أيد ذلك بأحاديث نبوية صحيحة. وهو مؤيد كذلك بقوله سبحانه وتعالى «وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً»، وقوله تعالى: «إنما أنت منذر»، «وإنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً وداعيا إلى الله باذنه وسراجاً منيراً»، «ما عليك إلا البلاغ»، وقوله تعالى: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة»، وقوله تعالى «وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد». وقد قال المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى فى تعريفه بكتاب «حياة محمد» لمؤلفه الدكتور هيكل باشا. «أن الرسول أمر بأن يبلغ عن ربه ولم تبين له الطرق التى يتبعها فى التبليغ وفى حماية الدعوة وترك له أن يتصرف بعقله وعمله وفطنته كما يتصرف غيره من العلماء والعقلاء. وجاء الوحى مفصلا قاطعاً فى كل ما يخص ذات الاله ووحدته وصفاته وكيفية عبادته ولم يكن كذلك فيما يختص بالنظم الاجتماعية للأسرة والقرية والمدينة والدولة منفردة ومرتبطة بغيرها من الدول. وقد صار النبى مبلغا عن ربه داعياً إليه حاميا لتلك الدعوة ولحرية الداعين مدافعاً عنهم وأصبح حاكم الأمة الإسلامية وقائد حربها ومفتيها وقاضيها ومنظم جميع الصلات

والروابط فيها وبينها وبين غيرها من الأمم وقد أقام العدل فى ذلك كله وألف بين أمم وطوائف ما كان العقل يسيغ إمكان التأليف بينها وظهرت الحكمة والرصانة وبعد النظر وكمال الفطنة وسرعة الخاطر وقوة الحزم فى كل ما صدر عنه من قول أو فعل) .

وحيث أن لجنة الفتوى أسندت إلى مؤلف الكتاب أنه عرض بركن من أركان الدين وهو الزكاة وخلع عليه ثوبا يقزز منه النفوس ويجعله مظهراً من مظاهر المذلة والهوان .

وحيث أنه لا شك فى أن الزكاة ركن من أركان الدين الخمسة وقد أمر الله سبحانه وتعالى بها بقوله « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وبين سبحانه وتعالى مصارفها بقوله « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » وقد وضعها الله بجانب الإيمان به بقوله تعالى : « خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه إنه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين » ، وقد قرنها الله بالصلاة فى كثير من المواضع ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة » ، وقوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين » . وقوله تعالى : « قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون » . وفى هذا ما يدل على أن الزكاة عبادة

وفرض واجب فالمؤمنون إخوة ولا يتم إيمان المرء حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه .

وفريضة الزكاة تتصل بهذا الإخاء ولا تتصل بالأخلاق وتهذيبها ولا بالمعاملات وتنظيمها . وما اتصل بالأخاء اتصل بالإيمان بالله ومن أجل ذلك قام أبو بكر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم يطالب المسلمين بأدائها واعتبر نكولهم عنها ضعفا في إيمانهم وتفضيلا للمال عليه وخروجاً على النظام الروحي الذي نزل به القرآن وارتداداً عن الإسلام فكانت حروب الردة التي ثبت بها أبو بكر رسالة الإسلام كاملة .

وحيث إن المؤلف لم يجحد الزكاة ولم ينف أنها ركن من أركان الدين . وهو لم يحقر الصدقة ذاتها بل حقر المسألة . فقد قال إن الصدقة في عصر الرسول وفي لغة القرآن تعني ضريبة مفروضة هي ضريبة الزكاة التي نزلت فيها الآية « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » ، وأنها مباحة للأفراد الذين لا يجدون ما يقيم أودهم ويسد رمقهم . وقد أورد المؤلف ذلك في مقام الرد على أولئك الذين يقولون بأن الصدقة نظام اقتصادي واف ووسيلة ناجحة لمحاربة الفقر وإسعاد الشعب . فقال إنه لا يمكن معالجة حقوق الشعب في الحياة بالصدقات وإن الدين يمجد العمل ويأمر بأن يأخذ العامل حقه فيما عمل دون أن ينتقص من حقه شيء وإن المستمع لأصحاب ذلك الرأي ليكاد يخدع فيصدق أن الصدقة هي كل ما يستطيع الإسلام أن يقدمه للشعوب من عدالة ومساواة . مع إن الإسلام حين دعا إلى العدل والتكافل الاجتماعي لم تكن الصدقة في حسابه قط كوسيلة تنهض بها حياة الشعوب . وأن هؤلاء القوم إذ يجملون

الصدقة نظاما اقتصاديا مشروعا إنما يفتحون باب المسألة على مصراعيه مع أن الرسول عليه السلام ذم المسألة إذ قال : «المسألة كلوح فى وجه صاحبها يوم القيامة . إياك والمسألة . فإنما هى رضف من النار ملهبة » .

وحيث إن ماورد بالكتاب عن ذم المسألة والتعفف عنها صحيح . فقد جاء بالجزء الثالث من كتاب فتح البارى ومتن الجامع الصحيح للإمام البخارى أن رسول الله قال « ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاءاً خير وأوسع من الصبر » . وأنه قال أيضاً : «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتى بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » وأنه قال : « مازال الرجل يسأل حتى يجىء يوم القيامة ليس فى وجهه مزعة لحم » ، وأنه قال : « اليد العليا خير من اليد السفلى » . وقد فسروا هذا الحديث الأخير بأن أعلى الأيدى هى المنفقة ثم المتعففة عن الأخذ ثم الآخذة بغير سؤال ، وأن أسفل الأيدى السائلة والمانعة .

ويؤخذ مما روى عن النبى من الأحاديث المتقدم ذكرها وغيرها أنه كان يحض الغنى على الصدقة ، كما كان يحض الفقير على التعفف عن المسألة والتنزه عنها ، ولو امتهن المرء نفسه فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ، ولما يدخل على المسئول من الضيق فى ماله إن أعطى كل سائل . وأما من يسأل مضطراً فلا جناح عليه . وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم كذلك أنه قال . « الصدقة أوساخ الناس وأنها لا تحل لآل محمد وفى رواية أخرى « إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة » .

ولعل الحكمة فى ذلك أن الصدقة إنما يصرفها المتصدق على محتاج يريد بها وجه الله .

وحيث إن لجنة الفتوى نسبت إلى المؤلف أنه قال أن الدين لا يصح أن يعتمد — فيما يعتمد عليه فى اصلاح المجتمع — على العقوبة . وقد تبين من مطالعة الكتاب أن المؤلف كان يرد على القائلين بوجوب قيام حكومة دينية تتولى القضاء على الرذائل . فقال : إنه لا سبيل للقضاء على الرذائل إلا بتطهير النفس وتعويدها على احترام ذاتها ، وأن الدين وحده — من غير أن يكون دولة — هو القادر على أن يوقظ فى الضمائر واعظ الله ، أن الدولة لا تستطيع بقوانينها أن تهب الناس نقاوة النفس . وأن نفوذ الدين وأثره فى مكافحة الرذيلة ليكونان أرسخ قدما وأقوم سبيلا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح والرفق والحجاج الهادىء والمنطق الرصين .

وحيث أن المؤلف لم ينكر ما أمر الله به من حدود ، وإنما قال إنه لا ضرورة لقيام حكومة دينية من أجل إقامة هذه الحدود خاصة وأن هذه الحدود نادرة التطبيق عملا ، إذ أن حد السرقة يوقف أبان المجاعات ولأن حدى الزنا والخمر يصعب اثباتهما شرعا — وإن ماذكره المؤلف عن هذه الحدود صحيح فى جملته ، فقد جاء بالجزء العاشر من كتاب (المغنى) أن عمر بن الخطاب قال : (لا قطع فى عام سنة) وأن أحمد بن حنبل قال : (لا قطع فى مجاعة) وأن الاقرار بالزنا نادر الحصول وبينته أربعة شهود عدول مسلمين ويشترط فيهم أن يشهدوا بأنهم رأوا ذكر الرجل فى فرج المرأة كالمرود فى المكحلة والرشاء فى البئر وأن بينة الخمر شاهدان يشهدان بأنهما رأيا الشارب يشرب مسكراً ، ولا يشترط فيهما —

على خلاف ماذكره المؤلف ـ أن يشهدا بأن الشارب شرب مختاراً عالماً بأنه مسكر ، لأن الظاهر أن الاختيار والعلم وما عداهما نادر بعيد ، هذا إلى أن الشريعة الاسلامية تميل إلى التشدد فى الاثبات والحرج فى إقامة الحدود بدليل قوله عليه الصلاة والسلام «تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغنى من حد فقد وجب » . وقوله : « ادرأوا الحدود بالشبهات ما استطعتم ، فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الإمام إن يخطىء فى العفو خير من أن يخطىء فى العقوبة » .

وحيث أنه تبين مما تقدم أن المؤلف لم يطعن فى الدين ذاته ولم يجحد كتاب الله وسنة رسوله ، بل مجد الله وكرم الرسول فى أكثر من موضع من كتابه وقال : أنه يجب تقديم الدين للناس وضيئاً متألقاً كيوم نزل من لدن عزيز حكيم عليم ، وهو لم يخرج فيما كتب عن حد البحث العلمى والفلسفى ، وإذا صح أنه أخطأ فى شىء مما كتب فان الخطأ المصحوب باعتقاد الصواب شىء ، وتعمد الخطأ المصحوب بنية التعدى شىء آخر ، ويشترط للعقاب بمقتضى المادة ١٦١ عقوبات أن يكون الجانى قد تعدى على الدين أى أهانه وامتهنه أو ارتكبت ما من شأنه المساس بكرامته أو انتهاك حرمته والحط من قدره والازدراء به ، وأن يكون قد قصد ذلك وتعمده ولما كان شىء من ذلك لم يتوافر فى حق مؤلف الكتاب فلا جريمة ولا عقاب .

وحيث أنه فيما يتعلق بالجريمتين الأخريين اللتين أسندتهما النيابة العامة للمؤلف ، فقد تبين من مطالعة الكتاب أن المؤلف قال : ان المجتمع المصرى كسائر المجتمعات العربية تعمل فيها جميعاً كوامن الكبت والحرمان ، وبدا التذمر على كل لسان ووجه .

وهذا التذمر خطر على حياة الأمة ولا يمكن أن يستهين بعاقبته حاكم له بصر بالأمور ، وأن المسئولية الكاملة لتجثم على كاهل الرجعية الاقتصادية التي تمتص الحياة من الشعب وتعرقل كل اتجاه نحو اشتراكية بانية وأنه يجب مكافحة سياسة التجويع التي تمثلها تلك الرجعية الاقتصادية في بلاد العرب قاطبة ومكافحة الاستغلال الفردي لأنه مهب كل عاصفة وكل إعصار وبيل . وقال إن الملكيات الزراعية موزعة توزيعاً سيئاً وأن أجور الأطيان الزراعية مرتفعة ارتفاعاً فاحشاً مرهقا للمستأجرين ، وإلى ذلك ترجع أكثر أسباب الغلاء الذي يئن الشعب منه ، وإنه يوجد تفاوت كبير بين طبقتي المجتمع . ولعل من أشد أخطار هذا التفاوت الكبير أنه يقسم الأمة على ذاتها ويجعل منها معسكرين متباغضين يحتقر أعلاهما الأدنى ويمقت أدناهما الأعلى ، ويتربص كل منهما بالآخر مضمراً له كل كل كراهية وسوء . ومهما حاولنا إرضاء هذا الفريق برفع مرتبه وتحسين دخله فإنه لن يرضى لأن مشكلته لاتتمثل فقط في حرمانه بل وفي هذا الترف المسعور الذي يعيش فيه الآخرون ، فيأكلون أكثر مما ينبغي أن يأكلوا ، ويلبسون أكثر مما ينبغي أن يلبسوا ، ويرغدون أكثر مما ينبغي أن يرغدوا . ويجلسون فوق أهرام من الذهب بينما بقية المجتمع تقتات من آلامها وحرمانها . وأن كثيرين من هؤلاء السادة سارعوا عند ماقررت الحكومة مجانية التعليم الابتدائي منذ أربع سنوات إلى سحب أولادهم من مدارس الحكومة حتى لايخالطوا فيها الفقراء والرعاع . وإن وراء هذا التصرف المخجل إيمانا عريقا بالأستقراطية وحرصاشديدا على الامتياز والاستعلاء وجاهلية نابية لاتقرها أخلاق الدين ولا أخلاق الدنيا . وضرب

مثلا بما حصل فى عهد الرسول إذ جاءه وفد من أعيان مكة وقالوا له : « يا محمد لقد رضينا أن نستمع إليك ولكننا لا نجالس هذه الأخلاط من عبيدنا وصعاليك مكة الفقراء فاجعل لنا يوما ولهم يوما » . فاستمهلهم الرسول حتى يأتى أمر ربه . وسرعان ما جاءه الوحى الرشيد بآيات باهرة إذ قال تعالى : « ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شىء وما من حسابك عليهم من شىء فتطردهم فتكون من الظالمين » . فاحسن الرسول إليهم وخاطبهم بقوله : « أهلا بمن أوصانى بهم ربى » وقد علق المؤلف على ذلك بقوله : « ما أحوج هؤلاء الذين يستنكفون عن زمالة الشعب إلى هذا الدرس البليغ الصارم ليطامنوا من صلفهم وينهنهوا من كبريائهم » . ثم قال المؤلف إنه إذ ينقد الرأسمالية لا ينسى أنها عامل من عوامل الرقى وأحد الأطوار التى يمر بها التقدم وهو ماض إلى غايته ، وهو لا يسألها إلا أن تفسح الطريق لاشتراكية عادلة يطلبها الشعب ويريدها ، وبذلك تظفر لنفسها بحسن الختام . وقال إنه يجب علينا أن نعمل لسلامتنا الخاص أولا وقبل كل شىء ولوجه كل جهودنا وإمكانياتنا لخدمة أنفسنا ومصالحنا الخاصة وإذا بقى من جهدنا فائض ومزيد لا نحتاج إليهما فلا مانع من اسباغهما على الآخرين .

وإنه يجب على الحكومة أن تعمل على ألا يوجد بيننا جوع ولا جياع ، ولا يجوز لها أن تسلك سبيل الشح على رعاياها الذين يدفعون لها الضرائب ، وإنه ليس للحكومات فى هذا العصر من رسالة سوى تحقيق المنفعة الاجتماعية للشعوب وإن الشعب بطبيعته يريد دائما أن يرقى ولا ترى الحكومة الحصيفة أى تثريب عليه فى ذلك

مادام العقل والحكمة والنظام هم حداته إلى حقوقه ومادامت هى نفسها تعينه على حفظ النظام . وقال إن الحرص على سلامة بلادنا وتجنيبها ويلات الفتن والاضطرابات يقتضينا أن نعمل على مكافحة الجريمة والقضاء على العوامل التى تيسر نشوءها . . وإنه يمقت الجريمة مهما تكن بواعثها وأسبابها ويعتقد أن عبور الحياة فى زورق جميل مهما طالت رحلته خير من عبورها فى مدرعة ، ولو أبلغتنا الهدف فى لحظات . ثم قال إنه لا يدعو إلى إزالة كل فارق وحاجز بين الناس فهذا أمر مستحيل وإنما يدعو لتقريب المسافة البعيدة الفاصلة بين طبقتى الأمة وتوزيع الفرص على المواطنين توزيعا يقضى على التفاوت القصى الذى يشطر وحدتها النفسية والفكرية . وإنه لا سبيل إلى إصلاح الأمور إلا إذا تسلحنا بروح الإنصاف وآمنا بضرورة حدوث تحول اجتماعى شامل وبذلنا جميعا حكومة وشعبا محاولة صادقة لاتمام هذا التحول دون أن نريق قطرة دم واحدة ومن غير أن يكفر بعضنا ببعض ويلعن بعضنا بعضا . ولا شىء يحسم الفوضى التى نعانيها مثل أن نخطو خطوة كتلك التى خطتها انجلترا مثلا فنتحول من مجتمع رأسمالى متطرف إلى مجتمع اشتراكى شامل رشيد وديع معتدل تنتظم الاشتراكية كل مرافقه أو جلها وتتحرر فيه قوى الانتاج المحبوسة فى أيدى الرأسماليين المتطرفين ، وإن العدالة الاجتماعية فطرة أحست بها الإنسانية منذ أحست بوجودها ومنذ سمعت وجيب الوعى والحياة يخفق بين جنبيها . وهى ليست روسية الجنسية ماركسية الدم وليس ضربة لازب أن يكون المؤمنون بها الداعون إليها بلاشفة يعذبون ويضطهدون . وإن انجلترا ليست شيوعية وهى التى صعدت بالضريبة التصاعدية إلى ٩٤ فى المائة

وراحت فى سرعة البرق تؤمم الملكيات الانتاجية الكبرى . وإن النظام الذى يحقق العدالة الاجتماعية فى العهد الحاضر هو الاشتراكية ولاشيء سواها . وأن حق الملكية الشخصية أمر مفروغ من ثبوته شرعا وعقلا وعرفا وتعترف به البلاد قاطبة لرعايا ومواطنيها غير أن هذا لايمنع الحكومة من أن تختار نوعا معينا من الملكية وهو الملكيات الانتاجية وتحرره من أيدى الأفراد وتشرف عليه لصالح الأمة . إذ التأميم هو الوضع الطبيعى الذى أخذ المجتمع الإنسانى يسارع إليه فهو يؤدى إلى تحرير قوى الانتاج المحبوسة فى أيدى الرأسماليين ويقضى على الفروق الاجتماعية والتفاوت الكثير فى الدخل المالى ، وقال أن الحكومة المصرية أحسنت صنعا بفرض الضريبة التصاعدية وضريبة التركات وبزيادة إعانة غلاء المعيشة . وأهاب بها أن تعمل على زيادة مرتبات صغار الموظفين ، والحد من التفاوت الكبير بين مايكسبه رب العمل ومايكسبه العامل وإصلاح حال العامل الزراعى : وتساءل لماذا لاتصنع الحكومة كما صنعت تركيا إذ اشترت الاقطاعيات الكبرى وباعتها للفلاحين وقسمتها عليهم قسمة عادلة فاضلة مرضية ، ودعا الحكومة إلى أن تستصدر قانونا بتحديد الملكيات الزراعية على غرار مشروع كان قدمه أحد الشيوخ المحترمين للبرلمان وإذا كان الحد الأقصى للملكية الذى اقترحه الشيخ المحترم وهو خمسون فدانا لايرضى أصحاب الإقطاعيات الكبرى فلا مانع من رفع هذا الحد إلى مائة فدان . وإذا لم تر الحكومة الاستجابة إلى هذه الرغبة الآن فلا أقل من أن تسارع إلى استصدار قانون بتخفيض إيجار الأطيان الزراعية وتحديدها .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن المؤلف استعرض الحالة الاجتماعية في البلد ونقد منها ما رآه خليقا بالنقد وحسن ما رآه حسنا . فقد نقد الرجعية الاقتصادية والرأسمالية المتطرفة . وأفصح عما تعانيه غالبية الشعب من فقر وحرمان وما بدا عليها من تذمر بينما قلة من الشعب تنعم بالثراء الوفير ، وعما بدا من كثيرين من هؤلاء السادة من تعال على الفقراء . وهذا الذي قاله المؤلف لا يعدو حدود النقد المباح وليس فيه ما يفيد تحريض طائفة على بغض طائفة أخرى أو أنه قصد إلى شيء من ذلك . بل يبين من ثناياه أنه قصد إصلاح حال البلد وإسعاد الشعب وهناءته . وقد أورد المؤلف في كتابه ما يراه من ضروب الاصلاح ودعا إلى اشتراكية رشيدة وديعة معتدلة وقال إن هذه الاشتراكية هي التي تحقق العدالة الاجتماعية ولا شيء سواها وهو لم يحبذ الشيوعية ومبادئها أو أي مذهب من المذاهب التي تنطوي مبادؤها على استعمال القوة والعنف لتحقيق هذه المبادىء ، بل صرح بما ينقض ذلك ودعا الشعب إلى التماس العقل والحكمة والنظام والرفق والتسامح والحنان والآباء والإنصاف . ودعا الحكومة إلى العمل على تحقيق ما ارتآه من وجوه الاصلاح .

هذا إلى أن ما ذكره المؤلف عن الفقر وهبوط مستوى المعيشة وما إلى ذلك ليتردد على لسان كل من يسعى إلى الإصلاح ويبتغيه . وقد سجلته اللجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها عن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية إذ قالت : « إن تنمية موارد الدخل القومي وكفالة العدالة الاقتصادية هما السبيل إلى الإصلاح الاجتماعي الذي يرىء المجتمع المصري من إدارته . وإن مصر تعاني من قلة الانتاج وهبوط مستوى الدخل ما تعاني ، يجب العمل على رفع

مستوى الغالبية العظمى من الشعب التى افتقرت ولا تزال تفتقر إلى مطالب العيش الأساسية لكى تحول دون انتشار النزعات المتطرفة إذ ليس ثمة شك فى أن انحطاط مستوى المعيشة وقسوة الفقر والمرض والجهل تربة خصبة لتفشى هذه النزعات وأن السبيل إلى مكافحتها هو رفع مستوى المعيشة لكافة أبناء البلاد فليست قوانين البلاد كفيلة وحدها بعلاج الداء . بل إن العلاج الشافى هو استئصال الداء من منبته بالقضاء على أسبابه وقد اتجه التفكير إلى تحديد الملكيات الكبيرة كوسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية . غير أن تجارب مختلف الأمم فى هذا الشأن قد دلت على أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق عن هذا الطريق وحده إذ فى متناول الدولة تحديد دخل كل طبقة من طبقات الأمة عن طريق فرض الضرائب بأنواعها وعلى الخصوص الضريبة التصاعدية على الإيراد العام » .

وحيث إن حرية الرأى مكفولة فى حدود القانون . ولما كان الكتاب المضبوط لا ينطوى على جريمة ما ، فإنه لا يكون ثمة محل لضبطه تطبيقاً للمادة ١٩٨ عقوبات ، ومن ثم يتعين إلغاء الأمر الصادر بضبطه والافراج عنه .

فلهذه الأسباب

قررنا إلغاء الأمر الصادر بضبط كتاب « من هنا نبدأ » لمؤلفه الأستاذ « خالد محمد خالد » والإفراج عن هذا الكتاب .

صدر هذا القرار وتلى علنا فى يوم السبت ١٠ من شعبان سنة ١٣٦٩ هجرية الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠

رئيس محكمة القاهرة الابتدائية

مقدمة

انتهت التجارب إلى إجماع أكيد على أن : «الاستبداد هو الأب الشرعى للمقاومة ، وإن الرأى المكظوم يتحول داخل النفس إلى قذيفة خطرة . . وأن أيسر الطرق لحضارة خصيبة ممرعة ، هو فتح منافذ الملاحة الفكرية ، والقضاء على كل بواعث التهيب فى الشعب» .

وقديماً قال « توماس بين » : « حين يطرق الرق باب أمة من الأمم يسأل : أهنا فكر حر ؟ . فإن وجده دخل . . وإلا مضى » هذه حقيقة أولى .

وهناك حقيقة أخرى تقابلها : هى أن الشعب إذا أساء استعمال حريته ، ومارس حقه ممارسة طاغية ، فقد وقع وثيقة عبوديته ، وأتاح للحكومة فرصة وضعه تحت الوصاية من جديد .

وجدير بنا ونحن فى مبتكر طور حديث من أطوار نمونا ، وفى مؤتنف وثبة نحاول بها اللحاق بموكب الإنسانية الناهضة ، أن ندخل هاتين الحقيقتين فى حسابنا ، وننتفع بكل مافيهما من معان ودلالات

ولقد أتى على جماهيرنا الكادحة حين من الدهر لم تكن شيئا مذكوراً . فلما استيقظت من رقادها ، أدركت إلى حدما ، حاجتها إلى مزيد من الوعى والانتباه لتستطيع أن تعرف عن أمرها شيئاً

وتقدم إليها من الرواد والدعاة خليط متنافر من ذوى النيات الحسنة . والنيات السيئة . . . يحملون بضائع مختلفة من المناهج والمذاهب والآراء .

أترى هذه الجماهير التى طال على جهلها ونومها الأمد . قادرة على التمييز والاختيار ؟ !

إن هذا الكتاب شمعة مهداة اليها لتبصر فى ضوئها وترى . .
وكل ما نود أن ننصح به هو أن نبارك هذا الوعى ، وندعه ينمو ويتسلق . وألا نحاول قط كبحه أو زجره . . فإن ذلك هو السبيل كل السبيل إلى خلق المجتمع الحر الباسل الذى نريد أن نكونه .
قد تصيب مرة وتخطىء مرات . وتهتدى تارة وتضل تارات ولكنها أخيراً سوف تضع أقدامها على صراط الحقيقة والصواب وتسير فوقه بخطى ثابتة أكيدة نحو أهدافها العادلة غير مخلة بواجب ولا مفرطة فى حق .

والويل للذين يلوثون أيديهم بخنق ذلك الوعى الوليد . ويل لهم من الله ومن التاريخ ! فإنهم لا يقضون عليه وحده . وإنما يقضون على أجيال بأسرها سيكون هذا الوعى فجر حياتها وبداية خلاصها
إننا لن نقدم لمجتمعنا فى هذه الفترة الحاضرة خيراً من الحرية . كى يستطيع فى ضوئها وسناها أن يرى ، ويفكر ، ويختار الطريق القويم ، فلنذكر هذا جيداً حاكمين ومحكومين .
والتحرر من الخوف — هو نقطة البدء فى طريقنا الطويل ورحلتنا الشاقة .

ومن أجل ذلك يجىء هذا الكتاب فى أوانه ، ليقول للمجتمع : لا تخف ! وليزيح من طريقه تلك الأشباح التى تخيفه ، وتخذله ، وتملؤه روعاً ورعباً — كما يهيب بالمواطنين جميعاً حكومة وشعباً وأفراداً ، أن يتحملوا تبعات الرشد فى شجاعة وغبطة ، وأن يتقبلوا الواجبات الجديدة التى تفرضها علينا الحياة وظروفها وأن يكون كل مواطن منا أداة حية تساهم فى التحول الاجتماعى الرشيد الذى نتوق اليه ، والذى يجب أن يبدأ فوراً ، ويتم سريعاً .

أو قد تمحل . فتسأل : ما هذا التحول الاجتماعي وكيف يكون
وإن الكتاب ليحاول محاولة صادقة أن يجيب على هذا السؤال
وهو برسم الخطوط الرئيسية لتحول اجتماعي وديع يفضى بنا الى
قومية شاملة لا تنافر فيها . . وإلى اشتراكية عادلة لا استغلال
ولا ظلم فيها . وإلى وعى ناضج سليم لا سلطان للرجعية ولا للكهانة
عليه . . وإلى سلام غامر يبدل حقد المجتمع حباً . . وتربصه ولاء
وأمناً ، وقلقه استقرارا وغبطة وسكينة .

وإنى إذ أقدمه لمجتمعنا المصرى ، أقدمه لكل مجتمع عربى فإن
ما بين مجتمعاتنا من مشابه ، وما بين أوضاعنا من تماثل . يجعل
الحديث عن أحدها . حديثاً عنها جميعاً .

ونحن مطمئنون للبواعث النبيلة التى أوحت بهذا الكتاب .
والتى تصورها أصدق تصوير كلمة « روسو » : « إن إيماننا بالله ،
وولاءنا للإنسانية هما اللذان يثيران فى طبيعتنا الخيرة أعمق الحوافز
لنجعل من الحيوان البليد المسخر ، إنساناً بشريا نابها » .

ولست أرجو من الذين سيقرأونه سوى أن يطالعوه بعقولهم
لا بعواطفهم وألا يصدفهم الرأى المخالف عن تدبره وبحثه فى هدوء .

والآن لنبدأ معاً . مزودين بالتفاؤل والتكافل وحسن الصحبة
إن الليل يوشك أن يتقوض . ويتولى .

وفجر المستقبل يكافح الظلام فى قوة آخذاً طريقه إلينا . .
ولكن حذار أن يخدعنا الفجر الكاذب الذى يسبقه .

أن السحب تنزاح عن سمائنا . . والغيوم تجرى . . تسوقها
رياح الحرية إلى منفاها البعيد ، ومطالع الضوء تتسع رويداً رويداً
مبشرة بالفجر الصادق ، والنهار البهيج .

الدّين .. لا الكهانة

« رجل الدين الغبي الجاهل يثير احتقارنا ، ورجل الدين الشرير الردىء يولد الجزع فى نفوسنا — أما الناضج المتسامح ، البعيد عن الخرافات . فهو الجدير بحبنا واحترامنا » .

(فولتير)

إن تصفية العلاقات بين المجتمع والدين ، هي بداية الطريق المفضى إلى النماء والاستقرار .

وليس ثمة ما ينفر الناس من دينهم ، مثل إبرازه في صورة قوة عائقة لنموهم ، مناهضة لحقوقهم ، مخذلة لطموحهم ا .

والدين فى المجتمع الإنسانى بأسره يمثل ضرورة اجتماعية لاغنى للناس عنها . . . بيد أن الأمم تتفاوت فى طرائق الانتفاع به ، واستلهام مبادئه وتوجيهاته ، كما تختلف فى حرصها على أن يظل كما أراد له ربه أن يكون ، مصدر قوة وإخاء ومساواة ، لا ظهير أنانية وعدوان .

وبقاء الدين متربعاً على عرشه المجيد ، يتوقف على أمرين :

أولهما - تفاعله المستمر مع حاجات الناس ، ومع الحياة ، حتى تستطيع البشرية أن تجد منه عوناً دائماً يمكنها من مواجهة مشاكلها المستحدثة ، وضروراتها الطارئة ، ويبارك محاولاتها المستمرة للتقدم والوثوب .

ثانيهما — احتفاظه بخصائصه الذاتية الكبرى ، وأهدافه التى من أجلها شرعه الله وأنزله . . وهى إسعاد الناس سعادة واقعية فى نطاق المساواة النبيلة التى جاء يعلنها ويحرض عليها .

وانا اليوم لنسمع صراخاً بوجوب العودة إلى الدين . فإلى أى دين يدعو هؤلاء المتصايحون ؟!

هناك شىء اسمه الكهانة انحدرت إلينا من القرون الأولى . . وهى ذات تعاليم ومبادىء ضارة وقاتلة . ! أرادت أن تستغل ولاء الناس للدين فلبست لبوسه ، وتشبهت به ، بل واستطاعت أن تتطفل عليه وتخالط بعض تعاليمه . ثم راحت تنفث سمومها المبيدة فى دأب

ومثابرة ، مباركة الرجعية الاقتصادية والرجعية الاجتماعية مدافعة عن مزايا الفقر والجهل والمرض .. !

ولم يبق أمام الحكومات والمجتمعات التي تحترم دينها وتحرص عليه ، إلا أن تبادر بكل وسيلة مستطاعة ، إلى عزل هذه الكهانة الخبيثة وتنقية الدين من شوائبها ، حتى يظل ولاء الناس له وإعجابهم به . . وإن الفصل الأول من الكتاب ليس سوى محاولة متواضعة في هذا السبيل . . نريد أن نميز بها بين الكهانة الكئيبة والدين الرشيد وبذلك نتيح فرصة الذين صرفتهم الكهانة عن الدين ، كي يجربوه مرة أخرى . . وسوف يجدون منه في صورته الصحيحة ، زميلا مؤنساً مسعداً في رحلة الحياة كلها .

وإنا لندعو المتصايحين بضرورة العودة إلى الدين والمتظاهرين بالغيرة عليه . أن يسلكوا هذا الطريق ، فيعمل كل في نطاق امكانياته على بث تعاليم الدين الصحيحة ، وتطبيق مبادئه الإنسانية تطبيقاً يرفع عن المجتمع إصره وأغلال الضرورات التي تجعل حياته عبئاً لا يطاق

والآن ... إلى أي شيء يدعو الدين ... ؟

ولكن قبل ذلك ... ما هي الكهانة ... ؟

السلالة المتشابهة :

حين ننصت إلى العلامة « هـ . ج . ولز » وهو يحدثنا في كتابه « معالم تاريخ الإنسانية » عن نشأة الكهانة ، ويصور لنا ملامحها ، يأخذنا العجب لكثرة المشابه القائمة بينها وبين الكهانات المتفشية في بلادنا ! ونقف على تفسير صحيح للرجعية الممعنة في التقهقر التي تتميز بها الكهانة المعاصرة .

فإلى أى شىء تدعو الكهانة . . ؟

نستطيع أن نعرف الجواب ، من مناوأتها الحادة لرغبات المجتمع وطموحه . فعندما اشتد احساس الشعب ببؤسه وخصاصته ، وتضرم شوقه إلى «عدالة اجتماعية» يستجم فيها من وعثاء لغوبه الطويل ، وبدا كأن الفرص تستجيب له وقام «جلالة الملك» يمهد بنفسه طريق اليقظة الشعبية الزاحفة ، ففاجأ مجلس الوزراء فى إحدى جلساته ، وخاطب الوزراء بنبرات حازمة مؤثرة . تحمل آلام عشرين مليونا من البشر : «جئت لأطالب بحق الفقير والمحروم والمريض» !

عند ماحدث ذلك . . . رأينا الكهانة المصرية تختط مذهبا عجبا . . إذ راحت تمطر الناس بخرافاتها ، وسال جشاؤها سيل العرم حاملا مبادئها الحزينة المدبرة داعية الناس إلى القناعة المقدسة . بيد أن الكهنة أنفسهم ألد أعداء القناعة ، وأسبق العالمين إلى اقتناص المغانم ، والبحث عن المال والجاه !

وهذا خلق لها قديم كشف عنه العلامة ولز فى كتابة الجليل .

وإنه لأمر يثير الاشمئزاز ، أن يخرج العالم جميعه من الحروب الأخيرة مجنداً كافة مواهبه ورجاله وإمكانياته لانعاش الشعوب ، وتهيئة حياة مرعة لها ، ونرى كل أمة تعمل داخل بلادها وخارجها كى تحقق هذا الهدف ، ونسمع الدول الرشيدة جميعا تنادى : بأن المعدة الممتلئة هي العلاج الحاسم لمشاكل العالم . . نسمع هذا ونراه ولكن الكهانة تأبى أن تسمع وترى ! ثم تبهر الناس باكتشافها البديع الذى سيضمد جراح الإنسانية ، ويدفع عنها إصرها ، ويجعلها فى غنى عن كل النظم والمذاهب والنظريات . !

أجائع أنت وعريان . . ؟

أمريض أنت أو جاهل .. ؟
وهل يستبد بك القلق والحيرة والتذمر ؟
لا تأسوا أيها المرضى والمحرومون والمستضعفون ..
إن الكهانة ستبدل خوفكم أمناً ، وفقركم ثراء ، وسقمكم عافية بهذه النظرية الرائعة «جوعو تصحوا» !!

هذه هي دعوة الكهانة ورسالتها ..! وهي قادرة على أن تقنعك بأن (الفقر محبوب) ! الفقر الذى كان رسول الله يصيحه باللعنة ويسبه .. والذى يقول فيه على بن أبي طالب : ماضرب الله عباده بسوط أوجع من الفقر هذا السوط الممزق الكاوى ، تدعو الكهانة «بالفقر المحبوب» ، وهى لا تألو جهداً فى التبشير به ، والدعوة إليه .

ولا أزال أذكر ، يوم طالب الأزهريون ببعض حقوقهم المادية كلمة لأحد الكهنة نشرها فى صدر صحيفة يومية وقال فيها : (إنه ليحزننا اهتمام الأزهريين بالأرزاق والدرجات . إن العلم والدنيا لا يجتمعان فى قلب واحد .. فليختر الأزهريون لأنفسهم إما العلم وإما الدنيا) . مع أن ذلك الكاهن يملك عمارة فخمة ، وموارد ثرة ، وتساقط عليه الأوقاف والعطايا .. فكيف اجتمع الدين والدنيا فى قلب هذا العبقرى الفذ ؟ !

ولقد قامت طائفة مثقفة من العلماء والكتاب بإطلاق مدفعيتها الثقيلة ، على الدعاية الخبيثة الضارة التى تستغلها الكهانة لصرف الشعب عن حقوقه فى الحياة . لذلك لا أجدنى فى حاجة إلى تكرار القول فى هذا الموضوع . وحسبنا أن نكشف عن البواعث التى تحفزها إلى إحاطة المظالم الاجتماعية بأسوار شاهقة من الأكاذيب والخرافات . ثم نكشف عن أهدافها وغاياتها الخفية التى تعمل لها ،

ونقيم الدليل على أن تقويض المجتمع نتيجة لابد منها إذا ظلت هذه الكهانة سادرة فى طريقها ، تؤيدها الحكومة وتعزز سلطانها .

والآن . . نتقدم بهذه الأسئلة :

ماذا تريد الكهانة بدعوتها الناس إلى الفقر ؟

ولماذا تسخر نفسها للدفاع عن مصالح الكبار ؟

ولماذا تكافح كل محاولة لتحول اجتماعى يريده المجتمع ويتضرم شوقاً إليه . . ؟

سندع العلامة ولز يجيب على هذه الأسئلة ، مكتفين بأن نقول : إن الكهانة تتجه هذا الاتجاه بدوافع تقليدية مزمنة . إذ هى امتداد للكهانة الأولى التى تميزت بخصائص تركزت فى طبيعتها واستقرت فى أعماقها ، وأصبحت فيها كالغرائز تتوارثها سلالتها المتتابعة المتشابهة .

يقول ولز : « كان الكهنة يلقنون الناس أن الأرض التى يزرعونها ويدأبون فيها ، ليست لهم . وإنما هى للآلهة التى فى المعابد . وقد يهبها الآلهة (للحكام) ويهبها (الحكام) لمن يشاءون من خدمهم وموظفيهم .

. . . واستكشف الرجل العادى شيئاً فشيئاً إن الرقعة التى كان يزرعها لم تكن له ، إذ كان الرب مالكها . . وعليه أن يدفع جزءاً من محصوله للرب . . أو أن الإله قد وهبها « للحاكم » وللحاكم أن يفرض عليها ما يراه من الضرائب ، أو أن « الحاكم » قد منحها إلى موظف ، هو سيد للرجل العادى . . وكان للرب أو للحاكم أو للسيد فى بعض الأحيان عمل يجب قضاؤه ، وكان لزاماً على الرجل العادى عند ذلك أن يترك رقعته ويشتغل لمولاه . اولم يحدث قط أن تحدد فى ذهنه ولا أن اتضح لديه تماماً أمر رقعة الأرض التى كان يزرعها وإلى أى حد كانت ملكيته لها . . . . »

« . . وفى مصر كانت المعابد ، أو « فرعون الرب » أو من دون فرعون من النبلاء ، هم الذين يتلقون الإيجار . ولم يستطع الرجل العادى أن يحافظ على النسبة بينه وبينهم ، فانحط بدرجات غير محسوسة إلى حال تقليدية مزمنة من التبعية والخضوع . . » .

« . . وبلغ الأمر أن كبار الفاتحين ، فى العصور الأكثر تأخراً ، كانوا حريصين على أن يضعوا أيديهم فى أيدى كهنة الشعوب والمدائن التى يبتغون طاعتها . . مظهرين بذلك ثقتهم بهم وإكبارهم إياهم ، بسبب عظيم نفوذ هؤلاء الكهنة على عقول الناس » .

« . . وكان بعض الكهنة من القساة الغلاظ الأكباد ، وبعضهم من ركب على الطمع والفساد . . وكان سلطان الكهانة يقوم فى نهاية الأمر على إقناعها الناس بأن كل أضرب نشاطها تتسم بالعطف والرحمة » .

إذن ليس للرجل العادى من الأمر ، ولا من الحياة ، ولا من الأرض شىء ؟

وإنما كل ذلك منحة ينالها بعض المحظوظين بالطريقة التى سبق ذكرها . . وعلى الذين حرمتهم الآلهة من خيرات الحياة أن يسمعوا ويطيعوا . ويتجرعوا الغصة فى صمت . ويطرقوا على المضض فى فى رضا وهوان .

هذه هى تعاليم الكهانة منذ آلاف السنين . فهل تراها تغيرت ولو قليلا ؟

إن الرجل العادى ، رجل الشارع الكادح الدءوب . لا يزال فريسة هذه الكهانة تدعوه إلى الرضا والتسليم ، بل وإلى الاغتباط بما هو فيه من سغب وشقاء ! ويتفاوت تأثيرها حسب تفاوت الوعى بين ضحاياها .

فى اليمن مثلا نرى الكهانة صورة طبق الأصل لتلك التى حدثنا عنها ولز . ونرى الرجل العادى هناك هو نفس الرجل العادى القديم .

ولقد حدثنى صحفى زار اليمن إبان حوادثها الأخيرة ، بأن أكثر ماراعه هو أن ينسب الناس كل شيء للامام . فيشير الرجل إلى بعيره ويقول : هذا بعير الإمام ، وإلى حماره : هذا حمار الإمام . وبئر الإمام ، وأرض الإمام ، وغنم الإمام .

وهكذا تعمل الكهانة على إذابة شخصية الأمة ، وتهوى بها إلى درك سحيق من التبعية والخضوع كيما يسلس قيادها ، وتسير من ورائها مرتلة .

يا عمرو أنت أمامنا — وخليفة النفر الأوائل

وهى فى كل عصر وجيل تشعر بأنها حارسة هذا التراث الخالد والمسئولة عن إبقاء السادة سادة ، والعبيد عبيداً .

هذا هو منهجها ، وتلك شرعتها منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد وهى مدفوعة اليوم ، وكل يوم ، لالتزام هذا المنهج بدوافع شبه غريزية لاتعرف مأتاها ولا تستطيع تفسيرها . لكنها الآن فقط تستطيع أن تعرف . والكهنة المعاصرون قادرون ، بعد ، أن يقرأوا ما كتبه « ولز » على أن يضعوا أيديهم على الحوافز الشريرة التى تدفعهم لاقتراف آثام باغية ، وأن يحاولوا تعليتها وترويضها .

* * *

اشتراكية الصدقات :

ليس من الإنصاف أن نظلم الكهانة فننعتها بالجمود المطلق فان لها مرونة خارقة تمدها دائما بامكانيات التفاعل مع التطور وتلبى بها حاجات المجتمع ... ؟

ماذا يريد الناس ؟ أيريدون اشتراكية وعدالة ؟ إن لدى الكهنة اشتراكية ، جاهزة ، وهم مستعدون أن يجودوا بها عليهم ليعيشوا فى ظلها أعزة شامخين كرماء !

تلك هى اشتراكية الصدقات ، !

فالصدقة فى نظر الكهانة نظام اقتصادى واف ، ووسيلة ناجحة لمحاربة الفقر وإسعاد الشعب ومطاردة متاعبه وشقائه وإنك لتسمع وترى الدعوة إلى الصدقة والاحسان فى كل مناسبة حتى لتكاد تشك . هل أنت فى مجتمع أو فى ملجأ ! وإنى لأصفق بكلتا يدى لهذا الكشف الرائع الذى كشفه ولزفى طبيعة الكهانة حين قال :

، وكان سلطان الكهانة يقوم فى نهاية الأمر على إقناعها الناس بأن كل أضرب نشاطها تتسم بالعطف والرحمة ، فالكهانة حين تسلب الناس أعز ما يملكون من كرامة وحق . تحاول أن تعوضهم عن ذلك بابداء بعض مظاهر العطف والرحمة ولكنها رحمة لا تخرج عن نطاق سياستها المرسومة وهى أن العبد عبد والسيد سيد ، وغاية ما يستحقه العبيد من الرحمة والعطف إنما هى الصدقة . حيث تمتد اليد السفلى لتلتقط ما يهبط عليها من اليد العليا . والمؤلم أنهم يظلمون الإسلام ظلما فاحشاً إذ يتكلمون باسمه ، ويكاد الذى يستمع إليهم أن يخدع فيصدق أن الصدقة هى كل ما يستطيع الإسلام أن يقدمه للشعوب من عدالة وبر ومساواة ...

ولكن هل هذا صحيح ؟

معاذ الله أن يرضى لعباده المذلة والهوان . إن الإسلام حين دعا إلى العدل والتكافل الاجتماعى . لم تكن الصدقة فى حسابه قط

كوسيلة تنهض بها حياة الشعوب . . بل هى شىء يشبه « أكل الميتة » فتباح لبعض الأفراد الذين لا يجدون ما يقيم الأود ويمسك الرمق ولكنها لا تعالج هبوط المستوى المعيشى للأمم والجماعات .

هذه بديهة يعرفها الذين عرفوا محمداً ، ودرسوا نفسه العالية ودينه القويم .

فلقد وضع عليه السلام الصدقة فى مكانها اللائق بها حين قال « إنها أوساخ الناس . . إنها غسالة ذنوب الناس »

فكيف نتصور أن يرفع الاسلام مستوى الحياة والمعيشة بهذه الغسالات والأوساخ ؟!

إننا نلقى على الأمة أعظم درس فى الهوان والضعة حين ندعها تفهم أن طريق إصلاحها ، وشيوع العدالة فيها هى الصدقات .

لقد رأى رسول الله حفيده الحسن يمد يده نحو تمرة من تمر « الصدقة » ويدفعها فى فمه ، فانتزعها منه وهو يقول له : « كخ . كخ إنها لا تحل لمحمد ، ولا لآل محمد . . إنها أوساخ الناس ! ! »

فهل كان آل محمد طبقة ارستقراطية خاصة تأنف الهوان وتستنكف عنه ثم تبيحه لبقية الناس . ؟

كلا . . وإنما هو مثل رائع يضربه محمد بهذا المجتمع الصغير ، الذى هو أسرته . . للمجتمع الكبير الذى هو أمته . .

فاذا كانت الكهانة تدعو الشعب إلى التسول ، والأغنياء إلى التصدق عليه ، فالدين على نقيض ذلك . . إنه يقول للشعب . كخ كخ . . إن الصدقة أوساخ الناس لا تحل لأمة رفيعة كريمة .

ولقد كان الشافعى رضى الله عنه يفضل الأكل من شبهة على الأكل من صدقة ، ويقول عنها : إنها تذر البطون عليلة ، والنفوس ذليلة ،

وكانت الصدقة[1] فى عصر الرسول وفى لغة القرآن تعنى ضريبة مفروضة هى ضريبة الزكاة التى نزل فيها « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وأما ماوراء ذلك من الهبات والتبرعات فكان الرسول يعالج بها ضرورات أخرى طارئة فى مجتمعه الذى لم يكن التطور قد أسعفه بعد بالنظم المفصلات ولقد كان الرسول يخشى أن يفهم الناس أن الصدقة مصدر مشروع من مصادر العيش والارتزاق فكان يدعّهم عنا دَعّا ، ويزجرهم زجرا .

إن « سدنة الكهانة » حين يدعون باسم الدين إلى « اشتراكية الصدقات » يقعون فى شرك خطير . فمعنى هذا أنهم يجعلون الصدقة نظاما اقتصاديا مشروعا ومعناه أيضاً أنهم يفتحون باب المسألة على مصراعيه . . لأن الذى يقول لى : الصدقة مصدر رزقك المشروع يقول أيضاً : احرص على هذا المصدر واسع اليه ، وتهافت عليه تشبث بوسائله وأسبابه . وما وسائل الصدقة الغالبة إلا المسألة . والالحاف . . مع أن الرسول عليه السلام ظل يذم المسألة حتى كاد يجعلها كفرا . . فهو القائل :

« المسألة كلوح فى وجه صاحبها يوم القيامة . إياك والمسألة . فإنها هى رضف من النار ملهبة » .

وبايع بعض أصحابه على : ألا يسألوا الناس شيئاً . « وإن سقط حبل أحدكم فلا يسأل أحداً أن يناوله إياه » .

وفى الوقت الذى حقر فيه الصدقة والمسألة . راح يمجد العمل

---

(١) هذه العبارة دفع لاعتراض قد يقوم بذهن القارئ ، وهو كيف توفق بين تنفير الرسول من الصدقة وقول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) فأردت أن أبين أن الزكاة سميت بهذا الاسم إلا أنها تختلف عن الصدقة كل الاختلاف لأنها كما ذكرت (ضريبة مفروضة) وليست نافلة من نوافل البر والاحسان

وحده ، فيقول الحكيم : « اذهب بارك الله لك فى صفقة يدك » ، ويأمر الأنصارى الذى لم يكن يملك من أثاث منزله سوى «حلس نلبس بعضه .. ونبسط بعضه ، وقعب نشرب فيه الماء » أن يأتى بهما .. ووقف الرسول يبيعهما بالمزاد ، فينادى : من يشترى . ؟ فيقول رجل : على بدرهم . فيعيد الرسول الكرة من يشترى . من يزيد ؟ ثم يبيعهما بدرهمين . ويأمر الرجل أن يشترى بأحدهما طعاماً وبالآخر « آلة العمل » ويأمره أن يعمل . فيعمل وينجح :

فالدين الذى يحقر المسألة ، ويمجد العمل ، ويأمر بأن يأخذ العامل حقه فيما عمل دون أن ينتقص من حقه شىء ، لا يمكن أن يعالج حقوق الشعب فى الحياة بالصدقات ، كما تحاول الكهانة اليوم أن تفعل .

وإن اشتراكية الحقوق والواجبات ، لا اشتراكية الصدقات ، هى التى تستطيع أن تجتاز بنا الإعصار ، وتهزم العاصفة ، وتبلغنا المرفأ السعيد .

المغفلون النافعون :

ولقد ظلت الكهانة ، ولا تزال ، ينحسر طوفانها عن طائفة ترسبت فى القاع نستطيع أن نسميها « المغفلين النافعين » يدعون بدعوى الجاهلية الأولى ، بل الجاهلية التى قبل الأولى .! ويتمادون فى الفلسفة الكهنوتية الكئيبة ، فيدعون الشرق كله ، والشرق وحده ، إلى نبذ المادة المضللة ، والاعتصام بالروحانية ، نتخذ منها كساءنا وغذاءنا ، ونسود بها الدنيـــا ، ونصبح ملأها الأعلى ، وملائكتها المقربين ... !

وقبل أن نتحدث بإيجاز عن هذه الفكرة الخبيثة المدمرة ..

أود أن أعتذر للمغفلين النافعين عن هذه التسمية ، وأوضح لهم معناها والمقصود منها .

فنحن – أولا – نريد بالمغفل ، الغافل .. من الغفلة .. لا من التغفيل .. ولعل من الطريف أن أسوق هنا اصطلاحا ، أزهريا علميا ، يزيد هذا التفسير وضوحا .

فلقد كنا ، ونحن نطالع الكتب المؤلفة عن « رجال الأثر والحديث » الذين رووا أحاديث رسول الله ، نلتقى بعبارة تضحكنا كثيرا . إذ يقول المؤلف أثناء عرضه لتاريخ راو من هؤلاء الرواة :

« .. فلان هذا . صالح ، مخلص ، صادق ، قانت . ولكننا لا نأخذ بروايته . لأنه كان – رضى الله عنه – مغفلا » . يعنى غافلا . فلا نضمن أن يلقى فى نوبة من نوبات غفلته وسهوه بأحاديث مصنوعة موضوعة ، وفتاوى مخطئة ، وأفكار مغلوطة .

والمغفلون النافعون الذين « نتشرف » الآن بالكتابة عنهم من هذا القبيل ، فهم قد يكونون مخلصين ، صادقين قانتين ، ولكننا لا نستطيع الاطمئنان إلى تفكيرهم ، لأنهم - رضى الله عنهم - مغفلون .!

هذا .. أول ..

والأمر الثانى – أن هذا اللقب اصطلاح « دولى » تعرفه وزارات الخارجية فى الدول الكبرى ذوات الأطماع الاستعمارية .. فلقد قرأت لكاتب أمريكى أن فى وزارة الخارجية البريطانية ، ملفات ودوسيهات ، ضخمة تعرف بملفات « المغفلين النافعين » وهم الذين يخدمون الاستعمار خدمات جلى من غير قصد ، وبحسن نية ! وذلك بأن يذيعوا فى صفوف أمتهم أفكارا ، أو يتصرفوا تصرفات من

شأنها أن تفضى إلى تركيز الاستعمار وتهيئة الجو له ، دون أن يقصدوا هم هذه الغاية ، أو يعملوا لها .

فالعالم ، الذى ينحرف بالدين عن غايته التى هى إنهاض البشرية وتوفير الحياة لها ، مغفل نافع للزندقة والإلحاد والاستعمار .

والرجعى ، الذى يعمل على تعويق التطور والحضارة ، ويعمل على أن تبقى النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى الشعب كالمومياء المحنطة لا تدب فيها الحياة ، ولا يجرى فى عروقها دم جديد مغفل نافع للاستعمار والجهل .

والصحفى ، والكاتب ، والخطيب ، الذين يتخذون من أقلامهم وألسنتهم أمصالا يطعمون بها الشعب ضد الإحساس بالحياة وضد الشعور الجياش . والحنين الوثاب إلى الحقوق المفقودة .. هؤلاء أيضاً مغفلون نافعون لقوى الشر التى تعمل ضد سلامة المجتمع وأمنه ورفاهيته . ولكن شر سبط فى سلالة « المغفلين النافعين » وأبعدهم أثرا فى مصـــير الأمة ومستقبلها . أولئك المبشرون بالروحانية ، والداعون لها .

فلنتحدث إذن عن هذه الروحانية ، هذه البدعة التى تطل علينا بوجهها الضامر كلما أذن بيننا مؤذن : حى على الحياة ...!

وأود أن يكون مفهوما أننا لا نسوق الحديث عن هؤلاء سخرية وتفكها ، وإنما هم « وباء » نريد أن نلفت الأنظار إلى مكافحته ، وتطهير البيئة منه . فإن هذه الفكرة البلهاء التى تزعم أن الروحانية هى علاج الشرق الوقائى ، وأن « المادة » ستفسدنا كما أفسدت الغرب ، وإن الروحانية شىء مستقل بذاته ، وليست أثراً من آثار المادية المنظمة المترعة بالرغد والرفاهية .

هذه الفكرة الساذجة تجد لها أنصارا كثيرين ، وتخدع حتى بعض الذين كان يظن أن لهم من ثقافتهم وعقولهم عاصما .

فى أمسية غابرة شهدت بأحد الأندية الثقافية الممتازة بالقاهرة محاضرة عن « التربية القومية » واثير ليلتئذ الحديث عن الروحانية كوسيلة هامة من وسائل هذه التربية ؛ وأتيح لى التعليق الخاطف على الموضوع . . حيث ذكرت أن الروحانية ، كما يفهمها « سدنة » الكهانة اليوم ، ليست سوى « عملة زائفة » يراد بها طرد العملة الصحيحة من السوق . . . والعملة الصحيحة التى يراد طردها بالروحانية ، هى إيمان الشعب بحقوقه ، وإيمانه بالحياة ورغبته النهمة فيها ، وإصراره عليها . ولقد روعت ليلتها حين اكتشفت أن خمسين فى المائة من المستمعين المثقفين قد طعموا ضد هذه الحيوية الباعثة ، والفكرة الخالقة ، وراحوا ضحية المصل اللذيذ المسكر الغاش ، مصل الروحانية المدبرة . . !!

وقبل ذلك ، منذ عامين تقريباً ، شهدت ميلاد فكرة ، تواثق بعض الأدباء الناشئين على أن يتبنوها ، ويكفلوها ، ويبشروا بها وهى أن الشرق خلق ليكون مُصدِّر روحانيات ، ويجب أن يظل كذلك ، وكذلك فحسب ، وأن « استيراد » المبادىء الغربية ، أياً كانت ، ضلالة لا تليق بجلال الشرق وسموه .

قلت للأديب الناشىء ليلتها : واستيراد المخترعات أيضاً ، لا تنس أن تضيفه إلى قائمة المحظورات ، حتى يبلغ جلال الشرق مداه . . !!

لا روحانية مع الحرمان :

والآن فلنسأل : ماذا يريد « المغفلون النافعون » بالروحانية ؟

إنهم طبعا لا يقصدون إطلاق البخور ، وتلاوة الرقى ، ومخاطبة الجن واستحضار الأرواح .

وهم ينشطرون شطرين ، يسير كل شطر منهما فى اتجاه . . .

فيعنى بعضهم بالروحانية : العزوف عن الدنيا ومباهجها . .

ويريد الآخرون بها : الفضائل النفسية ، والمعنويات النبيلة ، التى تجعل صاحبها إنسانا فيه من التسامح . والإخلاص ، والإيثار ، وحب الغير ، ومحبة السلام شىء كثير . . .

وهذا الفريق الثانى هو الجدير بأن يناقش . أما الأولون فقد رثت حبالهم، وأصبح كثير من الناس يدركون بالخبرة أو بالفطرة أن فلسفتهم هذه ليست سوى « دخان تقذف به مداخن متهدمة » . ولسنا نزعم أن ضحاياهم صاروا من القلة بحيث لا يؤبه بمظاهرهم ، فإن ضحاياهم لا يزالون يبلغون من الكثرة درجة مقلقة بشعة تبعث على الأسى والشفقة ، ومن أجل هؤلاء الضحايا وحدهم سنقول لهذا الطراز من «المخفلين النافعين» كلمة ونحن نجرى !

إن عصر الزهد والموت قد انتهى وتقوض ونحن اليوم فى عصر الحياة ، وإذا كنتم مصرين على مذهبكم الباطل فادعوا اليه باسم الكهانة لا باسم الدين ، فالدين لم يجىء ليجعل من الحياة البهيجة المشرقة مقبرة نقضى أيامنا فى صوامعها ولحودها ، ولكنه جاء يهتف ، ويدق أجراس الصباح للنوام صائحا فيهم . إليكم زينة الله وطيبات الدنيا، ومسرات الحياة . .

وإذا كنتم تلوحون لنا بأحاديث عن رسول الله فانا نحترم الرسول ، ونحترم أحاديثه ، ولكننا نتهم فهمكم لها ؛ فالصحيح من هذه الأحاديث ليس سوى «توجيهات استثنائية» لظروف استثنائية

والراسخون فى العلم يعلمون إن هذه الأحاديث مجازية المعنى ، يراد بها علاج وقتى ، ببث الأمل فى نفوس المحرومين مع حفزهم فى الوقت نفسه على الاستيقاظ والاستمتاع بالحياة . . وإذا أنتم رفضتم هذا التفسير الصحيح ، فإنكم تنكبون أنفسكم نكبة مروعة فإننا نستطيع بأحاديث أخرى صحيحة ، أن نجردكم من رصيدكم فى البنوك وإقطاعياتكم فى القرى . . ومن كل مظاهر النعيم التى فيها تحيون وفيها تموتون !!

وإليكم بعض الأحاديث :

يقول عليه الصلاة والسلام : إن خليلى عهد إلى أن أيما ذهب أو فضه أوكى، عليه (كنز وادخر) فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه فى سبيل الله عز وجل ، .

وكان عليه السلام يقول : «أنى لألج هذه الغرفة . . ما ألجها إلا خشية أن يكون فيها مال فأتوفى ولم أنفقه » .

وأتى يوما بجنازة ، ثم أتى بأخرى ، فقال ، هل ترك من دين؟ قالوا : لا ، قال : فهل ترك شيئاً ؟ قالوا نعم ، ثلاثة دنانير ، فقال الرسول وهو يشير بأصبعه : ثلاث كيات ، ... !

وبعد فما قولكم دام فضلكم ؟ إذا كانت هذه الأحاديث تقرر مبدأ واجب النفاذ . فأطلقوا إذن سراح الأموال المكدسة فى خزائنكم ، وإن تك مجازات ذات دلالة وقتية طارئة فكذلك قولوا فى الأحاديث التى تكلمت عن الفقر البغيض ... الفقر التى تمجده الكهانة وتسوق الملايين إلى مذبحه الرهيب !

ولننتقل للآخرين الذين يريدون بالروحانية فضائل النفس

وإشراقها لنسألهم : هل تستطيع النفس المهمومة المشتتة أن تجد حلاوة الإيمان وصفاء الروح ؟

هل يستطيع الإنسان الذى اختلت غدده ، وأجدبت خلاياه أن يكون ذا سلوك وديع ؟

هل يستطيع المحروم الذى لم يجد من الفرص ما يثقف نفسه ويربيها ، ويطعمها ويسقيها ، أن يصير إنسانا فاضلا ؟

وهل تعلمون أن رسول الله كان يتعوذ من نفسه وإلحاحه من الدين ويقول : إنه يحمل الرجل على أن يحدث فيكذب ويعد فيخلف ؟

وهل تعلمون أن تسعة أعشار مجتمعنا يرزحون تحت أعباء ديون ثقيلة مبهظة ، وهم لذلك يتحلون بفضيلة الكذب والإخلاف ؟

وأن تسعة أعشار أيضاً ضعاف عجاف مهازيل قد جعلت منهم الأمراض وسوء التغذية نماذج حية للعقد النفسية والسلوك المنحرف ؟ يا ليتكم تعلمون ..!!

لقد أثبت العلم بتجاربه التى لاريب فيها ، أن أخلاق الإنسان ليست شيئاً بعيداً عن ذاته وتركيبه وأجهزته ، وليست شيئاً يناله صاحبه بدعوة صالحة ، أو موعظة رقيقة ... وليست شيئاً يهبط من السماء فيصيب أقواماً ويخطىء آخرين ! وما السلوك البشرى كله : خيره وشره ، صالحه وفاسده ، إلا وليد حالتنا الصحية وحالتنا العقلية .

فالشخص المريض الذى هبطت طاقة خلاياه العصبية ، لأنه لا يجد غذاء كافياً ، والشخص الجاهل الذى لا يجد فرص التربية الكافية ، لا يمكن أن تصدر عن أحدهما تصرفات سليمة ، فضلا عن أن نعثر داخل إهابه على فضائل يانعة وروحانية مشرقة . لأن

المرض والحرمان يفقدانه سكينة النفس وغبطتها ، ويمتصان من روحه العزيمة والأمل .

وفى هذا يقول دكتور «ادوارد سبنسر كولز» فى كتابه «لا تخف» :
«إن كل تغيير فى الخلية العصبية مهما تقل درجته ، يتبعه لا محالة تغيير فى نفسية صاحبها .»

ويضرب لنـــا مثلا ، رجلا سكيرا بلغ فى الإدمان درجة حطمت كل مقوماته ، ومحت خصائص نفسه أو كادت ، وجردته من كل خلق وفضيلة ، وروحانية طبعا . . ولما عجزت المواعظ والزواجر عن إنقاذ هذا المغلوب على إرادته وأمره صاح العلم : إن العلاج يجب أن يبدأ من الداخل حيث . . . الخلايا المجدبة ، والأعصاب المنهوكة والغدد المختلة . . !

وهناك فى غرفة العمليات ، أجرى له دكتور «كولز» عملية بزل السلسلة الفقرية التى تخفض الضغط فى السائل المخى ، فتتغير بذلك كيمياء المخ ، ونجح نجاحا باهرا ، ورد للمريض ، ولا يزال يرد لأشباهه عافيتهم البدنية ، فتعود تبعا لها عافيتهم النفسية وتعود الأخلاق الطاهرة والروحانية الغامرة .

وما هنالك ريب فى أن هذا الذى ينطبق على الفرد ينطبق على الجماعات والمجتمعات ، فالمجتمع المتمتع بعافية اقتصادية ، هو الذى تزدهر فيه الفضائل أما المجتمع السغبان المضنى فلا وجود فيه للفضيلة ولا للروح . أن الرخاء هو الجهاز ، وهو الغدد وهو الخلايا التى تحيا بها الشعوب .

أليست الروحانية تعنى السلام والأخاء والمحبة ؟ وكيف السبيل اليها فى جماعة يؤجج الحرمان فى أنفسهم نار البغضاء والحقد والتشاؤم

من الحياة وأهلها ؟! هذه حقيقة أدركها رواد الروحانية أنفسهم وعبر عنها أبو ذر الغفارى أجمع تعبير حين قال : إذا ذهب الفقر إلى بلد : قال له الكفر : خذنى معك ! ، كما عبر عنها توماس بين فى آيته الخالدة : « إن الفقر ليتحدى كل فضيلة » .

كما عبر عنها أيضاً « عبد الله بن المبارك » الصوفى الزاهد العالم الذى كان يقلب الذهب بكفيه فى غبطة ويقول : لولا هذا لتمندل بنا هؤلاء — مشيراً إلى قصور الأمراء — ولا تخذوا نفوسنا الشم سخريا ! ؟

قد تعرف الكهانة ذلك ، وقد تجهله ، أو تتجاهله ، وأيا كان الأمر فالنتيجة واحدة ، لأنها لا تصدر عما تعلم ، بل عما تريد . . وهى تريد دائماً أن تكون لها الكبرياء ، والطريق لذلك هو تجريع الناس هذه الجرع التى تذهلهم عن أنفسهم ، وعن حقوقهم . وهى كما قلنا من قبل تعمل بدوافع شبه غريزية لتمكين العالين فى الأرض من القبض على أعناق المجتمع الذليل ، وإبقائه منطقة نفوذ دائم لمصالحهم المادية .

وإن عجبنا من فلسفة « المغفلين النافعين » فى الروحانية لا يكاد ينتهى ، لأن فلسفتهم هذه لا تريد أن تؤذن بانتهاء !

لقد كتب أحدهم يوما ، ومن المؤسف أنه كاتب كبير ، يقول إن الروحانية أسعدت الشرق رغم فقره وقعوده ؟ والمادية أشقت الغرب رغم ثرائه ورقيه ! ! »

وكتب كاتب كبير آخر : « إن الروحانية تدعو أبناءها أن ينظروا دائماً إلى السماء ، أما المادية فتعلم أصحابها النظر إلى الأرض » !

وفات هذا الكاتب المبدع ، أو نسى ، تلك الحكمة القائلة :

« إن الذين يقفون على الأرض ينظرون إلى السماء . أما الذين فى السماء ، فينظرون إلى الأرض » !

فالروحانيون ينظرون إلى السماء . كما يقول حضرته . ولكن لماذا ؟ لأنهم على الأرض ! .. أما الآخرون السعداء فينظرون إلى الأرض لأنهم فى السماء ..

إن الكلمة الأخيرة التى سنقولها للشعب دائماً ، هى أن طاقته الروحيـــة وليدة طاقته الاقتصادية ، وأنه ما لم تطاوعه الفرص ويحى فى غير حرج ، ولا فاقة ، فلن تكون له روح .

هذه روحانيتنا :

وقد يخطر لجماعة « المغفلين النافعين » أننا نغمط قدر الجانب الروحى ونضائل من قيمته . ولكن كل سطر من كلماتنا هذه يدل على مدى اعترافنا به وإدراكنا لفائدته .. فقط كما نفهمه نحن لا كما يفهمون .

فالإنسان كما تقول المستشرقة الفاضلة كاترين هنرى : « مفتقر دائماً إلى الوحى والإلهام فى حياته الفردية والاجتماعية ، والروحانية هى التى تكمل النقص من هذه الناحية وتطلق القوى الكامنة فى طبيعة الإنسان من عقالها وتوجهها إلى متجهات فى الحياة نحو الله ونحو محبة الإنسان وخدمته » .

وإنا لنرى أن طبائعنا تظل بغير تهذيب وصقل حتى يتاح لنا التمكن من هذه المحاولة الأدبية الرفيعة التى نسميها « بالروحانية » فتنقيها من شوائبها ، وتصقلها ، وتهبنا صفاء العقل ، وغبطة النفس ونور الشخصية . وتفتح لنا آفاقا من المعرفة ربما كان العقل وحده

عاجزا عن كشفها . . كتلك الإلهامات التي تومضها فينا أحيانا ، والتي أومضتها في نفوس العباقرة والمخترعين فكانت هذه الحضارة المتيدة . وإنا لنؤمن بأن كل رقي لا يتخلل نسجه هذه الخيوط من النور . فإنه يحجب وراءه تدهورا منتظرا ، وانحطاطاً سريعاً .

هكذا نقول . وبه نؤمن . . ولكن الطريق إلى هذا الإشراق الروحي ، وإلى السكينة الاجتماعية ، والفضائل النبيلة . ما هو ؟

أما في رأينا فهو الرخاء الاقتصادي الشامل ، ثم بعد ذلك ، أو معه التربية النظيفة الباعثة . وما لم تتغير أوضاعنا الاقتصادية، وتترقَّ . فهيهات أن يتجدد قلب المجتمع ، أو تطهر طبيعته .

وربما يستطيع بعض الأفراد أن يتغلبوا على مشاق بيئتهم وظروفهم ، ويكتسبوا لأنفسهم رغم متاعبهم وآلامهم حياة روحية وضيئة . . بيد أن ذلك غير مستطاع بالنسبة للأمم والجماعات مالم يكن لها من نظمها معين أي معين .

ولعل من تكرار القول أن نقيم على هذه الحقيقة شواهد وأدلة. لذلك نكتفي بمثل واحد ، هو الحب . ذلك الخيط النوراني الوثيق الذي ينتظم قلوب الناس فيجعل من حياتهم أغنية بهيجة ساحرة .

هذا الحب الذي يصوره لنا صوفي مسلم عظيم ويرسم حدوده فيقول ، وهو السري السقطي رحمه الله : « لا تتم المحبة بين اثنين حتى يقول أحدهما للآخر : ياأنا !! »

هذا الحب الذي نقضي في دفئه أسعد أيام الحياة ، والذي هو ذروة الروحانية وغاية سعيها ، هل يمكن أن يوجد في مجتمع يعاني صراعا عصبيا من جراء مخاوفه وهمومه وجوعه وأحقاده العميقة القرار ، وشعوره بالتبعية والدونية والخضوع ؟!

إن الروحانية التي ندعو إليها لا تبدأ من نفسها بل هي تبدأ من المعدة الممتلئة . فاذكروا هذا جيداً . ؟

الكهانة والعقل :

سنعود مرة أخرى إلى كتاب « معالم تاريخ الإنسانية » مقلبين الصفحات التي كتبها عن الكهانة في حذر !! خشية أن تباغتنا بعض أظفارها الجارحة ، أو ألغامها المبثوثة . ولقد بلغنا غايتنا ، فلنقرأ هذه السطور :

« ولم يكن أي إنسان ليستطيع أن يحصل قط على أية حياة عقلية كما لم يكن يستطيع الدخول إلى حظيرة الأدب أو ارتشاف العرفان إلا على أيدي الكهنة . وكان كثير منهم أغبياء مستمسكين بالمبادىء النظرية ، وقد أعمى استمساكهم الجامد بالتقاليد بصائرهم » .

عن أي شيء تكشف هذه الكلمات ؟

إنها تكشف عن جانب آخر خطير في طبيعة الكهانة وتبين في صراحة وصدق أن مؤامرتها المحبوكة ضد الشعوب لا تهدف فقط إلى تجويع البطون وحرمانها ، بل إلى تجويع العقول أيضاً !

وإذا المجتمع جاع بطنه وعقله . . فقد صار مطية ذلولا لها ، ولكل مستكبر جبار .

لقد منحت الكهانة نفسها سلطة واسعة النطاق ، وساعدها في ذلك كما قال « ولز » تأييد الفاتحين والحاكمين لها كي يستغلوا نفوذ الكهنة على عقول الناس لتدعيم سلطانهم وإرباء مصالحهم ، والعجيب أنها تفرض نفسها فرضاً على شئون المجتمع كلها ، ما تعلم منها وما لا تعلم ! ولقد منحت نفسها سلطة الحارس المطلق الذي وكلت إليه

حراسة النظم الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية ، فهى تطارد كل رغبة فى تحويرها أو ترقيتها . . ولما كان العقل قوة محركة يدفع إلى التغيير ويحفز على التطور ، فقد وضعت يدها عليه من قديم الزمان كما سمعت ، ثم هى لا تزال متشبثة به ، وإن هذا الحجر العقلى الذى اتسمت به الكهانة طول تاريخها الأسود ليرينا أى خصم أثيم ، ذلك الذى يعمل على تقويض المدنية كلها .

إنها لتحتكر عقول الناس ، وتضرب حولها حصاراً قاسياً ، ونطاقا من حديد ، ولئن كانت فى ماضيها البعيد لم تكن لتأذن لأحد أن يفكر بغير عقلها ، أو أن يتلقط المعرفة من غير أفواه سدنتها فإنها اليوم كما كانت بالأمس . . بل إنها اليوم شر من الأمس أنانية وأكثر تحكما وعسفا .

إنها ترى فى العقل الحر أعظم خطر يهدد وجودها لأنها لا تحتمل هجوما واحداً منه فهى لذلك تبذل أقصى جهدها ليظل العقل الخاضع لها مكبلا بالأصفاد . وهنا يبدو لنا فارق جلى تناهى فى الوضوح والجلاء بين الكهانة الكاذبة ، والدين الحق الصادق .

فبينما لا تستطيع الكهانة أن تعيش إلا فى الظلام . إذا بالدين يدعو لإضاءة الأنوار . ويعلن سلطان العقل أيما إعلان ويدعوه إلى اقتحام كل مناطق الفكر دون أن يخاف ويخشى . ذلك أن الله العلى الكبير الذى شرع الدين لعباده يعلم أن الحياة بغير عقول طوافة حرة شجاعة لن تتفوق كثيراً على بيوت العنكبوت وستظل تتقاماً وتتقازم حتى تتلاشى معالمها .

لطالما قرأنا وسمعنا عن الكهانة حديثا عجيبا ، يرينا كيف أضرمت نار عداوة طويلة الأمد بين الدين والعلم وكيف كانت تقف

بالمرصاد لكل عقل مبدع ، ولكل اختراع نافع ، ولكل حقيقة علمية باهرة ، وكيف ألبت الجماهير الغافلة على الذين كانوا ينفقون كل أعمارهم فى سبيلها من العلماء . والفلاسفة والمخترعين .

يقول ولز : « إن الكهانة تتلذذ دائماً بانحطاط الغير عنها وهى نفسها تقف فى أول سلم الانحطاط من أدنى » .

وإذا الإنسانية بما فيها من حقائق وبحوث استسلمت لها ، فقد حق عليها التدهور السريع نحو القاع ، ولكن من حسن حظها — أى الإنسانية — أن العقل قائم للكهانة بالمرصاد يعمل فى ثبات ومثابرة ، وما سمعنا ولن نسمع أبداً أنه هزم أو أنه سينهزم أمامها والذى يسير عبر التاريخ يشاهد آثار الكفاح الطويل ، ويمر بآلاف الشواهد القائمة تحمل أسماء شهداء العقل والحرية ولكنه لن يعثر قط على نصب للعقل ذاته لأن العقل لا يزال حياً وسيظل كذلك إلى الأبد ، بل إلى ما بعد الأبد . وهذه هى الحقيقة التى نقدمها لسدنة الكهانة المعاصرة رجاء أن يؤمنوا بها فيوفروا الوقت للعقل ينفقه فيما يعود على البشرية بالفائدة بدل أن تضطره إلى الدخول معها فى صراع ستلقى فيه حتفها لا محالة .

لقد حاولت أخت لها — من قبل — وهى الكهانة الغربية محاولتها الخاسرة ، وأبطرها الظفر الذى أحرزته أول الكفاح ، واستمرأت لحوم العباقرة ، حتى دفعت الثمن أخيرا : حياتها ووجودها ، وسار موكب العقل فى زحفه الميمون وسيظل يسير . فماذا جنته تلك الكهانة بحماقتها ؟

هل ظلت الأرض مسطحة كما كانت تقول ؟

هل بقيت السماء قبة من النحاس الأزرق كما كانت تريد أن يؤمن الناس ؟

هل صار « الميكرسكوب » وغيره من المخترعات العظمى بدعا وفسوقا كما كانت ترى ؟

هل بقي أثر واحد من آثار تلك الكهانة دون أن تدوسه الأجيال بأقدامها ؟

لقد اتهمت « غاليليو » بالإلحاد كما اتهمت من قبل « كوبرنيكس » وحكمت عليه بالسجن حيث قضى فيه بقية حياته . . فما زاده ذلك إلا إصراراً وإيماناً . وكان يقبض بكلتا يديه على القضبان الحديدية ويهزها في عنف صائحا :

« إني أقسم بكل شيء مقدس . أقسم بدقات قلبي التي أسمعها الآن ، وبالهواء الذي تستنشقه رئتاي أن الأرض تدور . تدور تدور . » وكتب في سجنه أعظم كتاب له وهو « قوانين الحركة »

وماتت الكهانة — وبقي غاليليو حيا خالدا في التاريخ ، وأصبح الأطفال في المدارس يعرفون نظريته كما يعرفون أنفسهم وأسماءهم .

ولقد فزعت يوم اخترعت أول آلة للطباعة ورأت فيها مارداً عملاقا سيدمر كل بنائها ، فأخرجت مراسيم التحريم للقضاء عليها وأصدر البابا اسكندر السادس مرسوما عام ١٥٠١م يقضي بإعدام كل من يطبع كتابا بغير إذنه ...!

ولكن ذلك البابا ذهب مكفنا في كهانته وبقيت المطبعة أصدق حليف وأقوى نصير للعقل والعلم والمعرفة .

وقامت الكهانة أيضا بحرق « العالم برونو » وهو حي ، في مشهد تتقزز منه نفس الشيطان ذاته حين قام يقرر نظرية خلود المادة .

ولكن الأيدى القذرة التى لوثت بأفظع جريمة يرتكبها وحش فضلا عن إنسان .. تقطعت وذهبت فى تراب الأرض بدداً .. بينما تظفر نظرية «المادة» فى مطلع شمس كل يوم بما يزيدها رسوخا وصدقا واتساعا .

أى الفريقين إذن خير مقاماً وأبقى ذكراً وأكثر نفعا ؟؟

السكهانة تتوسل بالمسجد والمنبر لتقويض المجتمع :

إن السكهانة تحارب العقل لأنه يرى الناس عوراتها ، ويبدى لهم سوءاتها ، ويعمل جاداً لفض سوقها .. هى تخشاه لأنها لا تصبر على بحث ولا تصمد أمام نقد . أما الدين الصحيح فيعلم أن العقل صديقه الوحيد الذى يهيىء له النفوس ويمكن له فى القلوب .

ولقد أصبح من أهم واجبات المجتمع المصرى أن يميز بين الاثنين . بين السكهانة والدين ، فينفى عن نفسه وعن الأجيال ويلها وجهلها وضلالها ، فلقد كنا ولا نزال كلما حاول المجتمع أن يخطو إلى الأمام خطوة نبصر بالكهنة يثيرون فى طريقه النقع الكثيف ويحفرون له الخنادق كى يتردى فيها . متخذين من الدين مسوحا يلبسونها وألسنة يتفيهقون بها . ولقد نبأنا الرسول بهم ، وحذرنا منهم من قديم الزمن ورسم لنا بعض ملامحهم فقال : «هم من جلدتكم يتكلمون بلغتكم ، ويصلون صلاتكم ، تعرف منهم وتنكر» .

وهذه السكهانة تستغل انصراف رجال الدين عن واجبهم فى نشر الحقائق الدينية الباعثة ، وتذهب هى تبشر بأفكارها المدبرة عاملة على تعويق النهضة فى المجتمع .. فمثلا ، يوم نادى قاسم أمين بتعليم المرأة المسلمة ، وتحريرها من قيودها المزرية ، وإسارها الظالم ..

تصايحت الكهانة ونادى بعضها بعضا ، وخرجت جرذانها من الجحور تسعى .. لتقرض الكتاب الذى دعم مؤلفه كافه قضاياه بنصوص قرآنية ونبوية . ! وراح الكهنة السذج يبذلون جهدهم لإطفاء هذه الشمعة. وذهب إليه بعض الذين سمت أخلاقهم حتى بلغت فى رفعتها الأرض السابعة .. يطلبون منه أن يعرض عليهم زوجه ليستمتعوا بعذب حديثها، وإشراقة وجهها .. !! وأمطرت سماء الكهانة كافواه القرب من الأحاديث المكذوبة الموضوعة التى تدخرها لمثل هذه المواقف ، واستجاب لها جيش الجماهير الغافلة الذين قال فيهم حافظ :

رأوا فى قبور الميتين حياتهم فقاموا إلى تلك القبور وطوفوا

ولكن الأفكار أقوى من الجيوش – كما يقولون – ولقد أحرزت أفكار المصلح العظيم «قاسم أمين» نصراً باهراً لم يكن فى حسبان أحد .

ونستطيع أن نحمل هذه الكهانة وزر تأخر الشعب وجهله ، وما فى كثرته الساحقة من بلادة وكسل وفتور . . وذلك بما تبشر به من تعاليم فاسدة . . تزعم أنها دين ، أو أنها من الدين .

بل نستطيع فى غير تهيب أن نتهمها بأنها تعمل على أن تنقسم الأمة على ذاتها ، وتصبح ذات موازين نفسية متباينة متعارضة ، وأقرب دليل على ما أقول هو تفكير القرية المصرية وإحساسها ، ففى أربعة آلاف قرية تلتق بملايين من المواطنين الذين يعتقدون أن المدن المصرية وسكانها هى سبب كل بلاء ينزل بالبلاد ، وسبب كل آفة زراعية وغير زراعية ، وأن سكان المدن ولاسيما «القاهرة» و«الاسكندرية» قوم يستحقون طوفان نوح ، أو صيحة ثمود . .

وكثيرا ما نسمع هذه العبارات التقليدية : «الله يقطع اللى فيها . . ما عدا الصالحين » يعنون القاهرة طبعا ! ! كما تسمع «لولا أهل البيت . مابق فيها بيت . ! » والضمير هنا راجع إلى عاصمة الدولة أيضا ! فاذا ماحاولنا معرفة السبب فى هذا الحقد المشبوب لم نجده فى غير الخطب المنبرية التى احتوتها «دواوين» مزمنة . . تجشأتها جماجم سدنة غابرين، حيث يقعد خطباء المساجد فى القرى وأكثرهم طبعا من الأميين ، فيجترون الخرافات ، ويحدثون ضحاياهم عن «سوء الحال ، وفساد النساء والرجال ، وعما فى المدن من سفور وفجور وكفور وضلال . . ! ! »

وبهذه الطريقة يتكون فى القرية على مر الأيام إحساس عام لا يدين بالتسامح فضلا عن التفاعل مع المدينة، بل إن المدينة نفسها تنقسم على ذاتها فى مشاعرها وتفكيرها ، فالجمهرة الكاثرة من أهلها الذين توجه تفكيرهم مؤثرات كهنوتية ، يحسون أنهم غرباء أو كالغرباء فى المجتمع ، وذلك بسبب ما يسمعونه من السدنة الذين يدسون أنوفهم فى كل شيء ، ويقدمون للناس ثقافة مهلهلة مخلوطة باسم الدين تحول دون الفرد ومجتمعه ، كما تحول بينه وبين الحياة.

ولقد آن الأوان لرسم سياسة المسجد ، وتنظيم رسالته وتهذيب وسائله ، فالكنائس فى الغرب تعمل مع المجتمع لا ضده ، وتمجد الرق لا تلعنه ، وتدعو إلى الحياة لا الموت ، وتتطور مع العلم والزمن ، وتقدم للفرد — دائماً — كل حاجاته الروحية التى تمكنه من السير مع مجتمعه لا التخلف عنه والنفور منه » .

ولقد سمعت من أستاذ فاضل ثقة زار أمريكا أخيرا — أنه دخل هناك كنائس كثيرة ، ، رأى فيها جميعاً ، وسمع فيها أسلوبا

واحدا وطريقة عمل واحدة كل غايتها أن تربط الفرد بالله وبالمجتمع دون أن تبذر فى نفسه أدنى بغضاء للمجتمع الذى يعيش فيه مهما يكن هذا المجتمع زاخرا بالآثام ..

ولعل السبب فى هذه النهضة الكنسية هناك ، أن الجيل الداعى إلى الله من القسس ورجال الكنيسة جيل جديد مثقف ثقافة واسعة عالية يعرف كيف يستخدم الدين استخداماً رفيقاً فى إصلاح الفرد وبناء الأمة !! بل إن كبريات الكنائس هناك أصبحت مزودة بعلماء النفس ، وعلماء الاجتماع ، والإخصائيين فى مرحلة الطفولة ، والإخصائيين فى دور المراهقة ، فلا تكاد تدخل إحدى هذه الكنائس ، حتى ترى حلقات منثورة هنا وهناك : هؤلاء أطفال ومعهم رائد يناجيهم ويناجونه ، ويرصد ميولهم وانفعالاتهم ، ويقدم لهم ألواناً بهيجة من الثقافة الخفيفة التى تلائم عقولهم ..

وهؤلاء شبان مراهقون .. يجلسون إلى عالم نفسانى ، لا صلة له بالدين ولا بالوعظ ، ومهمته فقط أن يروض الغرائز المتوثبة المشبوبة ، ويعاون هؤلاء الشبان على حل مشاكلهم الجنسية والنفسية وتنظيم سلوكهم العام .. وهكذا تقوم الكنيسة بدور هام فى الخدمة الاجتماعية التى هى فى نظرها جزء من صميم رسالتها .. بل لعلها أهم جزء فى هذه الرسالة !

أما المنابر عندنا فإنها تقوم بدور سلبى هدام .. وتسعة أعشار خطبائها لم يعرفوا بعد ، الرسالة التى يجب أن يحملوا لها .. فتراهم يعالجون الفقر بالفقر ، ويمحون الخبيث بالخبيث ، ويدعون الناس إلى التشاؤم من المجتمع ، ويحرضونهم عليه لأنه فى نظرهم مجتمع مارق فاجر لا يستحق التوقير والاحترام ..

وهم يزكون أفكارهم المدبرة بأحاديث مصنوعة ، كتلك التى كان يسمعها ابن عباس رضى الله عنه من الكهنة المعاصرين له ، فيثور ، ويقول دامغاً إياهم بوصمة الكذب والجهل : « كلما لحق أحدكم من الإسلام لعقة ، ذهب يقول : حدثنى رسول الله . . . ووالله ما حدثه رسول الله بشىء ، ولا هو ممن يفقهون حديثا . » .

وكثيرا ما تذهب الجرأة ببعضهم مذهبا يؤسف ويضحك . . فتراه على المنبر يعالج موضوعا اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعياً ، يعجز كل العجز عن فهمه بل عن تصوره فضلا عن نقده ومناقشته كما ينكرون فى عنف كل تقدم وتطور لم يألفوه من قبل مهما يكن شكليا ، بسيطا . ولا أزال أذكر ذلك الشيخ الوقور الذى وقف فوق منبره يوم جمعة غضبان أسفا هائجا كالثور لأن رجال الجيش قد استبدلوا القبعة بالطربوش . ولا أزال أذكر وأحفظ مطلع خطبته العصماء . . . « الحمد لله الذى أمرنا أن نأخذ من الشيطان كل حذر وحيطة . . ومن أجل ذلك حرم علينا لبس « البرنيطة » . . » ألا ليت هؤلاء السادة يستمعون إلى قصة « أبلس » ويعتبرون بها فلقد كان « أبلس » المصور ، إذا صور صورة عرضها حيث تراها المارة من الناس ، ثم يختبىء خلفها ليسمع آراء الناس فيها . . وفى يوم وضع صورة واختبأ وراءها فمر بها « إسكاف » ، وتأملها ثم قال « إن سير الحذاء أوطأ مما يلزم » . فسمع « أبلس » نقده ، وأصلح السير . وفى اليوم التالى مر بها « الإسكاف » فرأى سير الحذاء قد أصلح ، فأخذته الجرأة ، وراح ينتقد الساق . . فبرز له « أبلس » من مكمنه وقال له :

ـ مكانك يا عزيزى . . إن نقد الإسكاف يجب ألا يجاوز الحذاء ..!!

وهذا بالضبط ما نود أن نقوله اليوم للكهنة . .

نريد أن نقول لهم : إن نقدكم ، وتوجيهكم يجب ألا يجاوزا حدود خبرتكم الضيقة وإدراككم القاصر ، ومعرفتكم الفجة ، ، ، وإلا صرتم لعنة لا تطاق ،، !

الفرق بين الدين والكهانة :

أعتقد أن الفارق بين الدين والكهانة قد علن وحصحص من خلال السطور السالفة . ولكننا فى هذه الحلقة الأخيرة من هذا الفصل ، نريد أن نجمع تلك الفوارق ونركزها فى سطور ، ،

وأول هذه الفروق ـ أن الدين إنسانى بطبعه وفطرته ، أما الكهانة فأنانية بغريزتها ،، تتبدى لنا إنسانية الدين فى دعوته الحارة إلى تكريم بنى آدم ، وتسخير السموات وما فيها والأرض بما فيها لذلك الإنسان الذى هو أثمن درة فى تاج الله العلى الكبير ،، وتتبدى لنا أنانية الكهانة فى فلسفتها الخاطئة التى استهلت بها حياتها الجافة اليابسة ، ، تلك الفلسفة التى ادعت بها وزعمت أن الأرض ملك للآلهة الذين يرقدون داخل الهيكل ، وأن الآلهة قد منحوها لطبقة من الناس يستغلونها لأنفسهم كما يشاءون ،، وإنه لمن الحقائق التاريخية المعلومة ، أن الكهنة هم أول من خلق طبقة « رقيق الأرض » واسترقوا الجماهير الكادحة لحسابهم وحساب الإقطاعيين ، وظلوا لها مسترقين ومستبدين حتى جاءت الأديان برسالة التحرير والخلاص وصاح موسى عليه السلام فى وجوه الكهنة المصريين : « أدوا إلى

عباد الله . إنى لكم رسول أمين » . ومعنى الآية الكريمة واضح ، وتصويرها للعبودية القاسية التى كان الإنسان يرسف فى أصفادها ، يأخذ بالألباب . فهو يقول للكهنة والفراعين : أدوا إلى عباد الله . أى ادفعوا إلى ، وسلموني ، وأطلقوا سراح هذه السلع البشرية المحتكرة . هذه السلع الآدمية المحتوشة التى طال على رقها الأمد ، وتكاءدها اللغوب ، ويبهظها الحرمان ...!

ومن قبل موسى ومن بعده ، كانت رسل الله تترى . صائحة نفس الصيحة ، مبشرة بذات المبدأ ، معلنة حقوق الإنسان .

وثانى هذه الفروق — أن الدين « ديمقراطى » النزعة ، وهو كما يجب أن يفهم ، لا يعترف بالفوارق المفتعلة التى تجعل بين أبناء الأسرة الإنسانية الواحدة ، قطعانا وذئابا ، وعبيداً وأرباباً ؛ وما توحيد الإله ، وجعل الأمر كله له ، والسلطان كله ، والكبرياء كلها . له دون سواه ، إلا هتاف علوى مقدس يشيع فى الإنسانية الأمن والإيناس ، ويذيب فى حرارة أنفاسه كل ما فى ضعفنا من خوف وتهيب وانكسار وكل ما فى قوتنا من عتو وتجبر واستكبار ، حتى تلتقى الإنسانية كلها على الحرية والإخاء والمساواة .

أما الكهانة فإنها لا تؤمن بالديمقراطية ، حتى ولا أضعف الإيمان .

لقد تعود الكهنة أن ينحنى لهم الناس ، ويخروا على أيديهم سجداً ثم يشبعوها لثماً وتقبيلا . وكذلك تعودوا أن يأمروا فيطاعوا لأنهم أبناء السماء ، أو أبناء الهيكل . والويل لمن يقول لشيخه أو لكاهنه : لم . . ؟ وهم حريصون على هذا التراث الموروث . . بل هم مدفوعون إلى الحرص عليه دفعاً بحكم غرائزهم الجامحة فى غوايتها المتوغلة فى غيها . وإنا لندرك ما بين الدين والكهانة من بون

شاسع وأمد بعيد فى فهم الديمقراطية والإيمان بها ، من هذه المقابلة العابرة بين أسلوبيهما فى مخاطبة البشر .

فالدين يناديهم : يا أيها الناس ويخاطبهم الحق جل جلاله : ياعبادى أما الكهانة ، ممثلة فى «خلافة دينية وحكومة دينية» فإنها تكتب قديما لوالى مصر قائلة : بلغوا عبيد بابنا العالى .

والفرق الثالث — يتجلى فى إيمان الدين بالعقل وكفر الكهانة به كفراً بواحا . إن الدين يكرم العقل ، ويجعله مناط المؤاخذة والجزاء ومعنى هذا بداهة ، أنه يعطيه كل الحرية فى البحث والمناقشة كما يشاء .

ولقد أدرك هذه الحقيقة أعلام الفقه الإسلامى الخافقة . . أبو حنيفة والشافعى ومالك وأحمد وسواهم . فجعلوا من الرأى ، ومن حكم العقل تشريعاً ومنهاجاً . حتى لقد سميت مدرسة أبى حنيفة رضى الله عنه « أهل الرأى » ، وألفينا الإمام الشافعى يغير مذهبه القديم ويبتكر حين قدم القاهرة مذهباً حديثاً . . حتى إذا سئل عن سر ذلك أجاب بأنه رأى شيئاً لم يكن يراه ، وسمع قولا لم يكن يسمعه . وكذلك رأينا «مدرسة مالك» تبتكر قاعدة «المصالح المرسلة» ومدرسة أحمد بن حنبل ، تنادى بمبدأ «اعتبار المصلحة ، وتقدم المصلحة على النصوص الدينية . وكل ذلك يدل على مدى إجلال العقل واحترامه ، والتسليم له بحقوقه .

أما الكهانة فهى — كما قرأنا للعلامة «والز» من قبل — لا تسمح للعقل أن يقتات ويتغذى إلا بما تقدمه هى له من فتات وعفونات ! وهى تحارب البحث والتأمل والبرهان ، وتقيم مكانها الأوهام والمخاوف التى تحاول أن تتعبد بها العقل الإنسانى وتستكرهه .

وإنا لنذكر ، فنضحك أنه بينما كان العقل « يذيع أنباء انتصاره

الباهر فى اكتشاف كرية الأرض وحركتها ، كان سدنة الكهانة المسيحية يزفون إلى الدنيا نبوءاتهم الطائشة بالكذب عن قرب فناء العالم وقيام الساعة — ليشغلوا الناس بذلك عن كشوف العلم وفوز العقل حتى لقد حدد بعض أولئك الكهنة اليوم والساعة التى ستقع فيها الواقعة ، كما زعم من قبلهم بعض رجال الكهانة الإنجليز فى القرن السابع عشر : « أن الثالوث خلق الإنسان فى يوم ٢٤ اكتوبر عام ٤٠٠٤ ق . م فى تمام الساعة التاسعة صباحا » .

إن الدين الحق ليعلم أن العقل هو رئته التى يتنفس بها لذلك تجد القرآن الكريم يحض الناس فى مئات الآيات على استعمال هذه الرئة استعمالا دائبا وعلى التنفس بها تنفسا عميقا حتى ينفرد آخرها ويتمش أقصاها . وما هذه الأنفاس التى يحرضنا الدين على تنشقها إلا النظر العميق ، والتأمل الهادىء ، والتفكر المستغرق فى كون الله الخصيب الرحيب . وما هذه الآيات الكريمة : أفلا تتفكرون . فلا تعقلون . سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق أعظكم بواحدة — أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا إن فى ذلك لآيات لقوم يعقلون . وقول محمد عليه السلام : « تفكر ساعة واحدة خير من عبادة سنة . . » — ماهذه التوجيهات جميعاً إلا ترويض للناس على احترام العقل والإيمان به والسير معه والاهتداء بهديه .

وقد تؤمن الكهانة بهذا ولكنها تقول : إن المراد بالتفكير هنا التفكر فى الموت ، وفى الموت فحسب . فى الفناء ، وفى التراب الذى منه جئنا وإليه نعود . . وهذا التأويل الهزيل يضع أيدينا على الفارق الرابع بين الدين والكهانة .

وإذن فالفارق الرابع بينهما — أن الدين يؤمن بالحياة ويحبها

ويراها مكانا جديراً بالحب ، كلها مباهج وكلها أزاهير . . الزهد فيها غباوة ، والفرار من تبعاتها جريمة . أما الكهنة فيجعلونها أبغض الأشياء إلى قلوب الناس ، حتى إذا انصرف الناس عنها خلوا هم إليها ، واجتالوا لأنفسهم طيباتها .

والدين يتفاعل مع الحياة والعلم ، ويعلم أن حيويته متوقفة على استمرار التطور فيه بحيث لا يقف والفكر يزحف . ولقد وجدنا كيف أنه كان فى العام الواحد ، وأحيانا فى اليوم الواحد . ينسخ حكما بحكم ، ويقيم مبدأ مكان آخر متبعاً فى هذا قانون التطور وهو التغير والانتقال من صالح إلى أصلح « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » وخليق بنا أن نعلم أن هذا التطور المستمر . لم يكن مسايرة لمصالح الناس فحسب ، وإنما كان يعنى تدريب الناس على مسايرة الحياة فى نقلها وإفهامهم أن التزام حال واحد ونظام واحد وطريقة واحدة فى أسلوب حياتهم أمر مستحيل ، حتى ولو كانت هذه الطريقة الملتزمة خاصة بالعبادة والدين . كما حدث مثلا من نسخ قبلة المسلمين الأولى ، واستقبال قبلة أخرى . بل كما حدث فى تطور الصلاة نفسها . هذا ، بينما الكهانة جامدة لا تتحرك ، ولا تسمح لنفسها ولا للناس بتطور أو نهوض . . فالمجتمع اليوم هو المجتمع منذ آلاف السنين . هكذا يجب أن يكون ، وهكذا يجب أن يظل . كل رقى بدعة ، وكل تطور ضلالة .

ه ه ه

ورغم المسافة التى تفصل بين الدين والكهانة ، فإن خطورتها على الدين تزعج الغيورين عليه . . إذ هى دائمة الزحف نحوه ، وكثيراً ما تختلط تعاليمها بتعاليمه ، والجماهير لا تتلق توجيهاتها تلق

البصير الناقد لأنها لا تقدر على ذلك ولا تجد اليه سبيلا .

وهكذا تظل الكهانة تزحف ، وتمتزج بتعاليم الدين وتحتل عقول الناس على أنها الدين الذي يجب أن يذعنوا له ولا يناقشوه وهنا ينجم ضرران خطيران :

الأول — استماع الناس لها، واقتداؤهم بها حيث تسير بهم إلى الهاوية بعد أن تسكرهم بتعاليمها التي ترعبهم عما يتعب الكرام ... وحيث يظلون عبيد نصوص ميتة ساحقة كاذبة لم يأت بها من الله وحي ولا كتاب .

الثاني — أنه على مر الزمن ، لا بد من ظهور طبقة مثقفة في المجتمع تؤمن بالحرية وبالفكر ، وتمتهن الخرافة ، ترى الشعب وهو يساق إلى الموت والظلام . . فتقف سائلة عن هذا الرائد الخبيث المضلل الذي يسوقه : من هو . ؟ فيقال لها : هو الدين . . والواقع أنها الكهانة الغريبة الدخيلة التي اندمجت في الدين ، ثم أخذت تنمو فيه حتى اكتسبت شخصيته ، واتسمت بسماته وملامحه . عندئذ يصب هؤلاء المثقفون على الدين جام غضبهم ، ويشنون عليه حملات عنيفة ، ويدعون الناس إلى الشك فيه ، والتمرد عليه . . هذا هو الذي حدث في أوربا والغرب ، وهو الذي نخشى أن يحدث في الشرق إذا لم نبادر بعزل الكهانة عن الدين ، وتنقيته من شوائبها ، ونقدمه للناس وضيئاً متألقا كيوم نزل من لدن حكيم عليم .

° ° °

فلنحسم بوائقها :

وحسم بوائق هذه الكهانة ، وإماطة أذاها .. أمر عارم المشقة ولكن العزمة الصارمة كفيلة ببلوغه إذا سلكت الطريق الصحيح والطريق إلى مكافحتها ، هو نفس الطريق إلى مكافحة كل وباء :

فلا بد من تطعيم الشعب بمصل الحقيقة الدينية الخالصة ليستطيع أن يقاوم كل عدوى غازية ، وذلك بأن نعلمه أن رسالة الدين هى الحياة . . والحياة هى أن تعيش كريماً ، حراً ، سعيدا . لا أن تعيش مهاناً ، عبدا محروما ، فكل دعوة تدعوك إلى الحياة . . والسير فى موكب التطور . . . خذها بقوة . . . إنها كلمة الله . وكل باطـــل يدعوك إلى الجمود ويصرفك عن الحياة ، وعن حقك المقدس فيها فإنما هو الشيطان يعدك الفقر ، ويريد تقويض الإنسانية التى صنعها على عينه ، وسواها بيديه ، ونفخ فيها من روحه . فالمصل الواقى ، هو الثقافة النزيهة التى لا تضع نفسها فى خدمة أحد سوى الحقيقة ، فلتكن مناهج الدين فى المدارس بحيث تؤدى هذا الغرض ، ولنجنب التلاميذ النصوص التى لا يستطيعون أن يدركوا حقيقة معناها ! والتى قد يوحى ظاهرها بذم الحياة . أو فلنقدمها لهم مشروحة شرحا يكشف عن حقيقة أغراضها ، ومتجهاتها ، ويوازن بين معانيها المحتملة مؤكدا المعنى الذى هو حق وهدى .

° ° °

دخلت يوما على تلاميذى الذين أدرس لهم . وكانوا حديثى عهد بدرس «جغرافيا» . فسألتهم عرضا : ماذا كان موضوع درسكم اليوم ؟ فأجابوا : كروية الأرض ودورانها . وانتفض من بينهم تلميذ وقال بالحرف الواحد : ده كلام فارغ بابيه انصدقهم والا نصدق ربنا؟!

وسألته : من أين لك أن الله يكذب هذا ؟

فأجاب بأن القرآن وكلام النبى — لم يقولاه . .

— وهل قرأت القرآن وأحاديث النبى وفهمتها ؟

ــ لا ولكني أصلي الجمعة وأسمع من الخطيب ذلك .
ثم قص على أنه من قريب ذهب ليصلي الجمعة ، ووقف الخطيب يقول : لعلكم تقرأون في الصحف الكافرة ، أن العلماء سيتصلون بالقمر وأن المريخ كوكب عامر بالناس . . هذا كفر . والقمر ليس إلا مصباحا منيرا ، والشمس كذلك ، والأرضون سبع ثابتة لاتدور . والسموات سبع : الأولى من نحاس ، والثانية من رصاص والثالثة والرابعة . . وانطلق الكاهن يهدم في عشر دقائق كل ماتبني المدرسة في سنوات . ! وقلت للتلميذ : يابني ذلك رجل جاهل أمي لايعرف عن الدين ولا عن الدنيا شيئاً . . . فخذ العلم من هنا . . . من المدرسة التي تتعلم فيها . قلت هذا وأنا متردد . فكم من أخطاء تقدمها المدرسة لبنيها ، ولكني اخترت أخف الضررين وأيسرهما
وما دمنا بحاجة إلى تقديم ثقافة دينية جديدة بريئة فلابد من العمل على خلق جيل جديد من الوعاظ وأئمة المساجد . والأزهريون اليوم على تمام الاستعداد النفسي والذهني للقيام بهذه الرسالة الجديدة وليس على شيوخ الأزهر إلا أن يقدموا لهم برامج حديثة ومناهج علمية سليمة تتفق والوعي الجديد ، وتعين على إنشاء مصر الحديثة والشرق الجديد . فإذا أبى شيوخ الأزهر ذلك ، أو عجزوا عنه . . كان حقا لزاماً على الدولة أن تنشيء في كل جامعة من جامعاتنا العلمية القائمة والتي ستقوم ، كلية للدراسات الدينية تدرس المبادىء الصحيحة التي تهدى إلى حياة دينية ناهضة ، حتى يصير الدين عماداً لقوى التقدم والارتقاء . ويتخرج منها وعاظ من طراز جديد . كوعاظ الكنيسة في أوربا ، ولابد من الإهابة بالعلماء الراشدين كي يعرضوا كل قضايا الدين من جديد عرضاً وافيا خالقاً . وإذا كنا نقدر خطر

تعاليم الكهانة على حياتنا ، ونؤمن بأن الأفكار أقوى من الجيوش فإن الدولة ستهتم لا محالة إذا شاركتنا هذا الإيمان ، بالقضاء على الكهانة ومكافحتها ، فتؤلف « مجمع العلماء » ليقوم بالمهمة التى ذكرناها وهى عرض التعاليم الدينية الصحيحة عرضاً جديداً ، ويؤلف الكتب فى ذلك ، ويشترك فيه علماء الدين واسعو الأفق مع صفوة تختار من رجال الفكر والأدب والاجتماع .

° ° °

لقد أخرجت وزارة الأوقاف منذ أعوام كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، وملأ هذا الكتاب قرى مصر ومدنها ، وتجد الناس هناك يرونه المرجع الأول بعد كتاب الله وأحاديث الرسول وتعليل ذلك واضح ، فهذا الكتاب « ميرى » والذين أشرفوا على تأليفه وإخراجه علماء من أصحاب المراكز والصيت ، يتوج هذا أن إحدى وزارات الحكومة هى التى أخرجته ، وهى حيثيات كافية لأن تجعله فى أعين جماهير المتدينين شيئاً ذا قيمـــة نفيسة — فإذا ما وجد مثل هذا المجمع الذى أشرنا اليه ، وقام بالمهمة التى نرجوها ، فإن الفائدة التى سنجنيها أعظم من أن تتصور . قد يقال : إن بعض المفكرين الأحرار من رجال الدين يقومون بهذا الجهد وهو قول صحيح — بيد أن العمل الفردى لا تصحبه قوة التأثير التى تصاحب عملا جماعيا ذا طابع مهيب مقنع كالذى أشرنا اليه — بدليل ما نرى من إعراض جمهور القراء عن بعض تلك المؤلفات الحرة بل اضطهادها ، استجابة لنداء الكهانة التى توهمه بأنها مؤلفات بدعة وإلحاد !

مواكب الجمعة :

ومواكب الجمعة شديدة التأثير ، فياضة الإلهام فى نفوس المصلين

وكثيرا ماتترك خطب المنابر فى تفكير الناس أخاديد عميقة .
وليس فى مكنتنا أن نضع فى كل مسجد خطيباً يؤتمن على دين الله، وعلى عقول البشر . . أعنى أننا لن نجد لكل منبر رجلا ذافهم واسع وإدراك رشيد ، يحسن اختيار أفكاره وعرضها ، دون أن يعمد إلى الدواوين المترعة بالجهالات . وإذن فالحل الحاسم الذى ننصح باتخاذه فورا ، والذى يؤيدنا الدين فيه كل التأييد ، لأنه يحقق حكمة مشروعية الجمعة : هو حصر صلاة الجمعة فى المساجد الكبيرة فى كل حى ، بأن نختار منها عددا يتسع لأهل الحى وسكانه ، ونعهد بمنابرها إلى وعاظ مجددين نختارهم على علم . وبهذا نثق من أن الثقافة التى يوجه بها الشعب كل أسبوع ثقافة تنبض بالحياة والقوة وفى الوقت نفسه نكون قد حققنا الحكمة المقصودة من الجمعة ، وهى حشد المجموعات فى مسجد واحد . وحتى هؤلاء الوعاظ المجددون على قلتهم ننصح بأن تقام لهم دراسات خاصة لتوجيههم توجيها سديدا .
أما مساجـــد القرى التى يعلو منابرها أميون لا يفقهون ، ويجرعون الملايين كل صنوف السموم وألوانها — فالحل العملى بالنسبة لهم ، هو تأليف لجنة ذات ثقافة دينية نظيفة ، تضع لهم الخطب أولا بأول ، وتمدهم كل شهر بمنهج جديد ، ليتيسر لها أن تعالج فى هذه الخطب المشاكل المستحدثة ، والموضوعات الطارئة فتنسخ بذلك خرافات الكهانة ، وتحكم آيات الله وآيات الحضارة
ولا يهمنا أن يقوم بهذا العمل وزارة الشئون ، أو الأوقاف أو الأزهر وإنما يهمنا فقط أن تتم هذه الخطوة سريعا ، وأن يراقب الله والوطن من سيوكل اليهم تنفيذها ، ويقدموا للشعب المصفد ثقافة دينية رشيدة تضع عنه إصره وأغلاله ، وتنقذ القرى من دواوين

الخطب المنبرية التي تكفي ورقة واحدة منها لابادة شعب بأسره!
وبعد – أتراني نسيت الكنيسة؟

لا .. وكل هذه المقترحات التي أدعو إلى تنفيذها بالنسبة للمسجد، لابد من أن تنتظم الكنيسة أيضاً – فيؤلف من بين رجالها الراشدين من يشرفون على توجيه رسالتها توجيهاً يخلق الشعب الذي يحيا بالدين ولا يموت.

ولكي تثمر هذه الخطة ثمرتها فلا بد من الدعاية الواسعة النطاق عن طريق الإذاعة والمسرح الشعبي، وإقامة مسابقات أدبية ذات جوائز مغرية للمؤلفين الذين يصوغون تعاليم الدين صياغة تنزع بالناس إلى تمجيد الدين وتمجيد الحياة.

هذا. إذا كنا نريد أن نحيا، وإذا كنا جادين في الغيرة على ديننا، وإذا كان يسعدنا ويرضينا أن نرى الشعب قوياً ناهضاً متمتعاً بما منحه الله من حقوق الإنسان

° ° °

وقد يرى بعض المتشائمين فيما نرجو، خيالا. مع أنها حقائق مستطاعة. ويستطيع الإنسان الآلي. الذي اخترع أخيراً.. أن يقوم بها جميعا – إذا عجزت المخلوقات الأصلية عن إنفاذها

وقد تعوق الكهانة هذه الأفكار والمقترحات، وتشن عليها هجوما طويلا.. وذلك بأن تهون من شأنها لننصرف عنها أو تزعم للناس أنها إلحاد وضلال، يريدان هدم الدين وتهشيم المقدسات لكنني مؤمن أن كل هذه الأفكار ستنفذ يوما ما. الآن.. أو غداً.. وكل إرجاء لها، فإنما هو إرجاء لمشرق نهضة نافعة.

وقد بلغت.. وما على الناصحين إلا البلاغ.

الخبز هو السلام ..

« ان الفقر ليتحدى كل فضيلة وسلام
لأنه يورث صاحبه درجة من الانحطاط والتذمر
تكتسح أمامها كل شيء . . ولا يبقى قائماً غير
هذا المبدأ : كن . . أو لا تكن . . »

(توماس بين)

الخبز . . والزبد :

بعد أن وضعت الحرب الأخيرة أوزارها ، لم يتح لرؤساء الدول المنتصرة أن ينعموا بإعجاب شعوبهم طويلا . . ولم تكن هتافات التكريم تنبعث من حناجر الملايين خالصة . بل كانت تختلط بها أصداء مولولة لم تلبث حتى أجلت هتاف الإعجاب عن الحناجر والشفاه ، وانبعثت هي مدوية راجفة : نريد الزبد . نريد الطعام .

والزبد — كلمة أجنبية . . يقابلها عندنا : الخبز . . وكالسهام المقذوفة انطلقت كل حكومة هناك لتوفر الزبد ، وتوفر الطعام . ما دام صاحب الكلمة العليا الشعب ، يريد الزبد ويريد الطعام . وسارت حياة الناس سيراً مسعداً ، واستقبلوا أياماً جميلة لا يمر منها يوم إلا والذى بعده خير منه .

لكن كيف جاءهم هذا الرخاء ؟

« إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » ولا بد أن يكون هذا هو الذى حدث ، وإن السياسة التى سلكتها حكومة العمال بانجلترا لتشهد بذلك ، فلقد ورثت من المحافظين مجتمعا تشيع فيه البطالة والفوضى وتتبعت أسباب ذلك فرأتها تكمن فى « الرأسمالية الفردية » التى تسخر كل إمكانيات المجتمع لمطامعها ، ولم تفكر حكومة العمال طويلا ، وقررت فورا الانتقال بالمجتمع الإنجليزى — لأول مرة فى تاريخه — من اليمين المتطرف إلى اليسار المعتدل أى من الرأسمالية الكنود الجشعة إلى الاشتراكية المعتدلة المتسامحة

ولم نعد نسمع صيحات الجوع التى أزعجت بريطانيا العالم بها عقيب النصر ، كما لم نعد نقرأ عن مهاجمة الشعب للعمارات ومصالح الحكومة واحتلالها الينام فيها ويسكنها ، لأن النظام الإشتراكى الذى طبقت بعض مبادئه استطاع أن يجد للجائعين زبداً ، وللمشردين مأوى

وما كان يسعها أن تصنع غير الذى صنعت ، فالحكومة التى لا تطعم شعبها لا تكون حكومة .

ولقد قامت أمريكا بإرسال فيض من الإعانات للدول التى تعجز مواردها عن سد حاجاتها . . فلماذا ؟ إنها ليست عاطفة الرحمة ولا الوازع الانسانى ، بل لأن أمريكا تعلم أن صيانة السلام فى تلك البلاد صيانة لها ، وهذا السلام لا يوجد إلا إذا طعمت الشعوب وشبعت واستمتعت بأكثر فرص الحياة .

ولذلك غلت يدها وعونها عن الأمم التى تعيش فى ظلال حكومات إقطاعية . حتى تغير ما بنفسها ، لتضمن الفائدة التى ترجوها من وراء إعارتها المبذولة ، وهى السلام .

ونحن . . منذ وضعت الحرب أوزارها ، بل وقبل أن تملن ننادى ونصيح : نريد خبزا . . وطعاماً . وكلما اتجهنا إلى السماء نشكو اليها بثنا وحزننا ، قذفتنا بهذه الآية الزاجرة « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » ثم نرجع إلى أنفسنا ، وندير أعيننا فيها فنرانا جد خاطئين .

ولا نستطيع أن ننكر أننا نسير إلى الأمام ، وأننا نتقدم ، ولكن عيبنا المؤلم أننا نحبو حبو السلحفاة فى عالم يقطع الحياة قفزاً ووثباً ، وأننا نجبن عن الانتفاع بالفرص الكبيرة التى جربتها

أمم عظمى جنت منها أطايب الثمار ، وأننا نأتى البيوت من ظهورها لا من أبوابها .

وإن أفحش غلطة نقترفها خلال سعينا للسلام ، هى التماسنا له وبحثنا عنه فى الخارج لا فى الداخل ، فنظن أن المعاهدات ودوراننا فى فلك دول أكبر ، أو منظمات أقوى . سيملآن بلادنا سلاما وأمناً مع أن تجاربنا الأكيدة بالنسبة للمعاهدات وللمنظمات تجعلنا أول اليائسين منها ، المسترييبن فى فائدتها وجدواها . ولعل الدروس الأخيرة ، والغزيرة ، التى تعلمناها من معاهدة ١٩٣٦ ومن منظمة هيئة الأمم ومجلس الأمن خلال نظر قضيتنا الوطنية ، وقضية فلسطين الشهيدة . كفيلة بأن تلهمنا رشدنا ، وتهدينا سواء السبيل

لقد قام مجلس الأمن بمهمة « المحلل » حين عرضنا عليه قضيتنا وأثبت أن الدول الكبرى قد اصطنعته لهذا الغرض . ليكون « محللا شهما » . يضفى على الصفقات المسلوبة والحقوق المنهوبة صفة الإباحة والحل . وبذلك تستطيع تلك الدول الكبيرة التى أصبحت تخجل من السرقة بإكراه . أن تسرق بقانون .. وكان موقفه فى قضية فلسطين واضح الدلالة على إمعيته وتبعيته . إذ وقف مندوب بريطانيا يوما يعلن أن الحالة فى فلسطين غير مهددة للسلم . وقالت أغلبية الأعضاء : نعم . . وبعد أسبوع واحد . وقف المندوب البريطانى نفسه يعلن أن الحالة فى فلسطين مهددة للأمن وقالت نفس الأغلبية الرشيدة : نعم . . مع أنه لم يكن قد حدثت أية مضاعفات تستدعى من حضراتهم هذه الموافقة — غير أن بريطانيا أرادت ، فلم يسع « المحلل الشهم » إلا أن يحقق ماتريد !

على أننا لا نضائل من قيمة المعاهدات ، والمنظمات الدولية

بصورة عامة . فقد يكون فيهما خير للذين يقدرون على اهتبال الفرص . لكنه ينبغي ألا يعزب عن بالنا — حتى ولو كانت فائدة المعاهدات والمنظمات محققة بالنسبة لنا — أن سلام الأمم ينبع أولا وقبل كل شيء من داخلها . من حاجاتها الملباة ، ورغباتها المحققة ونفسيتها المستقرة . فإذا كنا حريصين على إقرار الأمن والسلام فى بلادنا فلنبدأ من هنا .

° ° °

تذير رشيد . !

وليس هذا الذى نقوله ونزعمه ، شيئاً جديدا . بل هو إحدى الحقائق الكبرى التى انتهت اليها التجربة الإنسانية من العصور الأولى ، ثم بلغت اليوم ذروة الواقعية واليقين . وإنا لنتسمع أصداء المعركة القائمة فى الغرب بين رجال الاقتصاد والاجتماع من جانب ورجال السياسة من جانب آخر إذ يتهم الأولون الآخرين بأنهم ألد أعداء السلام ، لأنهم بدل أن يملأوا بطون الناس بالطعام ذهبوا يملأون بطون المصانع باليورانيوم والبارود

ولقد وقف عالم عظيم يؤكد أن لا سلام مع الجوع . وأن الطريق الأوحد المفضى إلى سلام جميل هو الرخاء ، ذلكم هو العالم الزراعى الانجليزى « سير جون لويد أور » الذى رأس مؤتمر منظمة الشعوب المتحدة للغذاء والزراعة فى أبريل سنة ١٩٤٨ بوشنطن ، وقف فى هذا المؤتمر مبشرا العالم بمصيره الأسود الذى تسوقه اليه الأنانية المفرطة فقال : « إذا وجد الخبز وجد السلام ، فهما معنى واحد . أما العوز والحرب فهما رفيقان لا ينفصلان أبدا . وليس أمام العالم اليوم إلا الاختيار بين أحد أمرين : فإما المدفع ، وإما

الزبد . وإذا لم يختاروا الزبد ، فسيواجه العالم الخراب . حتى ولو لم تكن هناك حروب ..

« إن الجوع وارتفاع أسعار الطعام ، يقودان دائماً إلى الثورات الاجتماعية . ونحن نذكر أن عجز المحاصيل فى فرنسا عام ١٨٤٠ ، فى تلك الفترة التى سميت « المسغبة الأربعينية » كانت نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء وندرة الحصول عليه ، ولا سيما الخبز . وكان الشعب فى شمالى انجلترا يزمجر ويصيح : استلوا خناجركم ، وأعدوا مدافعكم فإما الرغيف وإما الدماء . وإما الحياة وإما الفناء » .

هذا رجل مسئول مفكر يصرح بأن الجوع يقود دائماً إلى الفوضى والاضطراب والثورات . وأن الخبز هو السلام ، وهو الاستقرار وهو النظام .

وإنها لكلمات جليلة ، نضعها أمام أعين الذين يريدون لشعوبنا القلقة المتحفزة — أمناً وسلاماً .

إن مجتمعنا المصرى ، ومثله سائر المجتمعات العربية ، تجتاز اليوم دور المراهقة العنيف ، وتعتمل فيها جميع كوامن الكبت والحرمان ولقد هبطت طاقة شعوبها ، فهبطت معها الحواجز النفسية وأصبحت نهب الأحاسيس المتدفقة المروعة . وإنا لنجد التذمر على كل لسان ووجه . . وليس من الانصاف ، ولا من الممكن ، أن نحظر على الناس أن يتذمروا ، ولقد كان « كونفشيوس » يقرر حقيقة خالدة حين قال : « إنه لأشق على الانسان أن يكون فقيراً دون تذمر ، من أن يكون غنياً دون غطرسة » .

وإذن فما دام فى جانب من المجتمع ثراء متغطرس فلا بد أن يكون فى الجانب الآخر فقر متذمر !

وهذا التذمر النامى المتراكم ، من أخطر الأشياء على حياة الأمة ولا يمكن أن يستهين بعاقبته أو يسكت عن علاجه حاكم له بصر بالأمور . وغير مجد أن نقلم فروع الشجرة الخبيثة دون أن نجتث جذورها الضاربة المتوغلة . وأعنى بالشجرة الخبيثة ، تلك العوامل التى ملأت المجتمع حقداً وتذمراً وضجراً . وإن المسئولية الكاملة اتجثم على كاهل « الرجعية الاقتصادية » التى تمتص الحياة من الشعب ، وتعرقل كل اتجاه نحو اشتراكية يانعة .

هذه الرجعية هى التى توقد نار الحرب بين الأمة الواحدة لتمزقها وتحرقها . وهى لاتملأ بالحقد الاجتماعى ، قلوب المحرومين وحدهم بل إنها لتثير كل مواطن له قلب وضمير مهما استمتع بليان العيش ورفاهة الحياة — لأن نهمها ، وكزازتها ، وسيطرتها الشاملة على مصادر الأرزاق ، وينابيع الحياة ، تجعلنا نشعر بأننا غرباء فى بلادنا ، وأن الملايين من أبناء الأمة قد حكم عليهم بالإعدام جوعا من أجل أن تتخم قلة عاطلة . ولكى يتأكد لدينا أن التذمر الناشىء عن الفوضى الاقتصادية قد شمل المجتمع بأسره ، فلنقرأ ما سطره كاتب مصرى ، لا يمكن أن يكون الحرمان باعث تذمره وضجره . ذلكم هو الأستاذ إحسان عبد القدوس الذى كتب فى العدد «١٠٣٥» من مجلة روز اليوسف يقول :

« نظرة واحدة إلى ميزانية الدولة المصرية تكفى لتحريضك على اعتناق الشيوعية ، أو على الأقل تقنعك بأن الشيوعية على حق وبأن الثائرين على نظام الطبقات فى مصر ليسوا مجرد حاقدين . . وإنما هم علماء فى علم الأرقام . فأرقام الميزانية تسجل أن قيمة الضرائب المفروضة على أصحاب الأراضى الزراعية تبلغ ٤,٧٠٠,٠٠٠

جنيها ، فى حين أن ميزانية مصلحة الرى التى تقوم على خدمة هذه الأراضى وتنظيم ريها تبلغ ٦،٢٠٠،٠٠٠ جنيها ، أى أن مصر تتبرع سنويا للسادة أصحاب الأملاك بمبلغ ١،٥٠٠،٠٠٠ جنيها .

« . . وهذا المبلغ الضخم الذى تتبرع به مصر سنوياً للسادة الكرام ، أصحاب التفاتيش والعزب والأطيان ، يشترك فى دفعه الشعب ، لأنه يدفع من حصيلة الضريبة غير المباشرة ، الضريبة على الدخان ، وعلى الأقمشة ، وعلى الأطعمة ، وعلى كل ضرورات الحياة ، فكل سيجارة يدخنها أى صعلوك من صعاليك مصر يعطى منها دون أى يدرى نفساً أو نفسين للبدراوى باشا عاشور ، وكل ثوب يكسو أى عامل من عمال مصر يتقاضى عليه عبود باشا ضريبة خاصة يزيد بها زراعته ازدهاراً . ويزيد بها تفاتيشه طولا وعرضا ونظرة أخرى إلى الميزانية (لا يزال الأستاذ إحسان هو الذى يتكلم) ترينا أن قيمة عوائد الأملاك المبنية تبلغ ٩١٢،٠٠٠ جنيه فى حين أن ميزانية مصلحة التنظيم التى تشرف على تجميل هذه المبانى تبلغ ٢،٠٠٠،٠٠٠ جنيه ، والفرق تدفعه مصر من الضريبة غير المباشرة أيضاً . وفى كل نظرة تقع عيناك على رقم يصرخ فى وجهك بأن الثورة على النظام الاقتصادى حق ويؤكد لك أننا نعيش فى بلد يصرف فيه الفقير على الغنى ، وتبنى فيه الثروات بالظلم الرسمى والجهل الحكومى » .

* * *

وأود أن نلاحظ مرة أخرى ، أن الأستاذ إحسان صاحب هذه الكلمة السالفة ، ليس روسيا ، وإنما هو مواطن مصرى حريص على أمانة المواطنية ، قائم بواجباتها . كما أنه ليس محروما

بائساً حتى يكون الحرمان هو الذى استوورى زناد غيظه وتذمره.

وصحيح أن إقرار الضريبة التصاعدية جدير بأن يبعث فى نفوسنا شيئاً من التفاؤل والرضا. لكنها لن تغنينا عن الخطوة الحاسمة التى يجب أن نخطوها والتى سنعرض لها بعد قليل.

* * *

المجال الحيوى للجريمة :

هل نحن حريصون على سلام بلادنا وسلامتها ؟

وهل نرغب فى تجنيبها ويلات الفتن والاضطرابات ؟

إذن، فلنكافح الجريمة. وأفضل من ذلك أن نقضى على العوامل التى تيسر نشوء الجريمة. فالوقاية — كما يقولون — خير من العلاج وإننا حين نتتبع سير الانتفاضات العنيفة التى وقعت فى التاريخ، لا نكاد نجد لها سوى سبب واحد هو : أمة تريد. وحكومة تأبى والشعوب دائماً تريد ثم تريد. وليس لما تطمح إليه غاية ولا نهاية وتلك سنة الله، وإلهام الوعى الكامن فى الحياة والذى يدفعها بكل كائناتها إلى التغير والتطور والسير إلى أمام.

فلولا طموح الأمم والجماعات، ما انتقلت الإنسانية من عهد الهمجية المظلم، ولما خفق لحقوق الإنسان لواء، ولا سمعنا عن ديموقراطية واشتراكية.

إذن فالشعب بطبيعته يريد دائماً أن يرقى، وهو على الدوام طالب حق.. وكلما أفسحت له حكومته السبيل، ازداد توثبه، واضطرمت رغبته فى حقوق أخرى وسبيل آخر.

حدث فى فرنسا منذ ثلاثة أعوام، وأثناء حكم «رمادييه»

أن تفاقمت الأزمة المالية ، فانتزع رماديه من فم الميزانية التي أنهكتها الحرب والإفلاس ، عشرين مليونا من الجنيهات مرة واحدة لينعش بها حالة المال . والتهم المال هذه الوجبة الدسمة ، ولم يمض من الزمن غير أيام معدودات حتى صاحوا : هل من مزيد وجديد؟

فلما قيل لهم : لا جديد ولا مزيد ، رفعوا عقائرهم فى شوارع باريس هاتفين : « اشنقوا رماديه فى أقرب عمود نور » !؟

وأطل عليهم « رماديه » من شرفة مكتبه ، وحياهم باسماً ، ثم أوى إلى المكتب فوراً ليبحث عن بضعة ملايين أخرى من الجنيهات تباعد بينه وبين عمود النور ! . .

والحكومات الرشيدة تتفاءل دائما بزحف مواطنيها نحو حقوقهم ، ولا ترى الحكومة الحصيفة أى تثريب على الشعب مادام العقل والحكمة والنظام هم حداته إلى حقوقه ، وما دامت هى نفسها تعينه على احترام النظام أما الحكومة التى تبخل بالإصلاح والعدل على دافعى الضرائب ، وتصدر فى سياستها الاقتصادية عن شح بغيض . . فتلك هى خالقة الجريمة وحامية حماها . . بل إنها ، ومن وراءها من أصحاب المصالح الكبيرة الخاصة ليمثلون المجال الحيوى الذى تترعرع فيه الجريمة وتزدهر . وما أحرانا أن نتدبر حديث الرسول عليه السلام : اتقوا الشح . فإنه أهلك من كان قبلكم ، دعاهم إلى أن يسفكوا الدماء فسفكوها . ودعاهم إلى أن ينتهكوا الحرمات فانتهكوها . »

فالشح إذن وباء . ولا سيما إذا كان كما ذكرنا من قبل ، شح الدولة على رعاياها الذين يدفعون لها الضرائب .

ونحن نمقت الجريمة مهما تكن بواعثها وأسبابها ، ونعتقد أن

عبور الحياة فى زورق جميل ، مهما تطل رحلته ، خير من عبورها فى مدرعة : ولو أبلغتنا الهدف فى لحظات . بيد أن رحلة الزورق الوديع لن تظل شيئاً محبباً مقبولا إلا إذا تجنبتها العواصف والأعاصير وهذا هو الذى يحدونا إلى مكافحة سياسة التجويع التى تمثلها الرجعية الاقتصادية فى بلاد العرب قاطبة .

نحن نكافح الاستغلال الفردى لأنه مهب كل عاصفة جائحة وكل إعصار وبيل ..

إن الشعب القلق على لقمته ، عقله فى بطنه . . ومن أجل ذلك قال العرب مثلا قديما : « لا تهم بجوار جائع فيأ كلك » ، لأن العقل آنئذ لا يفكر فى غير القضم وتفسير الجريمة تفسيراً كافياً لإقناع الضمير بأنها واجب لا جريمة . . هذا إذا كان الجوع سيدع فى ضحاياه ضمائر . . ولعل من أعراض هذه الفلسفة المتنمرة تلك الصيحة المضحكة التى تصايح بها ثوار الحزب الديمقراطى فى روسيا ، شقوا بطن القيصر ، وأخرجوا منها الكمثرى لنأ كلها ، فهم لم يتجهوا بتفكيرهم ووجدانهم وسخطهم إلا إلى مخزن الكمثرى فى ذلك البطن السعيد . .

ولدينا رجل من أجل من حملت الأرض على ظهرها — هو أبو ذر الغفارى — صاحب رسول الله — يصور مشاعر المجتمع الذى زايلته المساواة فيقول : « عجبت لمن لا يجد القوت فى بيته كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه » .

إنى رغم إعجابى الشديد بأبى ذر العظيم ، لا أتمنى ذلك الذى تمناه ، وهو أن يخرج الجياع شاهرين سيوفهم ، وإنما أتمنى شيئا آخر يسير التحقيق والتنفيذ لو وجدت الحكومة المجهزة بالإرادة

والعزم هو ألا يوجد بيننا جوع ولا جياع . وإنا على ذلك لقادرون إذا انتهجنا نهجاً اشتراكيا صحيحا شاملا .

نحن نعيش فى عصر ، ليس للحكومات فيه رسالة سوى تحقيق المنفعة الاجتماعية للشعوب ، وإزاحة كل العوائق التى تعترضها وتصدها عن غايتها المقدسة .

أما عندنا ، فمن الخير أن نعترف بأن جماعة من أصحاب المصالح الكبيرة . وكثيراً ما يكون بعض الوزراء من أعضاء هذه الجماعة ، يتربصون بكل وعى حر ، وكل محاولة عادلة ! ولعلنا لم ننس بعد ، الصراع الشاق الذى دار بين حكومة النقراشى باشا والجماعة المذكورة بشأن الضريبة التصاعدية .

هؤلاء المواطنون — وإنا لنرجو أن يقدروا جلال هذا اللقب ويحققوا لأنفسهم معناه — يلعبون بالنار ، ويتحملون مسئولية مباشرة فى كل جريمة تقترف ضد سلام المجتمع وسلامته . وإن الشريعة الاسلامية ، التى يحاولون استغلالها لحماية مصالحهم لتعتبرهم شركاء أصليين فى الجريمة .

وإليهم هذه الواقعة الصحيحة التى برىء فيها « مقترف الجريمة » وعوقب « المتسبب فى الجريمة » :

سرق غلمة لحاطب بن أبى بلتعة ، ناقة رجل من مزينة واعترفوا بجنايتهم ، ورفع الأمر إلى عمر . فرأى نفسه أمام جريمة استوفت كل عناصر الإدانة : من سرقة ، وسارق ، واعتراف لا يشوبه ضغط أو إكراه ... فبم يقضى . ؟

ألقى على وجوه المتهمين نظرة . ثم تلا قول الله تعالى : « والسارق والسارقة ، فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله »

ونادى كثيراً ابن الصلت : يا كثير : قم فاقطع أيديهم
ومضى بهم ابن الصلت إلى مكان التنفيذ .. وقبل أن يبلغه ، كان صوت عمر يشق الفضاء وراءه :
يا كثير . ارجع إلى بهم . فعاد وعادوا معه . ووقف الغلمان أمام عمر الذي راح يفحص وجوههم من جديد . فماذا رأى ؟
أبصر وجوها أملقت من الدم . وعيوناً انطفأ فيها كل ومض وبريق . وجسوما خرعة أعياها البؤس والسغوب . فسأل : من سيد هؤلاء ؟ ائتوني به .

فلما جاء سيدهم ، عبد الرحمن بن حاطب . قال له عمر : « لقد هممت أن أقطع أيدي هؤلاء . لولا ما أعلمه من أنكم تدئبونهم وتجيعونهم ، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه ، لحل له . وأيم الله إذ لم أفعل ، لأغرمنك غرامة توجعك وتزجرك .
ثم سأل صاحب الناقة المسروقة .
كم تساوي ناقتك يا مزني ؟ قال أربعمائة . قال عمر لعبد الرحمن سيد الغلمان المتهمين : اذهب وأعطه ثمانمائة . ومرة أخرى ألقى على الغلمان نظرة نابعة من فطنته ورحمته معا وقال : أما أنتم ، فاذهبوا ... ولا تعودوا لمثلها ...
سلام على عمر . في الأولين والآخرين .! وهؤلاء الذين يتخذون من الاسلام ، برقاناً ويسترون به مظالمهم ، عزاؤنا . فقد فقدوا بهذا المبدأ الذي شرعه أمير المؤمنين ، كل أمل في النجاة من المسئولية التي تحاصرهم وتحيط بهم
وبمائل حكم عمر مايقوله العالم الكبير « ا . كوتيليت » البلجيكي في كتابه « الإنسان وتطور خصاله » :

يحمل المجتمع فى رحمه جنين كل جرم يقترف فيه . فهو الوعاء الذى يحتوى الظروف التى تيسر نشوء الجريمة ، وتمهد لها الطريق — أما المجرم ، فليس سوى آلة للتنفيذ » .

فلنعمل على ألا يحمل مجتمعنا فى رحمه سوى الأجنة الصالحة الخيرة ، وأن يحتوى دائماً أو غالباً ، الظروف التى تيسر نشوء السلام لا نشوء الجريمة . وذلك يتحقق فى نظرنا بثلاثة أمور :

الأول — أن نعمل لسلامنا الخاص أولا وقبل كل شىء ، ونوجه كل جهودنا وإمكانياتنا لخدمة أنفسنا ومصالحنا الخاصة . ثم إذا بقى من جهدنا فائض ومزيد لانحتاج إليهما ، فلا مانع من إسباغهما على الآخرين .

الثانى — استقصاء كل عوامل القلق والوحشية والظلم الاجتماعى والكشف عنها ، ومواجهتها فى شجاعة وصراحة وإزالتها من طريق المجتمع .

الثالث — تجديد الأوضاع الاقتصادية لا ترقيعها ، وتنفيذ سياسة اشتراكية شاملة واضحة تعطى كل ذى حق حقه ، وتقضى على التفاوت البعيد ، وتدك حاجز التمييز بين الطبقات .

والآن . لنتكلم عن هذه الثلاثة . ولنعالجها بالروح الكامنة فى مطامحنا جميعا ، محاولين أن نتغلب على مشاكلها لنتغلب تبعاً لذلك على البغضاء التى بثها الحرمان خلال الزمن الطويل .

° ° °

سلامنا أولا !

طاف كاتب أمريكى ببلاد الشرق الأوسط ثم كتب عنه فيما

كتب هذه العبارة: « فى الشرق الأوسط. فى هذه الرقعة المضطربة تصطدم رغبات روسيا بالمصالح الحيوية لبريطانيا والولايات المتحدة. وأنت ترى ملايين من العرب يتململون فى سورة انبعاث قومى، وهم لم يقرروا بعد: أيتجهون إلى الشرق أم يتجهون إلى الغرب، إلى الشيوعية أم إلى الديمقراطية.

« ولب الحقيقة فى شأن العرب اليوم، هو أنهم فى غمار تحول عنيف سريع، فهم ينتقلون فى مدى جيل واحد من حياة كحياة الإقطاع فى القرون الوسطى، إلى حضارة القرن العشرين ».

وهذه الكلمات الوجيزة تفتح أعيننا على حقيقة أمرنا، وحقيقة أمر أولئك الفضوليين الذين يفرضون أنفسهم علينا، ويتخذون من بلادنا ومصالحنا ميداناً يصطرعون فيه ويتعاركون.

فمن جهتنا نحن. ملايين تتململ فى ثورة انبعاث قومى. يقابل ذلك، دول كبرى تتململ فى ثورة جشع واستعمار.! كل دولة تريد أن تكون لها الكبرياء فى أرضنا، والامتياز المطلق فى منتجاتنا وخيراتنا. وهذا التنازع علينا، والتنافس فينا. هو السلام الذى ينشدونه ويدعون إلى دعمه وحمايته.!!

ما أبلغه من درس قمين بالتدبر وإعمال الفكر. فالسلام كما تفهمه هذه الدول الكبيرة، هو أن تجد لبضائعنا أسواقا ولطائراتها بترولا، ولأطماعها مجالا ومناطق نفوذ. ولا تثريب عليها إذا هى احتربت وتصارعت من أجل هذه الأطماع، لأنها حرب من أجل السلام، أى من أجل ضروراتها، ومطالبها، ومصالحها.! وأسفهم على السلام لا يعنى إلا الأسف على سلامهم الخاص. اما السلام العالمى فهو خرافة، وهو دمية جميلة يعابثون بها ويخادعون الأمم

الصغيرة التى لايزال وعيها فى دور الطفولة الغريرة . وكل دولة من تلك الدول ذات السيادة والنفوذ ، على أتم الاستعداد لأن تذبح السلام العالمى وتسحقه إذا كان فى ذلك ضمان سلامها الخاص. وإذا كنا نسينا كل العبر الغابرة فما أظننا نسينا درس فلسطين الذى يؤكد هذه الحقيقة أعمق توكيد .

فعند ما رأت انجلترا إصرار الشرق على التخلص من صداقتها الجبرية المفروضة . دعمت « إسفين » الصهيونية فى فلسطين . ومن قبل هذه الخطة ، أو فى ثنيها . توجت صديقها الأكبر — الملك عبد الله — على شرق الأردن . وهى تعلم علم اليقين أن شرق الأردن لا تصلح أن تكون « دائرة انتخابية » فضلا عن أن تكون مملكة . والملك عبد الله نفسه يعلم ذلك . يعلم أنها قرية ضئيلة يحدها من الشمال شرق الأردن ، ومن الجنوب شرق الأردن ، ومن الغرب والشرق ، شرق الأردن ..!!

جلالته يعلم أنها دولة « جيب » ويظهر أنه كان متألما من هذا الوضع بدليل أنه قام بعد إعلان تنصيبه ملكا ، بدعوة جديدة إلى سوريا الكبرى . ولأنه كان على وعد مع أصدقائه الكبار بأن دولة « الجيب » هذه ، ستصبح « بولمان » عما قريب . وليس على حكومة جلالته إلا أن تمتثل أوامر المخرج وتنفذها بأمانة وجرأة . وفى الوقت المعلوم . أعطى المخرج الإشارة للصهيونية فتحركت وفى مطلع الفصل الثانى من الرواية أعطى إشارة أخرى للقيادة الأردنية فوثبت على خشبة المسرح ولعبت دورها بمهارة بين إعجاب المخرج وتصفيق الممثلين .

ولست أعيد تفاصيل المهزلة — فكلنا يعلمها . وإنما أومض

ذكراها فقط ، لنعيد تلاوة الحقيقة فى ضوئها . فانجلترا تعلم ولا ريب أن تمكين الصهيونية فى فلسطين تمكين للفتنة والبغى والعدوان ، وتهديد مستمر لحياة السلام . وهى أيضاً تعلم إن إحداث فجوة عميقة بين الملك عبدالله ، وبقية دول العرب أو تقسيم العرب إلى معسكرين هاشمى ، وغير هاشمى ، أو « تدويل » القرية الأردنية وتضخيمها على حساب جاراتها .. لن يفيد السلام فى شىء ، بل سيمزقه ويجعله وهماً وأحاديث ، ويثير نقع فتنة عاصفة .

وكذلك تعلم أمريكا .. كما تعلم روسيا أن تدليلهما الصهيونية ونصب شراعها فى محيط العرب المسالمين ليس سوى تقويض للسلام فى جزء كبير من الدنيا ، ومع ذلك رأينا كل دولة فى هذا « الثالوث » الحامى حمى السلام ، تسابق الأخرى فى سكب البترول على النار - لماذا ؟ لأن كل واحدة منها تبحث كما قلنا عن سلامها الخاص ، وتحاول أن تستكثر من « مراكز التنفس » لنفسها ، ولو كان ذلك على حساب حياة الآخرين وسلامهم ؟ ! .

بل إن أمامنا شواهد أخرى تنادى بأن ذلك الغرب لا يريد للشرق حياة ، ولا سلاما ، وأنه يعمل على بقاء القلاقل والكوارث فيه ليبقى له نفوذه الآثم ، وحججه الكاذبة التى يدعم بها هذا النفوذ . فبينما تتظاهر دوله الكبرى بدعوة حكومات العرب والشرق الأوسط إلى رفع مستوى المعيشة للشعوب . إذا بهم يعملون بكل الوسائل على تعويق النهضة التى تريدها شعوب الشرق .

ولنستمع لشاهد من أهلها وهو مراسل انجليزى يقيم على مقربة من وزارة خارجيته ، ويعرف حقيقة اتجاهاتها أو بعض هذه الحقيقة . كتب لصحيفة مصرية يومية فى ٨ يونية سنة ١٩٤٧ يقول :

« . . وقد دأب المستر « بيفن » منذ أن تولى السلطة على القول بأنه يهدف فى سياسته بالشرق الأوسط إلى رفع مستوى شعوبه — ولكن كيف ؟!

« يمكن أن تقدم لنا مسألة امتيازات زيت البترول فى المملكة العربية السعودية جواباً جزئياً على ذلك . . فإن فى عملية استخراج البترول من تلك الأراضى ، من الربح مايسمح لانجلترا وأمريكا أن تعطيا الملك ابن السعود منحة سنوية كبيرة جداً ، ولكى يوضع الملك ابن السعود فى حالة تدفعه إلى الرضاء دعت انجلترا وأمريكا ولده ووزراءه وحاشيته لزيارتهما حيث أكرمتا وفادتهم إكراماً ملكياً . . وقد حضرت بعض ما أقيم لهم من مآدب وشاهدت بنفسى مابذل فيها من بذخ . .

« هذا هو مايسميه المستر بيفن رفع مستوى شعوب الشرق الأوسط . .

« . . وفى نفس الوقت أرغم آلاف العمال فى آبار البترول الإيرانية فى البحرين بقوة السلاح على العمل ، وأرسلت فرقة هندية إلى الحدود الإيرانية مزودة بما يلزم لتحطيم إضراب عمال آبار الزيت الوطنية الذين طالبوا بزيادة قرش واحد على أجورهم اليومية الضئيلة !! . .

« لا . . ليست أراضى دول الشرق هى التى سوف تفيض فيها أنهار العسل واللبن كنتيجة لاستغلال ثروتها المعدنية . . بل هى أراضى أبناء العم سام وجون بول المرفهين المدللين . . . » ا . هـ

إن المسألة ليست فقط مجرد استهجان لاعتداء « إمبراطورية » على بضعة آلاف من العمال يريدون قرشاً واحداً من بترولهم

وأرضهم . . ! ولكنها رمز أى رمز على مدى مافى دعوى الغرب من الحرص على رفع مستوانا من زور وبهتان .

إن زعماء الغرب حين يفكرون داخل حدودهم ، فإنما يفكرون بعقول اقتصادية علمية . لأنهم لا يستطيعون أن يحرموا جوفاً واحداً من الزبد ، والويل لأحدهم إذا فعل . إن الشعب ليسقطه فى مثل لمح البصر . ولكن حين تغادر عقولهم حدود بلادهم فإنها تفكر تفكيراً استعمارياً لا غير ، دون أن تستجيب لأية عاطفة رحيمة نبيلة

ولذلك نجد بلادهم تموج بالمسرات والمباهج والنعم . . وأمامى الآن إحصاء نقلته منذ عام ونصف تقريبا ، نلاحظ فيه أن بلداً كالولايات المتحدة رغم أن أهله يكونون ٦ ٪ من مجموع سكان العالم إلا أنهم يملكون :

٧٠ ٪ من مجموع سيارات العالم
٥٠ ٪ « « تليفونات العالم
٥٤ ٪ « « راديوات العالم
٣٤ ٪ « « السكك الحديدية فى العالم

ويستهلكون :

٥٦ ٪ من حرير العالم
٥٣ ٪ من جميع بن العالم
٥١ ٪ من جميع كاوتشوك العالم

° ° °

ووراء هذه الأرقام السعيدة ، نبصر شعباً سخرت له الحياة ، تجرى بأمره رخاء حيث أصاب ، وفى مستوى مماثل لهذا ، أو

قريب منه ، تعيش كل الدول التى تتنافس فينا ، وتتآمر على وجودنا وغذائنا وكسائنا !

والعجب أنهم يستخفون بنا استخفافاً ساخراً ، ويستغلون سذاجتنا استغلالا بارعا. فتراهم كلما حاولنا إثارة حقنا فى الاستقلال المطلق ، وفى التحلل من الاتفاقات التى أصبحت غير ذات موضوع يخلقون مظاهرة كاذبة ، ولكنها صاخبة .. ويوهموننا بأن الحرب ستقع بعد أيام وربما ساعات ، وتستجيب لدعايتهم صحافة قصيرة النظر ، أو مغرضة القصـــد ، وفى هذه الضوضاء المفتعلة يتبدد الصوت الذى انبعث يطلب حقا مضيعا مسلوبا

وإنك لتستطيع الآن ، بعد قراءة هذه السطور ، أن تذهب إلى دار الكتب ، وتقلب الصحف التى كانت تصدر أيام عرض قضيتنا على مجلس الأمن ، أو أثناء قضية فلسطين فستراها تحدثك عن الحرب .. الحرب التى ستنقذف شراراتها بعد ساعات .. وتحدثك عن وجهة نظر زعماء أمريكا وانجلترا فى الخلاف المصرى الانجليزى وكيف يجب أن ننتهى إلى حل قبل وقوع الكارثة .. تماما — كما يحدث اليوم ، لأننا نريد إثارة قضيتنا من جديد ...

والواقع أنه لاحرب ، الآن على الأقل ، لا لأنهم انقلبوا بنعمة الله إخوانا ، بل لفزعهم من الحرب المقبلة ، وإيمانهم جميعا بأنها ستلتهم الغالب والمغلوب معا

فلنملأ بهذه الحقيقة نفوسنا ، ولنرفع مستوانا من غنيمة باردة تتزاحم عليها الذئاب .. إلى قوة مهيبة تحترمها الذئاب وتخشاها .. وإنا ، ولاريب ، عاجزون عن اقناعهم باحترامنا ، حتى نحترم نحن أنفسنا ، والطريق لهذا — ان نصنع كما يصنعون ، فنبحث

عن سلامتنا الخاص . ونمكن لشعوبنا فى الأرض وفى الحياة . وغلا بلادنا بالرخاء والرغد . ما أحوجنا إلى جرعة قوية من الأنانية التى تحصرنا فى أنفسنا ، وفى مصالحنا — فلا نفكر لغيرنا حتى ننتهى من التفكير لأمتنا وشعبنا ، والتى تجعلنا فى النطاق الدولى أصحاب ذاتية مستقلة ، تدور حول نفسها ، وحول مصالحها . ولا نخلق لأنفسنا عداوات نحن فى غنى عنها ، أو نزج بها فى خلاف كبير ، لا نوق لنا فيه ولا جمال .

* * *

هذه عوائقنا :

١ — التفاوت البعيد ..

فى طليعة العوامل التى تحرم مجتمعنا من التناغم والانسجام والاستقرار ، هذا التباين البعيد الذى يشطره شطرين غير متكافئين

ولقد أصبحت هذه الفروق الشاسعة بين طبقتى المجتمع من الموضوعات التى يكثر فيها اللغط ، ويقل الفهم الصحيح والإدراك السليم

واتخذها الساخطون وقوداً يسعرون به سخطهم وغيظهم ، مما يجعل تجاهلها ، أو تحريم الحديث عنها أمراً غير مجد أو مفيد ، ونريد الآن قبل تفنيد مضار هذا التفاوت ، أن نفهمه على وجهه الصحيح فليس معنى نقدنا له ، أننا ندعو لإزالة كل حاجز وفارق بين الناس فذلك أمر مستحيل . وإنا لنجد فى مثل أمريكا وروسيا وانجلترا من يملك رصيداً ضخماً من المال ، ومن لا يملك شيئاً ، بيد أنهم لا يضارون بهذا التفاوت كما نضار به ، وكما نرزح تحت كاهله وضراوته . ذلك لأن شعوبهم تعيش فوق خط ضروراتها ، وفى

منتصف المسافة، أو أكثر، إلى قمة السعادة وذروة الرخاء والرفاهية.
والمجتمع هناك، غير قلق على مستقبله، ولا ضائق بحاضره — وهو لهذا راض عن نفسه، سعيد بنظامه، لا يثير التفاوت بغضاءه، لأنه مكفول الرغد، مطرد التقدم والاقتراب من السعادة الغامرة، ولكل فرد من أفراده الحق كل الحق فى كافة الفرص التى يمكن أن تجعل منه كما جعلت من غيره وزيراً أو مليونيراً — فهو لذلك لا يجد من الوقت ما ينفقه فى الحقد والبغضاء، لأنه متجه نحو الفرص المترعة بكل مقدرات النجاح والفوز يحتلها وينتهزها.

ثم إن التفاوت هناك، نتيجة عوامل طبيعية شريفة، وليس نتيجة استغلال جشع كالذى عندنا؟ من أجل هذا نراهم مؤمنين ببلادهم وبأنفسهم إيماناً يحلق بهم فوق العواصف والأخطار. فهذه السيدة الأمريكية التى وقفت تودع أبناءها الخمسة إلى ميدان القتال وتقول لهم: «إذا خامركم خوف أو تردد، فاذكروا أن الموت رحلة جميلة، سوف تلقون فى نهايتها أباكم!». وكان أبوهم قد استشهد فى إحدى المعارك. والمرأة الروسية التى صمدت أمام جنود الألمان، وقاتلتهم فى «مطبخ» دارها بسكين الثوم والبصل حتى فاض أخيراً روحها الباسل وهى تقول: لا بأس أن أموت أما روسيا فلن تموت أبداً..!!

وهؤلاء الملايين من شباب الجامعات الذين كانوا يسارعون إلى حومة الوغى كأنهم ذاهبون إلى مواعيد حب جميل... أى سحر ذلك الذى أنساهم رهبة الموت وقسوة المصير..؟؟

إنه المجتمع الصالح العادل المنظم الذى يعيشون فيه إخواناً

وسواسية — ليس فيهم قطعان وذئاب ، ولا عبيد وأرباب .
المجتمع الذى منحهم كل إمكانياته وفرصه ، فمنحوه كل ولائهم وقلوبهم ، وبادلوه وفاء بوفاء ، وتقديراً بتقدير .

ولعل من أشد أخطار هذا التفاوت البعيد القائم فى مجتمعنا أنه يقسم الأمة على ذاتها ، ويجعل منها معسكرين متباغضين يحقر أعلاهما الأدنى ، ويمقت أدناهما الأعلى ، ويتربص كل منهما بالآخر مضمراً له كل كراهية وسوء ... ومهما نحاول إرضاء هذا الفريق الأدنى برفع مرتبه وتحسين دخله ، فإنه لن يرضى .. لأن مشكلته لا تتمثل فقط فى حرمانه ؛ بل وفى هذا الترف المسعور الذى يعيش فيه الآخرون . فيأكلون أكثر مما ينبغى أن يأكلوا ، ويلبسون أكثر مما ينبغى أن يلبسوا ويرغدون أكثر مما ينبغى أن يرغدوا . ويجلسون فوق أهرام من الذهب بينما بقية المجتمع تقتات من آلامها وحرمانها ولغوبها .!

ونستطيع أن ندرك مدى الاحتقار الذى يكنه الأعلون لأمتهم ومجتمعهم من كافة تصرفاتهم . ومن سلوكهم إزاء الشعب الذى أتخمهم نعمه وطيباته .. فعندما قررت مجانية التعليم الابتدائى منذ سنوات ، سارع كثيرون من أولئك السادة ، وسحبوا أولادهم من مدارس الحكومة حتى لا يخالطوا فيها أبناء الفقراء والرعاع .. ثم أدخلوهم مدارس أجنبية تليق بمجدهم ومجد آبائهم . وإن وراء هذا التصرف المخجل لإيماناً عريقاً بالأرستقراطية ، وحرصاً شديداً على الامتياز والاستعلاء ، وجاهلية نابية لا تقرها أخلاق الدين ، ولا أخلاق الدنيا ..!

ولقد ذكرونا بنظرائهم فى الجاهلية الأولى . إذ ذهب وفد من

أعيان مكة إلى رسول الله وقالوا له :

« يا محمد .. لقد رضينا أن نستمع إليك ، ولكننا لا نجالس هذه الأخلاط من عبيدنا ، وصعاليك مكة الفقراء — فاجعل لنا يوماً ، ولهم يوماً » !

واستأناهم الرسول إلى غد . حتى يأتي أمر ربه .. وسرعان ما جاء الوحي الرشيد بآيات باهرة :

« .. واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي ، يريدون وجهه ، ولا تعد عيناك عنهم ، تريد زينة الحياة الدنيا ، ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ، واتبع هواه ، وكان أمره فرطا » .

« ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء ، وما من حسابك عليهم من شيء ، فتطردهم فتكون من الظالمين » .

وجاء المالون في الأرض .. فألفوا محمداً قد فرش للفقراء والعبيد رداءه ، وأجلسهم عليه ، وراح يربت على مناكبهم واحداً واحداً ، ويحييهم وفي عينيه دموع الغبطة والرضا قائلا : « أهلا بمن أوصاني بهم ربي » وتلا عليهم آيات ربه .. وانسحب .. وفد الأعيان ، يجرر أذيال الخيبة والهزيمة .. فقد سامتهم السماء احتقارها ، وبسطت ذراعيها تحتضن بهما الفقراء الكادحين .

ما أحوج هؤلاء الذين يستنكفون عن زمالة الشعب إلى هذا الدرس البليغ الصارم ، ليطامنوا من صلفهم ويثوبوا من كبريائهم !

° ° °

إن الحرص على سلامة المجتمع ورخائه ، يقتضينا أن نواجه هذه الحقيقة ـ وهي أنه لا استقرار ، ولا غلبة لأي إصلاح اجتماعي

إلا بتقريب المسافة البعيدة الفاصلة بين طبقتى الأمة وتوزيع الفرص على المواطنين توزيعاً يقضى على التفاوت القصى الذى يشطر وحدتها النفسية والفكرية . وإن مقارنة عابرة بين جاردن سيتى مثلا ، وبين آلاف القرى ، ومعها الأحياء الشعبية فى القاهرة وغيرها . لتفتح أبصارنا على الخدعة الكبرى التى ينطوى عليها مجتمعنا المكدود ، وديمقراطيتنا الزائفة ! وتذكرنا بما كتبه الأستاذ الصاوى فى صدر « الأهرام » : « إن مائة أسرة فقط هى التى تنعم بخيرات هذا البلد وطيباته . . . » كما تذكرنا بكلمته فى « أخبار اليوم » عن الملايين التى ليس لها فى الحياة حظ ولا نصيب . « هناك ترى آية انحطاط الشرق ترى ماتقشعر منه الأبدان من القذارة .. ترى مخلوقات بشرية... تعيش كأنها لاتعرف الهواء ولا النور، وتتغذى بالذباب والتراب»!

٢ — الملكيات الزراعية الكبرى :

وثانى العوائق التى تحول بين المجتمع ونموه وسعادته — هذه الملكيات الزراعية الواسعة . وإذا كانت مصر بلداً زراعياً ، وكانت تسعة أعشار أرضها المزروعة ملكا لمائة أسرة أو مائتين . فماذا يبقى إذن للشعب من ثروة بلاده وأرضه ؟!

هذه ظاهرة خرجة ، ولو أنفقنا من الوقت والجهد فى مواجهتها مثل ما ننفقه فى مكافحة الضائقين بها لأفدنا كثيراً .

وإنا لنعلم كيف بدأت قصة التفاتيش والضياع ، يوم كان الفلاح المصرى عاجزاً عن زراعة المساحات المتوسطة ، فضلا عن الشاسعة فرئى إقطاع بعض القادرين هذه التفاتيش ليزرعوها ويعمروها ؟ .

وفى هذا المعنى يحدثنا « قلينى فهمى باشا » فى مذكراته ، عن

ذكرياته أيام كان موظفاً كبيراً بالدائرة السنية . فيقول في العدد « ١٢٢٦ » من مجلة المصور :

« .. كان اسماعيل يملك مئات الألوف من الأفدنة في أنحاء البلاد ، ومنها جميع أراضي مديريتي بني سويف والمنيا ، عدا خمسة عشر مصنعاً للسكر .. كلفه كل منها مليوناً ونصف مليون من الجنيهات . وكانت هذه الأراضي مقسمة إلى تفاتيش ، كل تفتيش لاتقل مساحته عن سبعين ألف فدان .

« فإذا أراد سموه أن يكافىء أحداً على إخلاصه في العمل ، أقطعه جزءاً منها ... »

هكذا ولدت الملكيات الزراعية الواسعة . ثم طفقت بين مد وجزر حتى تبلورت أخيرا في هذا الاحصاء المروع [1] :

فالذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة ، لغاية عشرة أفدنة — يبلغ عددهم ٨٥,٦٢٢ — ويملكون نحو ستمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من عشرة أفدنة لغاية عشرين فدانا — يبلغ عدد ٤١,٤٥٥ — ويملكون نحو ستمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من عشرين فداناً لغاية ثلاثين فداناً — يبلغ عددهم ١١,٩٠٧ — ويملكون نحو ثلثمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ثلاثين فداناً لغاية خمسين فداناً — يبلغ عددهم ٩١٧٩ — ويمتلكون نحو ثلاثمائة وخمسين ألف فدان .

والذين يملكون خمسين فدانا لغاية مائة فدان - يبلغ عددهم ٦٧٧٣ — ويملكون نحو أربعمائة وخمسين ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من مائة فدان لغاية مائتي فدان — يبلغ

---

(١) منقول عن جريدة المصرى « وراء العناوين » للأستاذ محمود كامل المحامى

عددهم ٣١٤٨ — ويملكون نحو خمسمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من مائتي فدان لغاية أربعمائة فدان — يبلغ عددهم ١٤٤٨ — ويملكون نحو ثلاثمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من أربعمائة فدان لغاية ستمائة فدان — يبلغ عددهم ١٤٢ — ويملكون نحو مائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ستمائة فدان إلى ثمانمائة يبلغ عددهم ١٦١ — ويملكون نحو مائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ثمانمائة فدان لغاية ألف فدان يبلغ عددهم ٩٢ — ويملكون نحو ثمانين ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ألف فدان لغاية ألف وخمسمائة ، يبلغ عددهم ٩٠ ويملكون نحو مائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ألف وخمسمائة فدان لغاية ألفين ، يبلغ عددهم ٤٠ ويملكون نحو سبعين ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ألفي فدان ، يبلغ عددهم ٦٨ ويملكون نحو ثلاثمائة ألف فدان !

ووراء ذلك يوجد ١٦,٨٩٤,٠٨٣٠ من المواطنين لا يملكون شيئا !!

مما يجعل تهذيب أوضاع الملكية الزراعية فريضة لازمة وكتابا موقوتا .

ولقد وقف رئيس حكومة مسئول فوق منبر البرلمان وصرح بأن وباء الملاريا الذي غيب في تراب الأرض ألوفا من أبناء الشعب الأسيف ، كان نتيجة حتمية لسوء توزيع الملكية الزراعية ، حيث ضرب الناس بالجوع والإفلاس [1] .

* * *

(١) نقل هذا الخطاب الهام من مضبطة مجلس النواب ، الكاتب الاجتماعي الكبير الأستاذ عبد الحميد نافع في كتابه القيم « السلام الاجتماعي » .

ترى هل كتب على بلاد العرب أن تظل وحدها فى هذه المحنة الطاغية ؟ ! فانك لتجد الحياة فيها جميعاً ضربا متماثلا من الشذوذ والفوضى ، وبينما نلتقى فى مصر بمن يملك قرية كاملة . . إذا بك تلتقى فى العراق بمن يملك مائة ألف فدان ، ويبلغ دخله ربع مليون ريال فى السنة . . ! وبجانب هذا الواحد المصرى ، أو العراقى ، يوجد مليون بطن تقرقر أمعاؤها من الجدوب والسغب !

ومثل ذلك فى سوريا ولبنان واليمن . . وفى الحجاز حيث تتقطع أنفاس الحجاز بين عدو أووثباً وراء الحجاج ، وهم يصيحون هلاة ياحج . . هلله ياحج . . ! بينما حفنة من المترفين تحصى على أصابع القدمين . . تسبح فى بحيرات من اللذة والشراب . واالذهب المذاب ياحسرة على العرب . . وعلى الشعوب التى أوهنها الحرمان الأليم

إننا لنعرض مشاكلنا هذه ، بضمير المواطن المخلص الغيور ، وكل رجائنا أن يتقبلها الآخرون بنفس هذا الضمير ، فذلك أجدر ألا تبقى لنا مشاكل ، وأحرى أن تجرى حياتنا مع تيار العافية والسلام

وقمين بنا أن نعلم أن بقاء حق التملك الزراعى بدون تحديد ـ أمر لايمكن أن يطاق ، وهو بعد ذلك وزر اجتماعى لا تقره إنسانية ، ولا يقره دين . . وخاصة بعـــد أن بلغ الشعب عشرين مليوناً يريدون أن يخرجوا من نطاق الرق ، ويسلموا من قبضة الاحتكار وسوف نبدى رأينـا فيما ينبغى عمله لوضع هذه الأوزار ، وإماطة أذاها عن المجتمع فى نهاية هذا الفصل من الكتاب .

٣ ـ صكوك الموت :

وثالثة الأثافى ـ هى الإيجارات الزراعية ، وإن هذه العقود

التي تبرم كل عام بين المالكين والمستأجرين لتحمل بين سطورها مأساة مفردة .. وهي صكوك موت حقاً ، يوقعها الفلاح وهو كاره صاغر ذليل . . . وفي كل قرية من قرى مصر — نسمع الشهقات المكظومة التي تريد أن تصرخ وتستغيث من جشع الملاك الذين يعاملون المستاجرين بغرائز نهمة .. ثم يصرفها عن الصراخ ما تعلمه من أن عاقبة شكوها ستكون خسراً .

وإني لأعرف « تفتيشاً » أنزل بالناس عذابا أليماً ، ولفق لهم التهم الكواذب ، وجلد ظهورهم بالسياط ، لأنهم فقط رفعوا إلى وكلائه ورؤسائه ملتمساً يرجون فيه تخفيض الإيجارات ، وأعفاءهم من التوقيع على بياض .!

ولقد أدركت بعض الحكومات المصرية ما في ارتفاع الإيجارات الزراعية من ظلم . وماوراءها من متاعب فادحة للمجتمع بأسره ، فألفت لجنة لدراسة الموضوع ... وأذكر أن اللجنة قررت وجوب تخفيضها وتحديد أسعار مناسبة لها ، ثم وئد القرار . ولم نعد نسمع له ركزا . . . مع أن التخفيض بداية كل إصلاح مرتجى ورخاء مرتقب — فالغلاء الذي نئن تحت مطارقه . . . إنما ترجع أكثر أسبابه إلى الغلاء الفاحش في تأجير الأرض الزراعية .. وأولئك الفلاحون الذين يكونون تسعة أعشار الشعب لايجدون مايسعدون به أنفسهم وأبناءهم ، لأنهم يستأجرون الفدان بخمسين أو أربعين أو ثلاثين جنيها ، وينفقون عليه مثل ذلك . . ثم يعجز محصوله عن الوفاء بمجموع هذه النفقات .!

ولقد سمعت أذناي معالى أحمد حسين باشا ، وزير الشئون الاجتماعية سابقاً ، يقول في محاضرة له أيام كان وكيلا للشئون :

« إن وزارة الأوقاف باشرت بنفسها زراعة بعض تفاتيشها التى كانت تؤجرها للأهالى ، فخسرت خسارة فادحة . . . . بيد أنها حين عادت فى السنة التالية وأجرتها للزارعين فرارا من الخسارة لم تأخذها بهم رحمة ولا نصفة ، فجعلت أسعارها باهظة . وهى تعلم علم اليقين أن محصولها فى أجود حالاته لن يفى بالإيجار والتكاليف أبدا

فاذا كانت الحكومة نفسها تضرب الأمثال لبقية المالكين بهذه القسوة والكزازة ، فلمن يتجه الفلاح بظلامته وشكواه ؟

إن بقاء هذا الوضع القاسى فى بلادنا يحول بينها وبين كل هدف وغاية . وإذا كنا حتى اليوم نجامل القلة المالكة على حساب الملايين المعذبة المصفدة بعقود الإيجارات الزراعية .. فقد آن الأوان لأن نراجع ضمائرنا .. ونرسل البصر فى رحلة سريعة إلى أربعة آلاف قرية ليرجع البصر خاسئا وهو حسير ، يحمل صورة المأساة التى تجل عن الوصف . . . صورة الفلاح المواطن الذى يتوسل إلينا بمصريته وبآدميته ، وبالتراب المقدس . . . تراب الوطن الذى يسقيه بدمعه وعرقه ، فيصير ذهبا ينساب إلى جيوب المالكين — يتوسل إلينا بذلك كله ، وأن نمكن له فى أرضه ، ونمنحه فرصة يتذوق بها طعم الحياة !

وهنا سؤال نتوجه به إلى السادة أصحاب التفاتيش والضياع : هل فكر أحدكم مرة فى أن يزور مزارعى ضيعته وتفتيشه ليرى كيف يعيشون . . أو هل سأل نفسه عقب حفلة ساهرة حمراء .. عن المعجزة الخارقة التى يوائم بها الفلاح بين دخله ومصروفاته ؟

ليتهم يشرفون بزياراتهم تلك الحظائر التى تموج موجا بالحيوان البليد المسخر . وليتهم يفكرون من أجله كل عام ساعة واحدة ،

عندما تتكدس أمامهم مئات الألوف من الجنيهات التي انصدعت عنها أرض ضربها الفلاح بفأسه، وشقها بساعده، وأبلى فيها أحسن البلاء!

إذن لعلموا أي وزر أثيم يجترحونه حين يؤجرون الفدان الواحد بخمسين جنيها، أو أربعين.. فلا يستطيع المؤجر الذي سينفق مثل هذا المبلغ، أو دونه، على الأرض إلا أن يواجه الموت كل عام ثلاث مرات — عندما تهل مواسم التحصيل، والتي هي للأسف مواسم الحصاد، موسم الذرة وموسم القمح وموسم القطن

وإذا استسغنا — جدلا — من رجل يملك عشرة أفدنة أو عشرين، أن يؤجر الفدان بثلاثين جنيها أو أربعين. فكيف نستسيغ ذلك من تفتيش يتكون من آلاف الأفدنة وينتظم قرى كاملة. ويستطيع إذا أجر بسعر متواضع معقول، أن يجمع أموالا طائلة تناسب ملكه العريض الكبير؟!

لكن لهؤلاء السادة منطقا آخر مدعما بالبراهين الدالة على أن الفلاح سعيد جداً في ظل هذه الإيجارات التي نتطفل نحن بنقدها وتجريحها.!

ويضربون لك مثلا بالجاموسة، وبيض الدجاج.! فهم يقدمون بلغة الأرقام التي لا يأتيها الباطل، إحصاء دقيقا ينبئنا أن الجاموسة وحدها تدر للفلاح كل عام من لبنها، وسمنها، ونتاجها ما لا يقل عن خمسين جنيهاً.

ولقد أتعبوا بهذه الوثيقة المضحكة وزارة الزراعة التي جندت قسم الإحصاء التابع لها لتبحث هذا الكشف الرائع الخطير.. ولم تدم فرحتنا وا أسفاه.! إذ تبين لقسم الإحصاء أن نفقات الجاموسة من برسيم وتبن وفول وخدمة عامة، تستغرق معظم ما تدره وتنتجه

ولا يتبقى لصاحبها فى أحسن الظروف أكثر من سبعة جنيهات فى العام هذا إذا سلمت الجاموسة من العوارض الجائحة التى تتربص بها دون أن تجد من الطب البيطرى معونة أو نفعا .

* * *

٤ — العامل والموظف الصغير :

وإذا نحن جاوزنا المستأجر الزراعى إلى العامل الزراعى ألفيناه شرا مقاما وأفدح عبئا . . . ولقد قامت « مصلحة الفلاح » ببحث حالة العمال الزراعيين الذين يعملون فى الحقول والتفاتيش ، فإلى أى شىء أفضى بحثها . ؟

لقد اكتشفت حقائق مؤلمة ومخجلة . . فى بعض التفاتيش وجدت الرجل يستأجر بخمسة قروش ، ، بينما يستأجر الحمار بعشرة قروش . . ومعنى هذا أن المساواة لم تتحقق بعد ، بين الإنسان المصرى . . والحمار المصرى . .

كذلك وجدت أن أقل ما يجب أن يظفر به العامل الزراعى يوميا لكى يعيش أدنى وأحقر معيشة — هو ثلاثة عشر قرشا ، بيد أن أغلبية هؤلاء العمال تتراوح أجورهم بين خمسة قروش وعشرة فى اليوم . . ولنستمع لوكيل وزارة الشئون الذى هو الآن وزيرها يعلق على هذه الموازنة فيقول : « وإذن فالعامل الزراعى مضطر لكى يعيش فى أحط مستوى ، أن يقترض كل يوم ما بين ثمانية قروش وثلاثة قروش » .

وكذلك وجدت مصلحة الفلاح ، أن المدة التى يشتغلها العامل الزراعى لا تتجاوز ستة أشهر فى كل عام ! كما ألفته محروما كل

الحرمان مما يتمتع به زميـــله العامل الصناعى من التشريعات والتشكيلات النافعة !

فليست لهم نقابات ، ولا يباح لهم أن يؤلفوها . وليس لديهم قانون ساعات العمل ، ولا قانون التعويض عن إصابات العمل ، ولا قانون تشغيل الأحداث والنساء ، ولا غير هذه من القوانين التى دعمت شخصية العامل الصناعى إلى حد كبير وحرم منها ذلك المواطن المنسى المسكين !

أليس إرهاق هذه المجموعة النفيسة من المواطنين وإهمالها ، إهداراً لكرامة الوطن ، وتعويقا لنهضته ، وتكديراً لسلامه ؟

وحين نغادر العامل الزراعى إلى العامل الصناعى ، نجد هذا الأخير لا يزال فى حضيض الفاقة والإهمال ، رغم ما أحرزته الحركة العمالية من نماء ونجاح ، ورغم ما ظفروا به من حقوق وتشريعات !

وحين نغادر الاثنين إلى الموظف الصغير . . نجد ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر !

نجد الشقاء ، والدين ، وفوضى المعيشة — قد تضامنت جميعاً وتداخلت ، وصيغ منها هذا الكائن المرتجف المقرور . . الذى لا يموت ولا يحيا . !

أعرف موظفاً — هو صورة لآلاف مثله — خدم الحكومة خمسة وعشرين عاما ، ولا يزال فى خدمتها ، له بنون وبنات . ودخله الشهرى سبعة جنيهات مصرية . مع أنه يقوم بعمله الكتابى خير قيام ، ويحمده كل رؤسائه وزملائه . . ! ومنذ عام أشيع أن أمثاله من المنسيين سينالون الدرجة التاسعة . . وفرح المسكين فرحا لم يفرح مثله قبله . وملأت أمه الجو بصياح الغبطة ! ومضت

تبشر الناس أن ابنها سيأخذ « نمرة ٩ » . . . ومضى عام كامل ، ولا يزال المسكين ينتظر ، . لكن ولاءه لواجبه لم يتغير .. فتراه ينهض صباح كل يوم فيغدو إلى « الديوان » لينجز أعماله . . ثم يروح إلى البيت ، ليواجه أثقاله وأحماله . . !

ألا سحقاً لهذه المحنة التي نسميها حياة !

كيف يعيش هذا المخلوق ، وكيف يعيش الآلاف من نظرائه

أيتها الدولة الرشيدة . ؟ ! إنه لو قضى هذا العمر المديد يتاجر في الفقر ذاته لكان اليوم مثرياً ناهباً عظيما . . لكن حظه السيء أوقعه في خدمة الحكومة ، فهو — بعد خمسة وعشرين عاما — قد رجع لا بخفي حنين . . بل بخفي الحكومة !

* * *

إن الوظيفة هي « العقدة الحيوية » في جسم المجتمع .. هي مركز التنفس الذي ينظم دورات الدم ، وحركات الأجهزة ، ويسلم الجسم إذا سلم ، ويعطب إذا عطب . . وهذا الجيش اللجب من صغار الموظفين — يمسك بيده مصاير الأمة ومصالحها ، ومالم نشعرهم بأنهم موضع عناية الدولة ورعايتها ، فلن يؤدوا واجباتهم إلا في جو من الضجر والفتور ... وهذا هو سر البطء القاتل الذي يتسم به الروتين الحكومي عندنا ، والذي يعطل مصالح المجتمع ، ويفسد عليه أموره — كما أن المحسوبية التي تصطفي من بينهم من لا كفاية له ولا موهبة سوى قرابة أو مصاهرة أو تبعية ؛ ثم ترفعه فوق نظرائه درجات . . قد أفسدت ذمما كثيرة ، وجعلت الاختلاس

عند كثيرين فضيلة يتنافسون فى إحرازها . . وصرنا نسمع عن كاتب بسيط يستطيع أن يختلس مائة ألف من الجنيهات . !

حقا أن المجتمع يحمل فى رحمه جنين كل جرم يقترف فيه . وإن الحكومة حين تتخلى عن واجباتها إزاء رعاياها ومواطنيها ، لتهيء لنفسها بنفسها مصيراً قاسيا أليما . . وهى بحرمانها الموظف الصغير من ضرورات الحياة ، وإغداقها مئات الجنيهات وآلافها على كبار الموظفين ، تحرض على الفساد والفوضى .

* * *

هذه مهاب العواصف التى تهدد سلام المجتمع ، وتتوعده بكارثة محققة — وليست السلامة أمراً معجز الدرك ، أو صعب المزاولة . . بل إنا لقادرون على أن نأسو كلومنا أسواً جميلا ، ونبدد تلك العواصف السافية والعاتية ، إذا تسلحنا بروح الإنصاف والإيثار ، وآمنا بضرورة حدوث تحول اجتماعى شامل ، وبذلنا جميعا — الحكومة والشعب — محاولة صادقة لإتمام هذا التحول دون أن نريق قطرة دم واحدة ، ومن غير أن يكفر بعضنا ببعض ويلعن بعضنا بعضاً .

والآن . . وقد استبان لنا أن الخير هو السلام ، وأن مرد كل تأخر وانهيار وتذمر ، إلى الفقر وما يعانيه الشعب من خصاصة وحرمان . . فقد آن لنا أن نضع أقدامنا على الطريق الذى يفضى بنا إلى الغاية النبيلة التى يتحقق ببلوغها معنى وجودنا وحياتنا — فأين هذا الطريق . . ؟

* * *

لاشيء سوى الإشتراكية :

عندما نزلت عبارة « العدالة الاجتماعية » ضيفا على مجتمعنا المصرى عقيب الحرب . . وأخذت ألسنة المواطنين تتداولها ، وتتلفظ بها ، كنت أجد لها طعماً لذيذاً ، وجرساً منغماً عذباً دون أن أعرف حقيقة مدلولها ، وما تمثله من نظم ومناهج . . حتى رأيتها تجرى على ألسنة الطبقة الكانزة التى يشكو المجتمع من استغلالها وجشعها وكزازتها ، وسمعت قوارين هذه الطبقة ورؤساءها يرددون فى ضوضاء وصخب نفس العبارة التى يرددها المحرومون وهى « نريد العدالة الاجتماعية » ! فبدأت أشك فى مدلولها ومعناها . . وقررت أن أقف على تفسير على صحيح لها خشية أن نكون قد وقعنا فى غرام هدف يضرنا ولا ينفعنا . . فألفيت الراسخين فى العلم يعرفون العدل الاجتماعى بأنه « طائفة من المبادىء والنظم التى ثبت بالتجربة أن المنفعة الاجتماعية تبلغ بها حدها الأقصى ، والتى اعترف الناس بأن لها من الأهمية ما يفسخ جميع الإعتبارات الوقتية » .

ويظهر أن زعماء الرجعية الاقتصادية لا يعنون بالعدالة الاجتماعية هذا الذى عناه العلماء . . وإلا ما نادوا بها ، وأنهم يهدفون بترديدها والهتاف بها إلى مداراة الوعى ، وملء قلوب الشعب بالمنى والآمال

والآن . . نستطيع أن نطرح هذا السؤال :

هل العدالة الإجتماعية روسية الجنسية ، ماركسية الدم ؟ . . أم هى فطرة أحست بها الإنسانية منذ أحست بوجودها ، ومنذ سمعت وجيب الوعى والحياة يخفق بين جنبيها . . ؟

وهو سؤال نوجهه لأولئك الذين يرجفون بالتهم على كل من

يرفع عقيرته مستحثاً سير الإصلاح فى بلادنا الحبيبة . . حتى إنهم ليعتبرون كل كلمة من أجل المساواة والعدل. نفثة من نفثات ماركس وآية من إنجيل الشيوعية.. ناسين أن أراجيفهم هذه تفيد الشيوعية ذاتها ، وتضفى عليها ألواناً زاهية من التكريم ، وهى فى نفس الوقت لن توبق رواد العدل الاجتماعى عن غايتهم — لأنهم يؤمنون به وبالشعب إيماناً لا يوهنه عواء الذئاب .

* * *

إن التاريخ الإنسانى مترع بالمحاولات التى بذلها العقل ليخرج العدالة فى أحسن تقويم وأول نظام.. وما من رائد حر مر بالتاريخ إلا وقد خلف وراءه آثار كدحه فى سبيل الظفر بمستوى أرقى، وتعاون أسمى ، للبشرية جميعها .

وفى كفاح موسى وعيسى ومحمد عليهم السلام، نرى التحاماً شاقاً مستمراً بينهم وبين ذوى الأنانية المفرطة.. ونبصر فيضاً من التوجيهات الداعية إلى تنفيذ مشيئة الله فى أن يعيش الناس إخواناً وسواسية.

إذن فالعدل الاجتماعى ، والاشتراكية ، التى هى أصدق مظهر له — فطرة عريقة يحسها الجنس البشرى كله إحساساً قوياً واضحاً وليس ضربة لازب أن يكون المؤمنون بهما الداعون إليهما، بلا شفقة يعذبون ويضطهدون . . ! ولنعد لتعريف العدل الاجتماعى مرة أخرى . . « طائفة من المبادىء والنظم ثبت بالتجربة أن المنفعة الاجتماعية تبلغ بها حدها الأقصى . . » ، ثم لننظر ذات اليمين وذات الشمال باحثين عن النظام أو المبدأ الذى يحقق هذه الغاية .

لقد انعقد إجماع العالم المتحضر كله على أن النظام الذى تبلغ به المنفعة الاجتماعية حدها الأقصى، فى الوقت الحاضر ، هو الاشتراكية.

ويتجلى هذا الإجماع العالمي الرشيد في أخذ الدول الناهضة جميعها بهذا النظام ، وتطبيقه على مجتمعاتها تطبيقا قد تختلف وسائله .. ولكنه في شتى مظاهره يفضي إلى غاية واحدة . وإن مواكب الأمم الراقية لتتخطف الأبصار وهي سائرة في طريقها إلى قمم الاشتراكية العليا دون أن تتهم نفسها ، أو يتهم بعضها بعضاً بتلك التهم المعروفة التي نملك منها رصيداً ضخماً . !

أترون انجلترا شيوعية — وهي التي صعدت بالضريبة التصاعدية إلى ٩٤٪ ، وراحت في سرعة البرق تؤمم الملكيات الإنتاجية الكبرى .. ؟

أم ترون أمريكا شيوعية — وهي التي لا يقل أدنى مرتب لأدنى فرد فيها عما يعادل عندنا خمسين جنيهاً مصرياً .. ؟

لنذكر جيداً هذه الحقائق الثلاث :

أولا — أن العدل الاجتماعي ضرورة لازمة نادى بها الشعب والحكومة ، واتفق المجتمع كله عليها .

ثانيا — أن العدل الاجتماعي هو النظام الذي تبلغ به المنفعة الاجتماعية حدها الأقصى .

ثالثا — أن النظام الذي حقق هذه الغاية في الفترة الحاضرة هو الاشتراكية .. ولا شيء سواها .

أما سياسة « الترقيع » التي نسير عليها .. مثل صرف إعانات للغلاء .. أو بدل تفرغ ... أو « بدل شحاذة » كما عبر بعض الموظفين . فإن ذلك كله وإن كان يخفف من خفق الصداع وآلامه إلا أنه لن يستأصل شأفة العلة الخبيثة والمرض الدفين . ولا شيء يحسم هذه الفوضى التي نعانيها مثل أن نخطو خطوة كتلك التي خطتها انجلترا مثلا . فنتحول من مجتمع رأسمالي متطرف إلى مجتمع

اشتراكي معتدل تنتظم الاشتراكية كل مرافقه أو جلها وتتحرر فيه قوى الإنتاج المحبوسة فى أيدى الرأسماليين المتطرفين وطبيعى أننا لن نجد من الدين ولا من العقل ولا من الظروف معارضة لهذا التحول الرشيد، بل سنجد منها جميعاً. ولا سيما الدين، عوناً وتعضيداً.. فإن كل توجيهات الرسول لتنزع إلى الاشتراكية فى كل نظام يبتكره الناس ويحقق منافعهم ومصالحهم. ولطالما كان عليه السلام يقول: «إن الأشعريين كانوا إذا أرملوا فى غزو أو قل فى أيديهم الطعام.. جمعوا ما عندهم فى ثوب واحد ثم اقتسموه فيما بينهم. فهم منى، وأنا منهم». فلنخط هذه الخطوة الأولى فى شجاعة وثقة، فإن من ورائها المجد والعافية والسلام.

من هنا تبدأ اشتراكيتنا:

منذ أربعة أعوام وقف «إريك جونستون» رئيس الغرفة التجارية الأمريكية يومذاك، يلقى خطبة وداع نشرتها مجلة المختار فى حينها.. وكانت تلك الخطبة نصيحة نفيسة، يقدمها للرأسمالية الأمريكية، أحد أقطابها العاقلين.. ولقد قال فيها «نحن نقول: إننا نؤيد تعزيز المكانة الاقتصادية للطبقة المتوسطة، وهذا يعنى أن يقل عدد الذين فى الحضيض وعدد الذين فى القمة، وأن يكثر عدد الذين فى الوسط، إذن فما عيب تحديد حد أدنى للأجور يحفظ على الإنسان كرامته؟ فهذه إذن وسيلة لرفع مستوى الذين فى الحضيض. أليست كذلك؟ وهى أيضاً وسيلة لزيادة عدد الذين فى الوسط. ونحن نقول: إنه يؤسفنا أن نرى الكساد فى الحين بعد الحين، وتعطل العمال عن العمل فى فصول بعينها ونقول إننا نطلب

عملا ثابتاً للعمال إذن فما هو عيب الأجر السنوى ؟ إنه يكفل للعامل عملا ثابتاً سنة كاملة ، أليس كذلك ؟

« ونحن نقول : إننا نريد حقاً أن نرى نعم الحياة أوفر انتشاراً بين الناس ، إذن فما هو عيب نظام المشاركة فى الأرباح ؟ « ما هو عيب ابتكار الحوافز للعمال حتى يزيدوا إنتاجهم — فيزيد ربحهم ، وربحك أيضاً ؟ .

« ونحن نقول : إننا نريد لجميع الناس بيوتاً أفضل وتعليماً أرقى ، وإننا نطلب مستوى صحياً أعلى يكفل حسن العيش للجميع حين تتقدم بهم السن . وإننا نريد جميع أسباب الرخاء الحقيقى لجميع الناس .

« فإذا كنا نريد ذلك حقاً ، فيجب أن تكون ثمة وسائل لتحقيقه . ولست أزعم أن الوسائل التى ذكرتها هى الدواء لكل داء بل أقول إنها أشياء ينبغى لنا معشر رجال الأعمال أن نفكر فيها إذا أردنا أن نكفل لأنفسنا مستقبلا ، بما نكفله لسائر الناس من مستقبل .

« إن تعريف الرأسمالية فى المعجم أصبح ميتاً كالحيوانات المنقرضة : الرأسمالية حشد رأس المال ، نفوذ رأس المال متى انحصر فى أيدى رجال قلائل .

وقد عاش رجال الأعمال أمداً طويلا فى ظلال هذا التعريف ، وهو لا ينطبق إلا على ما مضى من عهد السلب والنهب والسالبين والمحتكرين . . أما الآن فقلبوا نظركم فى أرجاء الأرض تروا ما تم فيها . فقد زالت الرأسمالية القديمة أو كادت صفيت فى روسيا وهى فى حشرجة الموت فى أوربة وتكاد تختنق فى بريطانيا . .

« ولقد كانت فترة رياستى للغرفة التجارية فترة تجربة ودراسة وقد اقتضانى عملى فيها أن أتجول فى أقطار الأرض ، فرأيت مصرع

الرأسمالية بعيني رأسي ، وقد اقتضانى عملى أيضا أن أتجول فى أمريكا مراراً لا حصر لها ، فخرجت من رحلاتى كلها بهذه العبرة : إما أن نساير المبادىء الحرة ، وإما أن نواجه خطر الانقراض . هذا هو ناموس الحياة : المسايرة أو الانقراض » .

° ° °

هذه الكلمات الصريحة الجليلة قيلت فى أمريكا من رجل يمثل الرأسمالية تمثيلا عريقاً . حتى لقد دفعه ولاؤه لها إلى الحرص على اسمها ، فوضع مقترحاته السالفة ، ودعوته الجديدة تحت عنوان « الرأسمالية الجديدة ، أو الرأسمالية الديمقراطية » .

ونحن ننقل هنا هذا القدر الكبير من خطابه لسببين :

الأول : أنه شاهد من أهلها . . يعلن أن عهد الرأسمالية — عهد السلب والنهب ، والسالبين والمحتكرين . قد مضى وتقوض .

الثانى : أننا ونحن نحاول الآن تقديم المواد التى تصاغ منها اشتراكيتنا — نفضل أن نعالج الموضوع بالطريقة التى عالجه هو بها — إذ حدد الأهداف التى يجب على المجتمع أن يسعى إليها ، وهى أهداف لا تنحرف عن صميم الاشتراكية قيد أنملة — وإن سميت بغير اسمها . وترك الوسائل للمرونة والتجربة . بشرط أن تنسجم مع المبادىء الحرة وتسايرها وتطابقها ، وضرب الأمثال ببعض الوسائل التى يراها ضرورية لتحقيق منفعة المجتمع كمشاركة العامل صاحب العمل فى الربح .

وهذا بالضبط ما نريد الآن أن نصنعه — فبعد أن حددنا الهدف العزيز الذى ينبغى أن نتعاون جميعا على بلوغه ، وهو الاشتراكية الوديعة الشاملة . . لا نرى ضرورة لالتزام نظام بعينه ، أو الجمود

والتعصب لوسائل معينة . . ولا بأس أن نختار من الوسائل ما يوائم مزاجنا وطبيعتنا مادامت تساير مبادىء التقدم والحرية ، وتفضى إلى تعزيز المكانة الاقتصادية للطبقات المهضومة . وعلى كل مواطن — حاكما كان أو محكوما — أن يساهم فى البحث عن وسائل تحقيق هدفنا المشترك .

وإنا لنقدم هنا ما نعتقد أنه نقطة البدء فى كل اشتراكية صالحة وما لا يمكن فى نظرنا أن تقوم عدالة اجتماعية ، أو تشاد مدنية رشيدة إلا به . وإذا كنا قد أتينا من قبل على العوامل الشريرة التى تعتاق نمونا ، أو تعكر سلامنا — فان الوسائل التى نحبذها لتكوين اشتراكيتنا المنشودة ، هى ما يقابل تلك العوائق ، ويعمل فى الوجهة المضادة لها . وتتلخص فيما يأتى :

ا — التقريب بين الطبقات

وذلك بمكافحة الحواجز التى تفصل بين أبناء المجتمع الواحد ، وتتيح لبعضهم كل الفرص ، وتحرم الآخرين منها . وقد أقر مجلس الوزراء المشروع الجديد لإعانة الغلاء . . وإنها لخطوة جريئة موفقة تستأهل الحمد والشكر .

فاليوم فقط سيتاح للموظف الصغير الذى نعيناه منـــذ قريب ، أن يحس أنه كائن حى موجود . . سيتاح له أن يتزحزح ولو قليلا عن شفا الهاوية التى كان يوشك أن يتردى فيها ، إذا لم تطارده الذئاب المسعورة من التجار الجشعين الذين يتربعون على عرش الأسعار ، يعزون بها ويذلون ، ويحيون ويميتون !

ولكن هذه الإعانة الضخمة رغم أنها مفرحة ومرضية فهي غير كافية . . ذلك لأنها أولا — لاتزال دون ضرورات ذلك المواطن الصغير . وثانيا ، فلأن المواطن المحروم لا يتذمر لحرمانه فقط ، بل هو على حد تعبير الأستاذ التابعي « لا يقول أنا جائع . . وإنما يقول : أنت أيها الغنى تأكل أكثر مما ينبغي أن تأكل ، وتملك أكثر مما ينبغي أن تملك ، وتنفق على شهواتك أكثر مما ينبغي أن تنفق . . . » .

لا بد اذن من تقريب المسافات الشاسعة والمتاهات البعيدة التي تفصل بين الموظف الذي يتقاضى عشرة جنيهات ورئيس الوزارة الذي يتقاضى ثلثمائة جنيه . . والتي تفصل بين « فراش الأزهر » الذي يتقاضى حتى مع إعانة الغلاء الجديدة سبعة جنيهات وشيخ الأزهر الذي يتقاضى قرابة ألف جنيه ما بين مرتب وأوقاف !! .

إنا لنطالع بعيون مبهورة أخبار تلك الدول الرشيدة المتحضرة ، فنرى الفارق بين أضخم مرتب في الدولة وأصغر مرتب فيها لا يزيد عن أربعة أمثال أو خمسة ، ففي سويسرا — مثلا — يتقاضى « الكناس » ما يعادل عندنا خمسة وعشرين جنيها ، ويتقاضى رئيس الجمهورية خمسة أمثاله فقط . وفي أمريكا يتقاضى « عسكري المرور » ما يعادل عندنا مائة جنيه وأكثر في الشهر ، ثم يتقاضى « ترومان » أربعة أمثال أو تزيد قليلا ؛ وكذلك في انجلترا وفرنسا وروسيا وفي كل مكان له من الحضارة والرقي حظ ونصيب .

فالخطوة التالية التي نرجوها بعد إعانة الغلاء الجديدة التي تميزت برفع مستوى الصغار دون الكبار ، هي التقريب بين المرتبات على أسس جديدة ، وذلك بتخفيض المرتبات الضخمة وإضافة الفرق

إلى المرتبات الصغيرة . . وسواء علينا أن يكون هذا الحل عظيم الفائدة المادية للموظف الصغير أو ضئيلها ، فإن أعظم ما سنجنيه من ورائه هو تصحيح وضع خاطىء قاس ، وهو – كما قال ، إريك جونستون ، من قبل – سيقلل عدد الذين في الحضيض . وعدد الذين في القمة ، وسيكثر عدد الذين في الوسط .

• • •

وكذلك لا بد من تقريب المسافة التي تفصل بين من يملك عشرات الألوف من الأفدنة ، ومن لا يملك شيئا . . بين من يملك قرية كاملة ، ومن يملك حفنات من تراب . . بين صاحب العمل الذي يذهب بكل الربح وكل الخير وكل الفائدة ، والعامل الذي يعود آخر النهار بيدين قد أنحلتا ، وجسم يترنح من وطأة الاعياء . . وفي حديثنا القادم عن الملكيات الزراعية والصناعية سنقدم المقترحات التي تعيننا على التقريب بين الطبقات .

ولكننا قبل مغادرة هذا الجزء من الحديث ، نريد أن نلفت النظر إلى عنصر أصيل في تحقيق المساواة ودك الحواجز الظالمة والفوارق العاتية . . ذلك هو تحقيق المساواة بين الناس أمام القانون ، فنحن نلاحظ أن الشريف الذي يختلس ويسرق لا يناله القانون بسوء ، بينما المواطن الذي تمتد يده لقروش تافهة يساق إلى مصير مظلم كله عذاب ونكال ، مرددا قول خليل مطران :

ما بين لصوص ولصوص فرق في الأعلى والأدنى
لصغارهم الشنق المزرى وكبارهم الشرف الأسنى

وهذا التمييز هو أخطر أنواع التمايز الظالم البغيض الذي يقضى على هيبة القانون وسمعته . ما أروع ذلك المبدأ الحر الذي أعلنه

محمد بن عبد الله فى رحاب الجزيرة : « لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها » وحين جاءه أحــد ولاته ، فرآه الرسول مشتملاً ببردة جميلة نفيسة ، فسأله من أين لك هذا ؟ فلما أجاب بأنها أهديت إليه قال له :

ــ أرأيت لو جلست فى دارك لم تبرحها أكان الناس يهدونك شيئاً ؟ إن كل ما يأتيك وأنتم لنا ولاة ، فانما هو حق بيت المال . قم فأودعها فيه

إن اللصوص الكبار أخطر على الأمة ، وعلى أرزاقها من صغار اللصوص ، فالأولون يسرقون الملايين محتمين بالوظيفة الكبيرة التى يحتلونها ، أو بالجاه العريض الذى يشتملون به — وما قصة « إسماعيل المفتش » الذى كان يلقب بالخديو الصغير ، بغائبة عنا ولا بعيدة منا .

لقد كان وزيرا المالية ، وما أن طرده الخديو إسماعيل باشا ، حتى اكتشف سرقة أربعين مليون فرنك من مال الدولة .

ولقد وصف قنصل أمريكا فى مصر آنئذ ، ملك هذا اللص العظيم ، فقال : لم يكن ملك سليمان يضم كل هذه القصور والحدائق والجوارى والمجوهرات » .

كان فى قصوره سبعمائة جارية ، وله ثلاثون ألفاً من أجود الأفدنة ، واشترى مرة لزوجه مروحة مرصعة بالجواهر استوردها من باريس بما يقرب من نصف مليون فرنك ، كل ذلك غير الأربعين مليوناً السابقة . . أتظنون أن اسماعيل المفتش هذا قد مات ؟

لا . . إنه لم يمت . . ما دام يوجد بيننا من طرازه عشرات وعشرات .

إن قانون « من أين لك هذا ؟ » هو الوسيلة الناجعة للمساواة بين

المواطنين أمام القانون . وهو الكلمة الرهيبة التي ستجلجل في روع اللصوص الكبار حين يحاولون السلب والنهب ، فيكفوا أيديهم خوفاً وحذراً — فأين هذا القانون ، ومامصيره ؟

إن الحاكم النزيه هو وحده القادر على أن يجعله حقيقة ماثلة ونافذة وصارمة . فأين هذا الحاكم لنحييه تحية الولاء والإعجاب ؟

• • •

ب — مشروع محمد خطاب :

وتبدأ اشتراكيتنا كذلك بتحديد الملكيات الزراعية ، وتغيير الأوضاع الإقطاعية تغييراً يمكن رقيق الأرض من التحرر والخلاص . وصحيح أن الحكومة بدأت تستصلح بعض الأرض وتبيعها للفلاح بيعاً يشبه المنحة والهبة ، وهي خطوة محمودة أيضاً ، بيد أنها لن تمحو عن مجتمعنا وصمة الإقطاعية المقيتة ، ولن تقدم للظامىء السغبان إلا قطرات لن تبلغ فاه ، ولقيمات لاتقيم صلباً ولا أوداً .

ولقد زال السبب الذي من أجله قسمت الإقطاعيات الزراعية قسمتها الأولى . . يوم كان الفلاح عاجزاً عن زراعة المساحات الواسعة ، وكان تعداد الفلاحين نزراً ضئيلا .

أما اليوم فكل فلاح قادر على أن يزرع ، وهو يريد أن يطلع عليه نهاره غده ، وفي يده عشرة أفدنة أو خمسة ، يعمل فيها سيداً لا عبداً ولا أجيرا . فلماذا لا نمكنه من هذه الرغبة فيسترد كرامته وشخصيته ويبذل من الجهد الرضى ماينمي ثروة الوطن ويضاعفها ؟

لماذا لانصنع كما صنعت تركيا العاقلة التي اشترت حكومتها

الإقطاعيات الكبرى ، ثم باعتها للفلاحين ، وقسمتها عليهم قسمة عادلة فاضلة مرضية ؟

إن لدينا مشروعا ، جاهزا ، هو مشروع محمد خطاب بك الذى أعلنه تحت قبة البرلمان وهو أحد شيوخه الموقرين، وأبلى فى الدفاع عنه أحسن البلاء ، ونستطيع أن نعدله فنرفع الحد الأدنى خمسين فدانا أخرى إذا كان ذلك يقنع الإقطاعيين ويرضيهم .

لابد من تصفية هذه الإقطاعيات عن طريق الحكومة . . ونحن نؤمن بواسطة الاستقراء . أن تصفيتها آتية لاريب فيها ، وهذه الشمس — شمس مصر الصافية ستشرق يوما ما ، وقريبا جدا ، على المزارع المبثوثة فى أرض الوادى الأخضر ، تمثل سيادة الفلاح ، وترمز إلى تحرره واستقلاله . . فلماذا إذن نرجىء هذا اليوم الجميل؟ فلتتقدم الحكومة ، أو ليتقدم البرلمان، أو ليتقدما معاً .

إن وثيقة الرق التى ستسجل نهضة مصر الحقيقية، لاتزال بيضاء خافقة — تنتظر الحكومة المخلصة القوية التى تكتب فيها هذا السطر الواحد : لاملكية زراعية فوق المائة فدان .

هذا السطر الذى سيدفع الوطن مائة عام إلى الأمام ، والذى سيحقق لسكان أربعة آلاف قرية تكافؤ الفرص قدر المستطاع ، والذى سيثمر منافسة عادلة وهائلة،يختفى فيها الغلاء ، وتمهد لتحسين أحوال المعيشة فى الأمة كلها .

ج — تحديد الإيجارات الزراعيـــة فورا :

وإذا لم يستجب أولو الأمر لهذه المشيئة التى أجمع عليها الشعب ورأوا الأسباب مفتعلة أن يرجئوها ، فسنأسف إلى حين ، على

الفرصة الخالدة التي يزهقونها .. وعليهم فورا باسم الشعب الذي حباهم بثقته وتأييده ، أن يرفعوا عن الفلاح ذلك الإصر المبهظ الثقيل — إصر الإيجارات الزراعية الطائشة الجشعة.. الآن لا غدا.

فربما فات قوماً جل أمرهم من التأني وكان الحزم لو عجلوا

. . .

من هم هؤلاء الذين يعيشون هناك ، وراء الستار الحديدي للتفاتيش والضياع ، ويوقعون الإيجارات على بياض ، وتفيض أعينهم من الدمع حزناً ، ألا يجدوا ما ينفقون .. ؟!

إنهم آباؤنا ، وأمهاتنا ، وإخوتنا . إنهم ذخر هذا البلد وشرايينه وحياته — وسوف يستروحون نسمات من الراحة إذا نحن ذكرناهم في كفاحهم المضني وشقائهم الرهيب — فقدمنا لهم هذه الخدمة اليسيرة وهبطنا بأجور الأرض التي يستأجرونها إلى حد مستطاع معقول .

فلنصنع كما صنعت ، سويسرا ، إذ ألفت لجانا فنية قسمت أرضها الزراعية إلى اثنتي عشرة طبقة ، ثم جعلت لكل طبقة منها أجرا معلوما .

ولنصنع كما صنعت داير لنداء التي أنشأت محاكم خاصة لتشرف على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتفصل في كل نزاع يقوم بينهما ، وتتفرغ لمراقبة المالكين حتى لا يتحايلوا على القانون ويستغلوا المستأجر استغلالا غير مشروع .

ما أيسر هذه الخطوة ، وما أجل نفعها . فهل نبخل بها على ملايين المواطنين الذين يهبوننا الحياة .. ؟

وهناك اقتراح آخر عظيم الفائدة — للأستاذ توفيق الحكيم .

فلقد كتبت إليه فى « يونية سنة ١٩٤٨ » كتابا خاصا بموضوعنا هـذا ، وكنا يوم ذاك فى موسم الحصاد الذى أحالته الإيجارات المرتفعة إلى « مأتم الحصاد » فنشر الرسالة وعلق عليها باقتراحه الجميل — وهذه هى رسالتى إليه .

« .. من هو بطل المعركة فى فلسطين ؟ ومن الذى يصنع هنالك المعجزات ، ويشترى المجد بدمه وعصبه وحياته ؟ أليس هو جندى الجيش ؟ .. إن جنود الجيش هؤلاء ، هم أبناء خمسة عشر مليونا من الفلاحين الذين يجتازون اليوم محنة جاوزت طاقتهم .. خمسة عشر مليونا كتب عليهم أن يموتوا كل عام مرتين .. ومتى؟ فى مواسم الحياة والنشور ! .. فى موسم الحصاد .. إنك لو هبطت اليوم أغلب تفاتيشنا ، لهالك منظر خفرائها وهم يكنسون القمح من « الأجران » كنسا .. ويأخذونه نظير الإيجار ، دون أن يتركوا قمحة واحدة لذلك الذى سقاها بدمعه وعرقه .. ولسنا بالطبع نطالب أصحاب هذه التفاتيش أن يتبرعوا بالإيجار . وإنما نرجوهم وقد دعينا إلى الترفيه عن جيشنا العظيم ، أن يعلموا أن أكرم ترفيه عن الجنود هو البر بآبائهم وأهليهم ، وذلك بعدم إرهاقهم فى التحصيل .

ونشر الأستاذ الكبير هذه الرسالة بالعدد (١٩٠) من أخبار اليوم — ثم علق عليها بهذا الرأى :

إذا كان القانون لا يجيز الحجز على كل مرتب الموظف ، بل يترك له قدراً يمكنه من العيش ، فماذا يمنع من سن مثل هذا القانون بالنسبة إلى الفلاح الذى يعمل فى الأرض . لماذا لا تعتبر الدولة أن الفلاح الذى هو عماد الثروة القومية شبيه بموظفيها ، فتترك له قدراً من المحصول يقتات به ، تخرجه من نطاق الحجز ، ومن حساب السداد

يوم تسوء الحال، ولا يستطيع المحصول أن يفى بقيمة الإيجار .؟

ولقد آن الأوان أن ننصف الفلاح وأن نعنى بمعاشه، وأن نحوطه بشىء من الحماية .. فقد انقضى العهد الذى يقال فيه للفلاح: «يهمنا كيف تسدد ولا يهمنا كيف تأكل!».

. . .

والآن – تستطيع وزارة الاقتصاد القومى أن تثبت فائدتها للفلاح بالذات، فتستصدر تشريعاً يجعل جزءاً كافياً مما تخرجه الأرض، منطقة حرام. لاتقبل الحجز ولا المطاردة، وأن تستصدر أيضا التشريعات التى تحدد إيجارات الأطيان وتخفضها مستهدية بالإجراءات التى اتبعتها دول ناهضة والتى ذكرنا بعضا منها.

ونحن نعلم أن «الإقطاعيين الزراعيين» من كل حزب وقبيل، يقفون بالمرصاد لكل محاولة من هذا النوع – ولكننا نعلم أيضا أن الحكومة المؤمنة بشعبها، لايزيدها هذا التربص إلا عزما وإصرارا .. ونعلم أيضا أن الحكم الذى يشايع هوى هذه الطائفة ويتسم بسيماها، لابد أن تذهب ريحه ويصير من الخائبين.

وإنا لنرجو أن يفىء سادتنا إلى ضمائرهم، وأن يهبهم الله من صحة العقل، وصحة العاطفة مايذكرون به أن الوقت الذى نعيش فيه أسرة واحدة قد آن أوانه، وأن لكل كائن حى، حقا فى أرض الله وسمائه .. وأن الله ذاته هو الذى سجل هذا الحق فى وثيقة خالدة حين قال: «وسخر لكم مافى السموات وما فى الأرض جميعا منه».

أفيستطيع كائن من كان من البشر، أن يحتكر لنفسه، ولحسابه الخاص ضوء القمر، وحرارة الشمس، والسحاب الثقال ..؟

إن منافع الأرض مثل ذلك ، لاينبغى أن يحتكرها لأنفسهم طائفة ثم يحرم منها بقية الناس .

. . . .

د — التأميم . . وحقوق العمال :

ومن الوسائل التى لامناص من الأخذ بها لنتحول إلى مجتمع اشتراكى رشيد — تأميم مرافق الدولة قدر المستطاع وصيانة حقوق العمل :

ولقد رأينا من قبل ، كيف طبقت حكومة العمال فى انجلترا سياسة التأميم على نطاق واسع ، والآن وهى تتقدم إلى الشعب الإنجليزى طالبة ثقته فى الانتخابات ، لم تعده بأكثر من أنها ستستأنف سياسة التأميم على نطاق أوسع . إن التأميم هو الوضع الطبيعى الذى ارتضاه الناس ، ويسارع إليه المجتمع الإنسانى ، وفى ظله ينعدم التفاوت البعيد بين دخول الأفراد ، وبين الأغنياء والفقراء ، لأنه يعنى « نقل ملكية الانتاج إلى الدولة وتحرير قوى الانتاج المحبوسة فى أيدى الرأسماليين، والقضاء على الفروق الاجتماعية والتفاوت الكبير فى الدخل المالى . »

وكثيرا ما تزعم الكهانة أن نقل ملكية الانتاج إلى الدولة مخالفة محظورة ، وخروج على تعاليم الدين . فهل هذا الزعم صحيح وهل سياسة التأميم تعنى هدم الملكية الفردية ؟

إننا لكى نجيب على هذا الزعم ونفنده ، ينبغى أولا أن ندرك الفارق بين حق التملك ، ونوع التملك .

فالأول وهو حق أو مبدأ الملكية الشخصية — أمر مفروغ من ثبوته شرعا وعقلا وعرفا . وكل بلاد العالم قاطبة تحترم هذا

الحق وتعترف به لرعاياها ومواطنيها .

ولكن الثانى – أى نوع الملكية – هو الذى يخضع لظروف الأمة ، وتطوراتها الاجتماعية . فيتحرك ويتغير حسب الحاجة والظروف . فإذا اختارت حكومتنا مثلا نوعا معينا من الملكية ، وهو الملكيات الإنتاجية ، وحررته من أيدى الأفراد ، وأشرفت عليه لصالح الأمة – فإن الدين يبارك هذا التصرف ويؤيده .

ونحن نعلم – والكهنة أيضاً يعلمون – أن الإسلام لا يحرم فرض الضرائب التصاعدية ، ولا ضرائب التركات ، ولا تحديد الملكية الزراعية مثلا . . ما دام ولى الأمر يرى مصلحة المجتمع وتقدمه فى ذلك . مع أن هذه الضرائب ، ولا سيما ضريبة التركات اقتطاع لجزء من حق متملك لصاحبه ، وإذن فما نجيزه على بعض الشىء لصالح الدولة نجيزه كذلك على الكل .

ولكى تستبين وجهة نظر الدين فى الفارق بين حق الملكية ونوعها ، نضرب هذا المثل :

أراد «زيد» من الناس أن يحوز لنفسه قصرا ، ويمتلك عربة من أحدث طراز ، وطائرة خاصة تحلق به فى جو السماء ، ومن وراء هذا كله رصيد دسم فى أحد المصارف . فهل يحرم عليه الإسلام امتلاك هذه الأشياء ما دام قد جاء بها من طريق مشروع ؟ طبعاً لا .

ولكن ، إذا أراد هذا «الزيد» أن يمتلك خمارة مثلا ، أو حظيرة مترعة بالخنازير . . والمفروض فيه أنه مسلم ، فهل يحل له هذا الامتلاك ؟ طبعاً لا – لأن طريق التملك والتمليك هو البيع والشراء وهذه محظورات حرم على المسلم بيعها وشراؤها ، فأنى له امتلاكها ؟

ومن هذا المثال ندرك أنه إذا كان مبدأ الملكية ثابتاً للفرد ،

فإن نوع الملكية متحرك ، يخضع لأحكام الإباحة والتحريم ، فيباح للفرد بعض أنواعها ، ويحرم عليه بعض آخر . . ومن المعلوم أن حكم الحاكم ، ولا سيما فيما يتصل بشئون الدنيا ونظمها ، يتمتع بمثل سلطة الحكم الشرعي من حيث النفوذ والاحترام — فإذا رأى ، كما ذكرنا من قبل ، أن يجعل ملكية الإنتاج حقاً للدولة وحدها ، ويحرم منها الأفراد ، كان ذلك جائزاً ، وكان شرعاً وديناً ،

لقد أذن الله ورسوله ، من يحتكر من أرزاق الناس أقداح قمح ، أو أرطال زيت ، باللعنة الماحقة ، فكيف لا يغضب على الذين يحتكرون ينابيع الحياة ووسائل الإنتاج احتكاراً يفوت على الدولة أغراضها ومصالحها . . . ؟

* * *

وحين تصبح لنا سياسة تأميمية نافذة ، فإن حقوق العمل ستصان في ظل هذه السياسة ، وما أجمع هذه الكلمة التي قالها الرأسمالي الأمريكي « إريك جونستون » :

« إن الحكم في دولة ديمقراطية هو حكم الأكثرية ، فينبغي للأكثرية ، وهم العاملون ، أن تحس أنها تنال قسطها من الربح في نظام قائم على مبدأ الربح ، فإن لم تحس ذلك فربما رأت أن تعمل على قيام نظام آخر » .

وإن الحكومة لتؤدي خدمة كبرى — لنفسها ، وللوطن — إذا أتاحت للعامل الزراعي فرصة التكون ، فتتولى تأليف نقابات لهم تضم جميع العمال الزراعيين في القرى ، وتدربهم على نظمها ، ليشبوا عن طوق الجهالة والخمول والبدائية . وتبدأ من فورها هذا بتجربة نظام المزارع التعاونية وتعاونها بالإرشاد الفني والقروض

والآلات ؛ فإن الأمم التي جربت هذه الخطوة تشهد بنتائجها الباهرة وأثرها في « تحسين مقدار الايراد ، وفي زيادة مساحة الأرض المزروعة ، وفي التوسع الكبير في استخدام الآلات وتطبيق الأساليب العلمية في الزراعة وازدياد الانتاج » .

٭ ٭ ٭

وبعد ، فلسنا نزعم أننا نقترح هنا منهجاً اشتراكيا كاملا ، إذ أن هذا العمل فوق طاقتنا واستعدادنا ، ولسنا نزعم أيضاأن هذه الوسائل التي تحدثنا عنها ، وطالبنا بأن تبدأ بها اشتراكيتنا ، هي وحدها العلاج الشامل لأمراضنا — ولكنها فقط خطوات أولية تفضي بنا إلى اشتراكية سابغة واضحة المعالم ؛ محددة الأهداف

وفائدة هذه الوسائل الأولية من الوضوح بحيث لاتحتاج لكي نملك حق الحديث عنها والإيمان بها والدعوة إليها ، إلى أن نحمل دكتوراه في « الاقتصاد السياسي » . فلهؤلاء العلماء الاقتصاديين نترك تفصيلات هذه المبادىء ، وتطبيقها التطبيق الرشيد ، بما لديهم من مقدرة كافية لإدراكها وجعلها حقائق ماثلة وواقعاً ملموسا .

٭ ٭ ٭

وأخيراً . . قفوا هذا السيل :

والوسيلة الاخيرة التي لا بد منها لتنفيذ نهج اشتراكي صحيح ، هي تحديد النسل وتنظيمه .

وقد يسأل سائل : ماعلاقة الاشتراكية بتحديد النسل ؟

وجوابنا أن لها به أوثق الصلات ، ولاسيما حين يراد تطبيقها في مجتمع كمجتمعنا الذي يغمره طوفان من السيل البشري ، يتدفق

من الأرحام بغير وعى وبلا حساب .

فالاشتراكية هنا يجب أن تنتظم شيئين :

ا — تنظيم الإنتاج المادى .

ب — تنظيم الإنتاج البشرى .

وإن أى تفاوت يقوم بين الإنتاجين ليسبب للأمة متاعب عضنية... من أجل ذلك يصبح حقاً لزاما على المجتمع لكى يسعد — أن يعرف واجبه إزاء هذه المشكلة ، ويؤديه على خير الوجوه وأتمها.

وإذن ، فنحن نتوجه بالحديث الآن إلى المواطنين ، فعلى كواهلهم وحدهم يقع عبء مكافحة هذا الطوفان . . وهنا حقيقة ينبغي أن نعرف جيداً ، هى أنه لا أمل مطلقا فى تحسين مستوى المعيشة بيننا ما دامت نسبة المواليد تتزايد تزايدا فاحشا . حيث يهبط على المجتمع أربعمائة ألف نسمة كل عام ، وهو غير مستعد لاستقبالهم ، ولا قادر على رعايتهم - ولولا كثرة الوفيات بين أطفاله لأصبحت الحياة فيه ضرباً من الخرافة والفوضى والمحال .

وموطن الخطورة فى هذه المشكلة ، أن المجتمع لا يعرف عنها شيئاً ، ولا يدرك قط أنه أمام كارثة تهدد رقيه وسعادته .

فما على أحدنا إلا أن يتزوج ، ثم إذا هو وزوجه « معمل تفريخ » يضرب الرقم النيامى فى إنتاج البنين والبنات - ولا يحاول الوالدان أن يفكرا : هل لذريتها الوافدة مكان فى المجتمع أو ليس لها فيه مقام ؟ وهل يملكان من الفرص والإمكانيات ما يسمح للضحايا بالحياة أو هما لا يملكان ؟

وإن مقارنة بسيطة بين بعض فترات نمونا ، ثم بيننا فى نسبة النمو وبين الأمم الأخرى التى لديها من الموارد أضعاف أضعاف الذى

لديناالتفتح عيوننا على خطورة هذه الفوضى التناسلية التي نمارسها ونتميها ..

فبينا زدنا في الأربعين عاما من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٣٧ ، مليونين فقط ، إذا بنا نزيد في الأعوام العشرة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ خمسة ملايين مرة واحدة ! ونحن ننقل هذه الأرقام عن مقال نشرته جريدة «الزمان» للدكتور محمد عوض بك «الذي ذكر أيضاً ، أن نسبة المواليد في مصر أعظم منها في أي قطر آخر ، وأن النمو في مصر يعادل ضعف النمو في الولايات المتحدة ، رغم ما تزخر به من موارد ضخمة ، وذهب كالجبال !

وإنا لنتساءل مرة أخرى ، لولم تكن نسبة الوفيات عندنا أعلى نسبة في العالم .. فكم كان تعدادنا سيبلغ اليوم ، وكيف كنا نعيش ؟

إننا أمام نمو غير طبيعي يشبه مرض «نمو العظام» ، وكلاهما قد يعجب الناظرين .. بيد أنهما يخفيان وراء المظهر علة فاتكة ، ووباء جامحا مستطيراً .

ولقد قرأنا أول هذا الفصل ، كلمة للعالم الكبير «سير جون نويد أور» ، والآن لنستمع إلى فزعه الأكبر من التضخم المنتظر في سكان الكوكب الذي نعيش فيه ، في الوقت الذي تفقد فيه الأرض بسبب عوامل التعرية والاضمحلال ملايين الأطنان من طينتها الطيبة الخصبة فيقول : « . . . إن استهلاك الفرد لا يمكن أن يبلغ مستوى ما عليه في عام ١٩٣٨ ، وذلك لأن سكان العالم زادوا اليوم مائة وخمسين مليون نسمة ، عما كان عليه تعدادهم منذ عشر سنوات ، وفي السنين الأربعين أو الخمسين القادمة سيزيد سكان العالم زيادة تتراوح بين خمسمائة مليون وألف مليون نفس يجب أن يطعموا . . والموارد التي تمدنا بالغذاء تسير إلى التلف بسرعة كبيرة ، فإن عوامل التعرية

والاضمحلال تأكل من الأرض سنويا ملايين الأطنان من طينتها الطيبة فى كل قارة وتقذف بها إلى البحر ، فنحن إذن نعيش على كوكب منهوب . . » [1]

فهذه النظرة التى ينظر بها العالم إلى مستقبل العالم ، هى التى يجب أن ننظر بها إلى مستقبل مجتمعنا المصرى .

إن النسبة بين عدد السكان عندنا وبين مواردنا صاعقة لا نكاد نطيق سماعها ومرآها . فالأرض الزراعية التى كانت مصر تستثمرها وتعداد أهلها خمسة ملايين . . لا تزال هى التى تزرعها اليوم وتعداد سكانها عشرون مليونا . . مما جعل البطالة ، والاملاق ، والمرض حلفاء مخلصين لمجتمعنا .

ونحن نعلم أن منشأ هذه الفوضى التناسلية ، راجع إلى سوء فهم الدين والقدر والتوكل — مما يدعونا إلى إعلان وجهة النظر الدينية فى هذه المشكلة الرهيبة فنقول : إن الاسلام يبيح التحكم فى النسل لصالح المجتمع ولصالح الفرد ، ويعد الاسراف فيه — مع وجود الخصاصة والضيق — ضرباً من البلاء لا يطاق .

فى حديث كريم أن النبى ، عليه السلام ، كان يكثر من هذا الدعاء : « اللهم إنى أعوذ بك من جهد البلاء » .

قيل : وما جهد البلاء يارسول الله ؟

قال : قلة المال ، وكثرة العيال .

وسئل عن العزل . . فقال : « لا عليكم ألا تعزلوا » .

---

(١) من خطابه الذى ألقاه بمؤتمر منظمة الشعوب المتحدة للغذاء والزراعة المنعقد بوشنطن فى أبريل سنة ١٩٤٨ وكان هو رئيسه العام ، وقد نشرت الصحف هذا الخطاب فى حينه .

والعزل يومذاك كان الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها التحكم في النسل وضبطه، وقد أباحه الرسول بلا قيد كما رأينا في الحديث السابق وكما سنرى في الأثر الآتي - وكلها دونتها وذكرت أسانيدها كتب السنة الصحيحة.

روى أنه جلس إلى عمر - على والزبير وسعيد ونفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتذاكروا العزل . فقال : لا بأس به فقام رجل وقال : إنهم يزعمون أنها الموءودة الصغرى فقال على رضى الله عنه : لا تكون موءودة حتى تمر على التارات السبع : تكون سلالة من طين ، ثم تكون نطفة ، ثم علقة ، ثم مضغة ثم عظاما ، ثم لحما ، ثم تصير خلقا آخر . فقال عمر رضى الله عنه : صدقت أطال الله بقاءك

وإذا كان الاسلام يبيح العزل - وهو حيلولة بين الحيوان المنوى وبين الوعاء الذى يتجمع فيه وينمو ويكون شخصيته التى تصبح فيما بعد إنساناً - فإنه يبيح بالقياس على ذلك كل وسيلة أخرى مستحدثة

وكثيرا ما يخطر ببال السذج من الناس أن التحكم فى النسل لا يتفق والثقة فى الله والايمان به ، وأنه ما من نفس أراد لها الله أن توجد إلا وستوجد ، شئنا أم أبينا ، ونحن نتفق الشطر الأول من اعتراضهم ، ونوافقهم على الشطر الأخير . بيد أننا نلفت أنظارهم إلى أن الإيمان بوجود من أراد له الله أن يوجد ، لا يتعارض مع دعوتنا إلى التحكم فى النسل وضبطه .

فنحن نؤمن حين يطوف بالناس وباء أنه ما من نفس كتب الله لها الموت به إلا وسوف تموت . وما من أخرى قدر لها البقاء إلا وستبقى ثم لا يمنعنا إيماننا هذا عن تعبئة كل القوى لإبادة الوباء ومطاردته وهذا هو نفس موقفنا من وباء الطوفان الآدمى الذى يوشك أن يجرف

المجتمع ويلق به فى ساحل الفوضى والإملاق إن لم يكن قد جرفه فعلا
فإذا ما كنت فرداً عاقلا، ومواطناً صالحاً — كان جديراً بى أن لا أخرج
للحياة عن طريق أكثر ممـــا تطيقه ظروفى، وتقدر عليه فرصى
وإمكانياتى.. وإذا ما تحكمت فى النسل بكل الوسائل الناجعة ثم فاجأنى
القدر بمصيبة.. أعنى بمولود.. فما باليد آنئذ حيلة، لقد سار كل
واحد منا - أنا والقدر - فى طريقه.. وأديت واجبى الذى فرضه
على العقل والدين، ونفذ القدر مشيئة علياً ليس إلى تعويقها من سبيل.

° ° °

إن الأبناء نعيم وفردوس ومتاع للوالدين أى متاع، وعتاد
للوطن ما بعده من عتاد.. إذا اتسقوا مع زمانهم، ولم يكونوا فوق
مستوى طاقة أهليهم ومجتمعهم. إذا مرضوا عولجوا، وإذا طلبوا
وجدوا — لهم من الحياة ما يشاءون، وأكثر مما يشاءون.

أما حين يتدفقون كالسيل المنهمر، فإنهم يكونون لعنـة على
أنفسهم، وشقاء لآبائهم، ولوطنهم. وعندئذ تتجاوب أنحاء
المجتمع بشهقة أبى العلاء المعرى:

هـذا جناه أبى على وما جنيت على أحد

وبصيحة شاعرنا المصرى «ابن الوفاء»:

أبى، وفى النار مثوى كل والدة ووالد أنجبا للبؤس أمثالى

وقد يظن مواطنونا الصالحون أنهم بهذا الفيض الآدمى الذى
ينتجونه، يستجيبون للرسول القائل: «تناكحوا، تناسلوا، فإنى
مباه بكم الأمم يوم القيامة».

وإذن فهم ينسون، أو يجهلون أن الرسول نفسه، تنبأ بهذا
الغثاء وأنكره وقال: «تردون على حوضى يوم القيامة أرسالا

وأمنا فأقول بعداً بعداً ، سحقا سحقاً ، !

وهذا الطرد الذى ستحظى به الملايين الكثيرة يوم القيامة يبين أن موضوع المباهاة ليس العدد - بل القيمة ، والأهلية ، والصلاحية

فلنثب إلى رشدنا ، ولندرك جيدا أنه إذا كان إنجاب الذرية قدرا نافذاً ، فإن التحكم فى هذا الانجاب قدر نافذ أيضاً - وعلينا أن نصنع كما صنع عمر ، حين فر من قدر إلى قدر .. فلنفر من قدر يرهقنا ويضنينا إلى قدر ينعشنا ويحيينا .

° ° °

ولا بد مع تحديد النسل من تنظيمه ، والفرق بين الاثنين واضح : فالأول يعنى الكم ، والثانى يعنى الكيف ، وكلاهما ضروريان لسلام المجتمع وسلامته .

والمواطن الصالح لا يقبل أن يكون أبا ، وزوجا ، وهو يحمل مجموعة من الأمراض والأوبئة ، يعلم أنه سيورثها لعقبه وذريته .

وإن الدين والعقل والصالح العام والخاص : ليفرضون علينا وجوب التحرر من المرض قدر المستطاع قبلما نحاول أن نصير آباء أو أمهات ، وأن نتوجه إلى مكاتب الكشف الطبى فى غبطة وشجاعة قبل ما نحاول أن نكون أزواجا أو زوجات .

وإذا كان العقل البشرى قد رأى منذ آلاف السنين ، أن يقتل الطفل الضعيف المريض ليتخلص منه ، فليكن سبيلنا اليوم ، ألا نوجد هذا الطفل الضعيف المريض - وهو ما نعنيه بتنظيم النسل .

صحيح أن كثرة عدد الأمة يفيدها اجتماعيا وسياسياً واقتصادياً إذ يمكنها من إعداد جيش وفير ، ومن اقتناء الأيدى العاملة الكثيرة . ولكن هذا المعنى ينبغى ألا ينسينا أن أقدار الأمم لا تناط الآن

بالكثرة التافهة العاطلة ، كما تناط بالقلة الناضجة العاملة . وإن الإجابة عن : كيف أهلها ؟ لا : كم أهلها ؟ هي التي تقرر مصائر الأمة وتعين مقامها في الحياة .

وصحيح كذلك أن بعض الأمم الكبرى الناهضة ، تعمل على تنمية النسل ، وتمنح « جوائز الأمومة » لمن تنجب أكبر قدر من الأبناء ، ولكنها أمم مستعدة بنظمها ، وإمكانياتها لاستقبال أبنائها الوافدين الذين يجدون كل الفرص والمباهج والمسرات من أول لحظة تستقبلهم فيها الحياة .

فإلى أن ترقى نظمنا ، ويتم استعدادنا ، وتتسع إمكانياتنا ، وتستغل ثرواتنا المضيعة هباء - ينبغي أن يكون العقم ، لا الإنجاب هو الذي تكافىء عليه الدولة بجوائز ونياشين .

والآن كيف نقاوم هذا الوباء ؟

لا نظن أن الحكومة مستعدة لمكافحته بقانون . فضلا عن أن مثل هذا العمل لا يكاد يجدى ويفيد .

وإذن فلنتجه إلى الشعب نلقنه هذه الحقائق ، ونحدد لكل مواطن واجبه حيال هذه المشكلة . ونستطيع عن طريق الإذاعة ، والصحافة ومنابر الجمعة ، والمسرح الشعبي الطواف في القرى ، والروايات السينمائية والمسرحية أن ننتصر على هذا الطوفان .

وإني لأناشد كل مواطن يقرأ هذه السطور ويؤمن بها - أن يتعهد بتبليغها إلى عشرة فقط من المواطنين . وإذا نحن سئلنا : ماهي الوسائل التي تمكننا من التحديد ؟ كان جوابنا ، إن العلم قد هيأ منها الشيء الكثير ، ونستطيع إذا صح منا العزم أن نجد الوسيلة لما نريد .

إن ألماً رهيباً يعض قلوبنا حين نلتقى في الشوارع بصبية صغار

مهازيل قد غامت وجوههم بالصفرة والانكسار والحرمان ، وازدحمت عليها علامات استفهام كثيرة تتساءل :

لماذا جئتم بنا ، وأنتم عاجزون عن إطعام جائعنا ، وإبراء سقيمنا؟

ومن أجل هؤلاء الضحايا . . ومن سيلحقون بهم ، من الذين يتربص بهم سوء الحظ المختفى فى طوايا الشهوات . . يجب أن نصنع شيئاً ونفكر قليلا .

وبعد فقد آن أن نفرغ من هذا الفصل . « الخبز هو السلام » بعد أن أضأنا شمعة نبصر فى ضوئها طريق الرخاء والمجد . وبعد أن سقنا بعض الوسائل الهامة التى نعتقد أنها قادرة على إبلاغنا حياة سعيدة ، وتمكيننا من البدء فى اشتراكية واضحة مسعدة .

وقد أشرنا فيه إلى بعض الواجبات المفروضة التى تنتظر كلا من الحكومة ، وأصحاب الأعمال والملكيات ، والمواطنين . فليحمل كل واجباته وتبعاته . . ولنسر معا .

إن السياسة لم تعد دهاء وتهريجا . . بل هى — كما يقول سان سيمون — الفرنسى « علم الإنتاج » .

وإن الرأسمالية لم تعد احتكاراً وانتفاخ أوداج ، بل هى اليوم « تكافؤ الفرص لجميع الناس » .

وإن المواطنية لم تعــــد تعنى موقف الحياد والعزلة أمام الواجبات العامة ، بل هى أن تؤدى كل التزاماتك كمواطن ، وتحمل تبعة الرشد كإنسان .

قومية الحكم..

« إن الذي يقول لك : اعتقد ما أعتقده
وإلا لعنك الله — لايلبث أن يقول لك : اعتقد
ما أعتقده، وإلا قتلتك » !

(فولتير)

فى المجتمع اليوم رأى ذائع ، يطالب ذووه بحكومة دينية ، تحكم بما أنزل الله ، وتقيم الحدود فى الأرض ، لأن إقامة حد واحد منها خير للناس من أن يمطروا أربعين يوما ..

ومن العبث تجاهل هذا الرأى أو التقليل من شأنه ، فانه - وهذه هى الحقيقة - ينتظم بين دعاته والمؤمنين به مجموعة طيبة من خير عناصر الأمة وشبابها . خرجوا من المحنة التى مرت بهم أكثر إيمانا به ، وأشد تعصبا له . وليس معتقل الطور ، ولا السياط ، بقادرين على إخماد رأى أو تحويله عن وجهته . فالمبادىء لا تعتقل والعقائد لا تعذب ولا تجلد . وسياط الجند لا تزيد حملة المبادىء والأفكار إلا تفانيا وإصرارا . لكن التفاهم ومحاولة الإقناع هما اللذان يطهران الأفكار من بعض ما يشوبها من وهم وخطأ .

وإذا كنا نرى فى الحكومات الدينية تجربة فاشلة .. ونرى فى العمل على عودتها انتكاسا إلى الأوتقراطية المرهقة التى تخلصت منها الانسانية بمشقة وكبد . ومجازفة بالدين ذاته مجازفة تعرض نقاوته للكدر ، وسلامته للخطر . فقد أصبح من أقدس واجباتنا أن نتقدم لمناقشة هذا الرأى . تحفزنا إلى ذلك الرغبة الصادقة فى تطهير كفاح الشعب مما قد يعوقه ، أو يرده على أعقابه ، والحرص على صيانة الدين وإبقائه بعيدا عن مهاب العواصف والذاريات .

وإنا لنقف فى خضم هذا العالم الذى تتقاذف أممه وتتدافع إلى الأمام سائلين أنفسنا : أنمضى قدما أم ننتكس إلى الوراء ؟

أننحرف عن قومية الحكم إلى عنصريته وطائفيته ، أم نضاعف هذه القومية وننميها ؟ أنفر من عهد حرية الفكر وحرية القول وحرية النقد — مهما يكن ذلك ضئيلا — إلى عهد من قال لأميره

لم؟ فقد حل دمه وبرئت منه ذمة الله . أم نثبت هذا العهد ونعاونه على النضوج والاستواء؟

أنزوج الدين بالدولة . فنفقد الدولة ونفقد الدين؟ أم يعمل كل منهما فى ميدانه، فنربحهما معاً، ونربح أنفسنا ومستقبلنا؟

وهنا فى هذا الفصل سنجيب بصراحة وسنحلل « سيكولوجية » الحكومة الدينية لنعرف الغرائز التى تصدر عنها فى تصرفاتها وسياستها وسنتتبع العناصر السيئة التى تكون شخصيتها، والمثلات الكثيرة التى ميزت تاريخها بالقسوة والفوضى .

ولا أظننا بحاجة إلى التنبيه على أننا بهذا الاتجاه لا نغض من قيمة الدين وشأنه، بل نعمل مخلصين على التحليق به فوق المخاوف والأخطار التى تهدده حين يدعى لتحمل مسئولية الأخطاء الفادحة التى تجترحها الحكومات المستغلة له المنتحلة لنفسها اسمه .

ولعلنا لم ننس بعد، ماحدث للمسيحية .. فحين حولتها الكنيسة إلى دولة وسلطان، واقترفت باسمها أشد أصناف البغى والقسوة، جاء يوم ثار فيه الناس جميعاً على المسيحية وعلى الكنيسة، واتخذوهما هزواً ولعباً، وخلعوا كل ما فى أعناقهم للدين من عهد وطاعة حتى إذا عادت الكنيسة بالمسيحية إلى مكانها الطبيعى، تبشر وتهدى فقط، رجع الآبقون إليها، ولاذوا من جديد بها، وبدأت هى تستعيد سلطانها الأدبى، واستقرارها الذاتى .

لا تغضبوا ....!

وسوف يغضب هذا الفصل ناساً كثيرين، كما استغضب الفصول الأخرى، آخرين وآخرين . فما قد يحملنى على أن أصنع مثلما صنع

عمر رضى الله عنه، إذ ضرب كفا بكف وقال: يا حق ما أبقيت لى حبيبا.

وعزيز على الذين أوتوا موهبة الحب والصفاء أن يعملوا على إغضاب أحد. ولكن ما حيلتهم إذا خيروا بين العاطفة والعقل، وبين المجاملة والواجب، وبين الناس والحق.؟

إنهم إذن غير ملومين. على أننا سنظل نتساءل: هؤلاء الغاضبون.. ما الذى أغضبهم؟ إننا إذ ننقد الرأسمالية مثلا، لا ننسى أنها عامل من عوامل الرقى، وأحد الأطوار التى يمر بها التقدم وهو ماض إلى غايته. ونحن لم نسألها إلا أن تفسح الطريق لاشتراكية عادلة يطلبها الشعب ويريدها، وبذلك تظفر لنفسها بحسن الختام.

وحين ننقد الكهانة والكهنة، فلأجل أن تقرع كلماتنا آذانهم فيفيقوا عما هم فيه من وهم وضلال، وبذلك ينقذون أنفسهم وينقذون معهم ضحاياهم من الجماهير. وحين ننقد الآن الحكومة الدينية. ذلك الأمل العذب الذى يرنو إليه فى أفقه البعيد جماعات من الشباب ويكاد وهو فى هالته السحرية يخطف أبصارهم — فإنما يحفزنا إلى البر بهؤلاء الميممين وجوههم شطر تلك الغاية. لأن التجارب الكثيرة التى كلفت الانسانية من وقتها ودمها أبهظ التكاليف جديرة بأن تحملنا على بذل النصيحة للذين يحاولون إعادة المأساة من جديد جاعلين من أنفسهم ومن شعوبهم وقوداً لتجربة فاشلة.

* * *

ثم لماذا يغضبك الرأى المخالف، والفكرة المغايرة؟

إنك بغضبك هذا تقدم الدليل على أنك لست شيئا. وإنك لم تبلغ بعد، الدرجة التى تجعلك صاحب فكرة ومبدأ. ذلك أن ولاءك لفكرتك يحملك على احترام فكرة غيرك وتقدير رأيه،

كيما يحترم هو فكرتك ويقدر رأيك .

وليس من حقك أن تحرمنى التفكير المستقل أو تسكت ملكة النقد عندى ، بل إن ذلك ليس من صالحك .

أواثق أنت أنك على الحق ؟

إذن فلا تخش على الحق من المناقشة والمناظرة ، فإنهما لا يزيدانه إلا نصاعة وائتلافا . ودعنى أفكر وفكر معى ، فنحن كما قال أفلاطون :

« مجانين إذا لم نستطع أن نفكر . . »

« ومتعصبون إذا لم نرد أن نفكر . . »

« وعبيد إذا لم نجرؤ أن نفكر . . »

وإذا رضيت أن تكون أحد هؤلاء ، فاذهب وحدك ، ولا تأخذنا معك ! . إن الاستراية فى فكرة لا تعنى العزوف عن الحقيقة وما أكثر الذين ينشدون الحقائق بكل ما لديهم من جهد . ولكنهم يستريبون دائماً فى الأفكار « الجاهزة » والأفكار المتغطرسة التى تنادى أحدنا من عليائها : خل عقلك وتعال . !

وإنك لتجرد فكرتك من أهم مبررات قبولها وتأثيرها حين تمنحها من القداسة المفتعلة ، ما يجعل نقدها فى نظرك خطيئة وتجديفاً

فلنتعلم من غيرنا . من أولئك الذين سبقونا إلى الرشد سبقاً بعيداً

ولتكن آراؤنا ، مهما اختلفت ، شموعاً نبحث فى ضوئها المجتمع عن الحقيقة ، لا حراباً يصطك بعضها ببعض ، ويضرب بعضها بعضاً

وليقل كل منا للآخر إذا بعدت بيننا شقة الخلاف :

« أنا لا أقر كلمة واحدة مما كتبت . ولكنى سأقف حتى الموت مدافعاً عن حريتك ، مؤيداً حقك فى أن تقول ما تريد » [1]

---

(١) هذه هى الكلمة الخالدة التى قالها فولتير لروسو ، عندما حكمت السلطات=

طبيعة الدين :

لا نريد هنا أن نثير البحث القديم : هل الحكومة جزء من الدين أم ليست جزءاً منه ، ولن نتعرض له إلا بقدر يسير لا يخرجنا عن مهمتنا التي هي تحليل نفسية الحكومة الدينية ، وإقامة البراهين على أنها في تسع وتسعين في المائة من حالاتها جحيم وفوضى . وأنها إحدى المؤسسات التاريخية التي استنفدت أغراضها ، ولم يعد لها في التاريخ الحديث دور تؤديه .

وإن مما يهدينا في بحثنا هذا ، أن نعرف طبيعة الدين ، وطبيعة الحكومة الدينية لنرى بعد : هل يتواءمان ويتداخلان ؟

لقد جاءت المسيحية تعلن المحبة . وجاء الإسلام يعلن التوحيد ولو أنك وضعت إحدى الكلمتين مكان الأخرى لأدت غرضها ، وأفادت معناها . وكلاهما وسيلة إلى أجل ما في الوجود وأسمى - إلى الحرية .

ولكن التقليد الذي تلقينا عن طريقه عقيدة التوحيد قد أطفأ إحساسنا بها ، ولكي نستعيد وهج هذا الإحساس وحرارته فلنتصور ذلك المبدأ الرفيع وهو يغادر السماء تواً . إلى مجتمع معشاره أرباب وتسعة أعشاره رقيق وعبيد ، صائحاً بينهم : «إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم ، ، لا إله إلا الله الواحد القهار » ملاحظين أن ذلك المجتمع كان منطقة نفوذ لأرباب البشر . فأبو جهل ، والوليد ، وأبو لهب ، كل أولئك متألهون . وجماهير قريش رقيق مستعبد ، لا حول لهم ولا طول

ولكي ترد هذه الآدمية المهانة اعتبارها ، ثم لكي تقارب بينها وبين المتربعين على قمم الثراء والجاه ، وتوحد المجتمع الذي فرقت بينه

= السويسرية بإعدام كتابه « العقد الاجتماعي » رغم معارضة فولتير لآراء روسو ونقده لها .

فروق غير طبيعية ، واستحوذ عليه أسياد كثيرون — فلابد أولا من أن توحد لهذا المجتمع إلهه وسيده . أى تهديه إلى هذا الإله الموجود الحق ، والسيد الأحد الذى لا سيد سواه . وبذلك تنزل الأرباب الكاذبين عن عروشهم ، وتعلى كلمة الناس ، وتنشر لواء الحرية كى يفىء إلى ظلاله أولئك العبيد الذين احترقت أبشارهم بحر الهجير المنبعث من جحيم الأرباب المخلوعين .

هذا ماصنعه محمد بالتوحيد . . . وهذا ماصنعه عيسى بالمحبة .

الناس سواسية ، والناس إخوة ، والحرية للجميع . ولقد أدرك أرباب قريش هذه الحقيقة ، ورأوا فى توحيد الاله تقويضا تاما لسيادتهم وما يعبدون . فلقد أصبحت رءوس العبيد ترتفع إلى السماء بعد أن كانت ترتفع إليهم ، وتقدس لله بعد أن كانت تقدس لهم

يتمثل فهمهم لهذه الحقيقة فى حجاج أبى جهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

— أجئتنا يا محمد لتجعل ابن سمية الذليل ، والوليد سواء ؟

— نعم . فما هما إلا ولدا آدم ، وآدم من تراب

— وتجعلهم أندادا لنا وهم عبيدنا وموالينا ؟

— نعم ، ونجعلهم أئمة ، ونجعلهم الوارثين ، ونمكن لهم فى الأرض .

. . .

هذه إحدى خصائص الدين قبـــل أن تخالطه الكهانات والخرافات . تحرير البشر من التسلط والاستغلال فهل كان فى طبيعة الحكومات الدينية التى حكمت باسم الدين قرونا طويلة شىء من ذلك ؟

سنجيب عن هذا السؤال فى حديثنا عنها بعد أن نزيد طبيعة الدين توضيحا — وذلك باقتفاء الغايات السامية التى جاء لتحقيقها

والسبل التي سلكها لبلوغ هذه الغايات .

لقد سأل مفروق بن عمرو : رسول الله :

— إلام تدعو يا أخا قريش ؟ فأجاب :

— إلى توحيد الله وأني رسوله .

— وإلام أيضاً . ؟

فتلا الرسول هذه الآية الكريمة « إن الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون » وهذه أيضاً بعض خصائص الدين ، العدل في الحكم ، والاحسان في العمل - فهل اتسمت الحكومات الدينية بهذه السمة في تاريخها الطويل

والدين يدعو إلى الحب ، ويمجد المتحابين في الله ، ويعمل على تكتيل البشر ويجمعهم على قلب رجل واحد ، ويجعل أبغض الناس إلى الله وإلى رسوله أولئك المفرقين بين الأحبة ، الملتمسين للبرآء العيب .

ولقد كان الرسول عليه السلام يحس إحساسا واضحا بمهمته ، ويعرفها حق المعرفة ، وهي أنه هاد وبشير ، وليس رئيس حكومة ولا جباراً في الأرض . عرضوا عليه يوما ان يجعلوا له مثل ما للأباطرة والحكام ، ففزع وقال : « لست كأحدهم إنما أنا رحمة مهداة » ودخل عليه عمر ذات يوم فوجده مضطجعاً على حصير قد اثر في جنبه فقال له : « ألا تتخذ لك فراشا وطيئا لينا يارسول الله ! »

فأجابه الرسول : مهلا ياعمر ! أتظنها كسروية ؟ إنها نبوة لا ملك !

ففي هاتين الواقعتين نبصر تحديدا صريحا لوظيفة الرسول ، ومهمة الدين : النبوة لا الملك . والهداية لا الحكم .

وصحيح ان الرسول فاوض ، وعقد المعاهدات ، وقاد الجيش ، ومارس كثيرا من مظاهر السلطة التي مارسها الحكام ، واقام بعض

خلفائه من بعده حكومات واسعة النفوذ عظيمة السلطان ، كان العدل لحمتها وسداها . ولكن هذا لا يعنى أن هناك طرازاً خاصا من الحكومات يعتبره الدين بعض أركانه وفرائضه ، بحيث إذا لم يقم يكون قد انهد منه ركن ، وسقطت فريضة . بل إن كل حكومة تحقق الغرض من قيامها ، وهو تحقيق المنفعة الاجتماعية للأمة — يباركها الدين ويعترف بها .

وإن الرسول لم يكن حريصا على أن يمثل شخصية الحاكم ، لأن مقام الرسالة أرفع مقام ، لولا الضرورات الاجتماعية التى ألجأته إلى ذلك ليحقق المنفعة والسعادة لمجتمعه الجديد ، من أجل هذا رأيناه ينفض يده من أكثر شئون الدنيا التى يستطيع الناس أن يلتمسوا لأنفسهم فيها مخرجا ويقول لهم : « أنتم أعلم بشئون دنياكم ... » .

وعلى ذكر الحكومات التى أقامها بعض الخلفاء الراشدين ، وقبل أن نذهب إلى الحكومات الدينية لنتحدث عن قسوتها وفوضاها يجب أن نلاحظ أن التوفيق الذى صادف أبا بكر وعمر ، وجعل لحكومتيهما تاريخا مفرداً مجيداً ، لا ينهض دليلا مناقضاً لرأينا فى فساد الحكومة الدينية . لأن هذا الطراز الرفيع من الحكم — فضلا عن ندرته التى تكاد تجعله وسط مئات من الشواهد الأخرى ظاهرة غير طبيعية — يعتمد على الكفاية الشخصية والكمال الذاتى اللذين كانا يتمتع بهما رؤساء تلك الحكومات كأبى بكر ، وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز . بدليل أنه عندما توفى عمر وجاء عثمان . . ذهبت تلك المقاييس المثالية والخصائص الرشيدة التى كانت تتشح بها الحكومة . وحلت مكانها أخطاء أودت بحياة عثمان ، وفتحت على المسلمين أبواب فتنة عاصفة هوجاء ، بسبب تلك البطانة التى

استغلت وداعة عثمان ، وثقته المطلقة بها . فطبعت الحكم بطابعها، وسخرته لأطماعها واستغلالها . ثم توالى بعد ذلك الحكم الجائر والملك العضوض الذى تنبأ به الرسول عليه الصلاة والسلام فى حديثه « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم يكون ملكا عضوضا » .

وهذه مسألة جديرة بالنظر ، فرغم أن تجربة الحكومة الدينية قد توافرت لها فى العصر الإسلامى الأول كل عناصر النجاح والتقدم من قادة تناهوا فى الإخلاص ونزاهة القصد ، وشعب مترع النفس بالولاء لقادته ودعوته ، وجدة المبادىء وحرارتها مما يضاعف فى مؤثرات الفوز والنجاح . رغم هذا وغيره فقد أخفقت المحاولة وانتهى الأمر بعد حين قريب إلى تنافس دموى على الحكم ، وفتنة بين الناس وقادتهم وبين القادة بعضهم مع بعض ، وإلى نوع من الحكم ليس بينه وبين الدين وشيجة ولا صلة . وإن زعم أصحابه أنه حكم دينى ، بل حكم الله ورسوله . !

. . .

الدين والدولة :

عرفنا إذن طبيعة الدين وغاياته التى جمعها الرسول فى هاتين العبارتين من روائعه : « نبوة لا ملك . وإنما أنا رحمة مهداة » .

فما حاجة الدين إذن إلى أن يكون دولة ؟

وكيف يمكن أن يكونها . وهو عبارة عن حقائق خالدة لا تتغير بينما الدولة نظم تخضع لعوامل التطور والترقى المستمر ، والتبدل الدائم ؟

وهل الدين أدنى مرتبة من الدولة حتى يتحول إليها ، ويندمج فيها ؟

ثم إن الدولة بنظمها الدائبة التغيير عرضة للنقد والتجريح .

وعرضة للسقوط والهزائم والاستعمار . فكيف نعرض الدين لهذه المهاب أو بعضها ؟ . إن الذين يريدون أن يجعلوا الدين دولة ، ويؤمنون بوجوب قيام حكومة دينية ، يبررون تلك بثلاثة أمور :
الأول : القضاء على الرذائل   الثانى : إقامة الحدود .
الثالث: تحرير البلاد والعمل لاستكمال استقلالها، وإنعاش أهلها.
ونبدأ بمناقشة الأخير فنقول : إنه لا يشترط لتحرير البلاد وتدعيم استقلالها ونهضتها ، أن تقوم بهذا العمل حكومة دينية دون سواها . فإن أية حكومة قومية تتسم بالقوة والوطنية قادرة على تحقيق هذا الهدف . بل هى ولا ريب أقدر عليه من حكومة طائفية لا تمثل وحدة الأمة تمثيلا كاملا .

وأما الأول — وهو القضاء على الرذائل : فنحن نعلم أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بتطهير النفس وتعويدها على احترام ذاتها ، وليست الدولة هى التى تستطيع بقوانينها أن تهبنا نقاوة النفس ، فما أيسر مخالفة القوانين واقتراف شتى فنون الرذائل دون أن تسمع أو تدرى ، بل إن مكافحة الإثم بقانون تجعل له من اللذة والإغراء مايدفع الكثيرين إلى تذوقه ومقارفته ، ثم إدمانه ، كما ترى فى « الحشيش » وبقية المخدرات ، وهنا تصدق الحكمة القائلة : ماوضعت القوانين إلا لتخرق .! وتتحقق فطنة عائشة رضى الله عنها إذ قالت :
« لو حرم على الناس جاحم الجمر ، لقال قائل : لو أذوقه ؟ ! »
فالدين وحده — من غير أن يكون دولة — هو القادر على أن يوقظ فى ضمائرنا واعظ الله ، ويجدد قلوبنا ، ويشبع حاجاتنا الروحية التى إذا نمت وازدهرت أغنتنا عن كثير من شهواتنا الخفية والمعلنة وهذه الهداية إلى الفضيلة عن طريق الترويض والاقناع هى رسالة الدين

ألم تأت يوما على طريق ممتد ، فرأيت فى بدايته علامات وشواهد ترشدك وتدلك على متجهه ومرساه ، وهل هو ممهد للسير ، أم به مالا يمكن من عبوره والسير فيه ؟ إن تعاليم الدين كذلك . هى علامات إرشاد ، ترشدك إلى الطريق المستقيم ، لكنها لا تكرهك على السير فيه . « فمن أبصر فلنفسه ، ومن عمى فعليها » . « وما أنت عليهم بجبار ، فذكر بالقرآن من يخاف وعيد » .

أو إن نفوذ الدين ، وأثره فى مكافحة الرذيلة ليكونان أرسخ قدماً وقوم سبيلا حين يسلك طريقه إلى النفوس بالتسامح والرفق والحجاج الهادىء والمنطق الرصين . أما حين تتحول هذه الوسائل إلى سوط الحكومة الدينية وسيفها ، فان الفضيلة آنئذ تصاب بجزع أليم .

بقيت إقامة الحدود ! فما هذه الحدود التى تريد حكومة دينية لتقيمها ؟ إن الحدود فى الإسلام كثيرة . وحدود السرقة والزنا والخمر هى أهمها وأكثرها اتصالا بشئون الناس ، وهى أيضاً التى يلوح بها طلاب الحكومة الدينية ، ويعدون الناس بإقامتها ، كأنما يمنونهم بالفردوس المفقود !

وسنرى الآن أن هذه الحدود جميعاً موقوفة عن العمل ، وليس هناك مجال لاقامتها . فأما حد السرقة ، فقد وقفـــه عمر فى أيام المجاعات ، وصارت سنة رشيدة من بعده .

وسئل الامام أحمد عن رجل سرق محتاجا : أيقام عليه الحد ؟ فأجاب : لعمرى لا أقطعه إذا حملته الحاجة . والناس فى شدة ومجاعة ، والشرق الاسلامى كله مجاعات مادام لم يستوف الناس فيه ضرورات الحياة . وإذن فحد السرقة موقوف حتى ينزل الرخاء مكان الجدوب والامحال ، ويوم يوجد الرخاء فلن تجد السارقين .

وإن وجدتهم فاقطع منهم كل معصم وساق — على أن بضع أيد سارقة لن تحتاج إلى قيام حكومة دينية خاصة فمادة واحدة فى القانون تقوم مقامها، وتبطل الضرورة الداعية لقيامها .

وأما حد الزنا ! فإن أمر إقامته يحمل موانع تنفيذه . فقد شرط الله لاقامته أن تثبت الخطيئة بإقرار مقترفها ، أو بالبينة ؛ واشترط أن تكون البينة أربعة شهود ، وأن يروا العملية الجنسية نفسها رؤية سافرة . . أو على حد تعبير الرسول ذاته « يرون المرود فى المكحلة ، والرشاء فى البئر » ويكاد يكون من المستحيل حدوث ذلك لاعتبارات كثيرة ندركها بداهة . ولو أن شهوداً ثلاثة رأوا الخطيئة رؤية كاملة مستوعبة ، فإن الله لا يقيم لشهادتهم هذه وزناً بل ويأمر بجلد كل واحد منهم ثمانين جلدة ، ويعتبرهم قاذفين لا شهوداً .

وإذن فلن يثبت هذا الحد بالبينـــة . كما أنه أيضاً لن يثبت بالاقرار . فإن أحداً لن يذهب من تلقاء ذاته ليقدم نفسه إلى العار والفضيحة والميتة الشنيعة رجماً بالحجارة ، أو جلداً بالسياط .

ومن أجل هذه العراقيل التى وضعها الدين نفسه فى طريق هذا الحد رحمة بالناس وبراً ، لا نجد طول تاريخ الرسول وخلفائه وقائع معدودة . أقيم فيها هذا الحد . وكان كل أبطالها معترفين . . دفعتهم إلى الاعتراف نزعة مثالية ، حببت إليهم تطهير النفس وتحميلها مسئولية وزرها فى هذه الحياة الدنيا . وهى نزعة نادرة بل منقرضة ولقد رأينا كيف أن أحد هؤلاء المعترفين المثاليين واسمه « ماعز » حاول عندما وجد مس الحجارة وعذابها أن يفر ، وصرخ : « ياقوم ردونى إلى رسول الله . فإن قومى غرونى عن نفسى . يقول جابر : فلم ننزع منه حتى قتلناه . فلما رجعنا إلى رسول الله وأخبرناه قال :

« فهلا تركتموه ، وجئتمونى به ؟ ».

وحد الخمر مثل حد الزنا تماماً ، فى صعوبة تنفيذه أو استحالته فهو لا يقام إلا بالاقرار أو البينة، وبينته شاهدان ، ولا تنحصر شهادتهما فى رؤية الشارب وهو يشرب فقط ، بل لا بد - فى رأى بعض الفقهاء - أن يشهدا بأنه شرب وهو عالم مختار ، عالم بأن هذا الشراب خمر مسكر، ومختار غير مكره على شرابه. وهذا العلم مكنون فى ضمير الشارب، وان يستطيع الشاهدان بلوغه أو الاحاطة به، ولا سيما إذا زعم الشارب أنه شرب غير عالم . ثم ما هو حد الخمر ؟

يروى مسلم فى صحيحه : أن الرسول « جلد شارباً بجريدتين أربعين » ويقول بعض الصحابة : « كنا نؤتى بالشارب فى عهد رسول الله ، فنقوم اليه نضربه بأيدينا . وأطراف ثيابنا » مما جعل بعض الفقهاء ، ومنهم « صاحب الروضة الندية » يرون أن عقوبة الخمر من باب التعزير ، لا الحدود ، وللحاكم أن يعين مقدارها.

وهذا الحديث الذى سقناه عن الحدود واضح الدلالة على أننا لا نجحدها، وإنما نستعيد إقامتها لتعسر أو لاستحالة إثبات موجباتها

ومن البداءه المدركة أن درء الحد لن يكون معناه أن نخلى بين الناس والآثام يجترحونها ، فستكون ثمة عقوبات أخرى زاجرة فى انتظار كل مسيء .

يفسر لنا ذلك حكم عمر فى قضية غلمان حاطب التى مرت بنا فى الفصل الثانى من الكتاب . وانه حين أبى إقامة حد السرقة عليهم إذ تبين ما دفعهم اليها من جوع وحرمان ، استعاض عن الحد بتوقيع عقوبة أخرى ، لا عليهم ، بل على سيدهم الذى كان تقتيره وكزازته سبباً فى إقدام الأغيلمة على الجريمة .

ويجب أن نذكر مرة أخرى أن الرسول هو القائل : « ادرءوا الحدود بالشبهات » أى امنعوا إقامتها لأية شبهة عارضة . ولقد جاءه سارق معترف فقال له عليه السلام : « ما إخالك سرقت ؟ » . وجاءه زان معترف ، فقال له : « ما إخالك زنيت » .

وقال الإمام أحمد — وهو المشهور بتشدده فى الأحكام — « لا بأس بتلقين السارق ليرجع عن إقراره » . وذكر ابن قدامة فى الجزء العاشر من « المغنى » بالصفحة (٢٩٤) : « أتى برجل سارق إلى عمر فقال له : أسرقت ؟ قل : لا — فقال : لا ، فتركه عمر ولم يقم عليه حداً . وروى معنى ذلك عن أبى بكر الصديق وأبى هريرة وابن مسعود وأبى الدرداء ، وبه قال إسحق وأبو ثور . » .

وكذلك قال ابن قدامة : « يستحب للإمام أن يلتمس شبهة ليدرأ بها الحد » . وبهذه المناقشة العابرة لدعوى « إقامة الحدود » تنتفى الضرورة الداعية لقيام حكومة دينية من أجلها خاصة .

ولا يبهرنا أبداً منظر تلك الأيدى المعلقة أمام قصور بعض الحكومات الدينية ، والتى قطعت لأنها امتدت إلى ثمن رغيف خبز تسكت به صياح أمعاء هاجها الجوع والسغب . بينما الحكام الذين يزعمون أنهم يحكمون بما أنزل الله يخوضون فى الذهب والملذات خوضاً . وهم أحق الناس بأن تجرى عليهم هذه الحدود .

غرائز الحكومة الدينية :

أما وقد عرفنا شيئاً عن طبيعة الدين وخصائصه التى تميزه ، وتكون شخصيته ، فمن الخير أن نعرف شيئاً عن طبائع الحكومة الدينية تلك الطبائع التى تأصلت فيها وتركزت مما يجعلنا نستسمح علم النفس فى تسميتها بالغرائز . وهى بعيدة عن الدين كل البعد . فالحقيقة

أن الحكومة الدينية ، وإن ظفرت بهذه التسمية التى توهم أن لها بالدين صلة ، لاتستلهم مبادئها وسلوكها من كتاب الله ولا من سنة رسوله ، بل من نفسية الحاكمين وأطماعهم ومنافعهم الذاتية . ومن تلك الغرائز التى تصدر عنها فى كل اتجاهاتها وهى :

أولا ، الغموض المطلق : فهى تعتمد فى قيامها على سلطة غامضة لا يعرف مأتاها ، ولا يعلم مداها ، وصلة الناس بها يجب أن تقوم على أساس من الطاعة العمياء ، والتسليم الكلى والتفويض المطلق . إنها لا تفسر وجودها بأكثر من أنها ظل الله فى الأرض . ولا تعطى عن منهاجها سوى فكرة غامضة كى لا تدع مجالا لمناقشتها ، زاعمة أنها فكرة إلهية . كأنما الأفكار الالهية أحاج وألغاز . ودستورها الذى تخضع له وتقوم به ما هو ؟ إنها حين تسأل هذا السؤال تفر وتهرب إلى الغموض الذى لا تستطيع أن تعيش إلا فيه وتقول : هو الدين . . هو القرآن .

لكن القرآن كما قال على : « حمال أوجه » والسنة كذلك أيضاً ولقد كان أصحاب على وهم يحرضون على دم معاوية وقتاله يقدمون بين أيديهم طليعة هائلة من الآيات والأحاديث ، هى نفس الآيات والأحاديث التى كان يحرض بها أصحاب معاوية على دم على وقتاله . وكذلك كان الحال فى الحرب الطويلة الأمد التى دارت بين العباسيين والأمويين .

وببعض آيات القرآن التى استغلت استغلالا مغرضاً ، قتل عثمان وبها تجمع الخوارج حول على ، ثم بها ذاتها قتل الخوارج علياً .

ولطالما وقف يزيد الطاغية ـ الذى لم يكن يطيق أن يرى كأس خمرة فارغة ـ يخطب الناس ويحرضهم على قتل الحسين مسلحاً بآية وحديث :

أما الآية فهى : « ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى

ونصله جهنم وساءت مصيراً » ، زاعمـــاً أن الحسين قد شق عصا الطاعة ، وتولى غير سبيل الجماعة .

وأما الحديث فهو : من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهى جميع ، فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان » ، زاعما مرة أخرى أن الحسين يعمل على تمزيق وحدة المسلمين.

ولقد صدقته الجماهير الساذجة واستجابت له ، ولاسيما حين ألق بعبارة «كائنا من كان » . .

ولكن هذا الحاكم الدينى لم يلبث أن جحد القرآن والسنة اللذين كانا سلاحه فى انتصاره . إذ قال وهو يعبث برأس الحسين الذبيح:

لعبت هاشم بالملك فلا   خبر جاء ولا وحى نزل

ومن المفارقات ، أن هذا الغموض الذى تعيش فيه الحكومة الدينية هو سر ضعفها ، وسر قوتها .

فزعمها أنها ظل الله فى الأرض ، وهو الأمر الذى تستمد منه قوتها ، لا يلبث أن ينكشف زيفه وبهتانه حين يكوى الناس ببغيها ، ويلفحهم هجيرها ، فتفقد ثقتهم ، ويتضاءل احترامها فى نفوسهم .

ثانياً : والحكومة الدينية لا تثق بالذكاء الانسانى ولا تأنس له ولا تمنحه فرصة التعبير عن ذاته ، لأنها تخافه وتخشاه ، وتعلم أنه القوة الوحيدة القادرة على إحراجها ، وهى تقنع الدهماء والعوام بشرعية هدم الذكاء ومكافحته بحجة داحضة . وهى أن الأولين لم يتركوا للآخرين شيئاً ، وان أمورنا لا تصلح بالابتكار ، بل بالتبعية والتقليد .

لذلك فهى تفضل أن تستعين بالذين ليست لهم موهبة ، سوى التجرد من كل موهبة . والذين يتمتعون بمناعة ضد الفهم الواسع والادراك الفطن ، والحصافة والوعى .

ثالثاً : وهى لكى تقنع الناس بضرورة قيامها وبقائها ، تهيب بجانب الضعف الانسانى فيهم ، فتلقى فى روعهم أن رواد الخير والفكر والحرية والاصلاح ، ليسوا سوى أعداء لله ورسوله ، يحاولون نفى الدين من المجتمع ، بهدم السلطة التى تمثله وتصونه .

وإذ كان الناس بطاء إذا مادعوا إلى حب ، وسراعا إذا مادعوا إلى بغض .. فإنهم سرعان مايسخطون على هؤلاء الرواد المصلحين ويدخلون معهم فى عراك طويل تستفيد السلطة الدينية منه فى صرف الجماهير عن مساوئها ومظالمها ، وفى إطالة عهدها ، وتمكين سلطانها .

رابعاً : والغرور المقدس من شر غرائز « الحكومة الدينية » . وهى لهذا لاتقبل النصيحة ولا التوجيه . بل ولا لفت النظر .. فضلا عن المعارضة والنقد - وإن حرية النقد ، وحرية المعارضة ، وحرية الفكر . كل هذه المقدسات عملة زائفة فى نظرها ، لاتسمح بتداولها بن الناس أبداً . وإن الحديث الذى قتل به الحسين لايزال فى انتظارك إذا حاولت أن تنقد الحاكم الدينى أو تخطئه .

هناك تساق إلى الموت ، وأنت يتلى عليك .. « من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهى جميع ، فاضربوا عنقه بالسيف كائنا من كان »

أليست المعارضة تفريقاً بين الأمة وتمزيقاً لوحدة الجماعة؟ إن الحكومات الدينية لاتفهمها إلا هكذا ، والويل لنا إذا لم نشاركها فهمها الظالم السقيم .

خامساً : والوحدانية المطلقة - أعنى غرائزها ، وهى تحفزها إلى مكافحة الرأى مهما كان حكيما ، والأحزاب مهما تكن مخلصة نافعة .

وإنا لنذكر تلك الخطبة العصماء . التى ألقاها الحجاج ويداه تقطران من دم سعيد بن جبير العظيم : . أما بعد ، فإن الإمام ظل

الله فى الأرض ، وأنا امتداد هذا الظل إليكم ، فمن نازعنا هذا الأمر ، فقد جعل نفسه نداً وشريكاً . « ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير ، أو تهوى به الريح فى مكان سحيق . »

إن هذه الفلسفة ليست فلسفة الحجاج وحده ، بل هى روح كل حكومة دينية قامت ، أو ستقوم . إذا استثنينا بعض حكومات نادرة* مثل حكومتى أبى بكر وعمر . فلا تجد حكومة دينية قط تؤمن بغير نفسها ، أو تسمح بقيام أحزاب تعارضها ، أو حتى تهادنها . وإذا كانت تتخذ من تأويل الحجاج السابق ما يدعم وحدانيتها ، فهى تلتمس لمكافحة حرية المعارضة حجة أخرى تنطوى على كثير من الدهاء . إذ تفهم الجماهير الغافلة أنه ليس معنى الحرية أن يتحرر الناس من الإكراه والخوف والظلم ، بل أن يتحرروا من الخطيئة والإثم .

وإن أكبر الكبائر والآثام هى نقد الحاكم ومعارضة أخطائه ومناقشة تصرفاته . ولكى تؤكد هذا الفهم تزعم للناس أن رسول الله قال : « اسمع لحاكمك وأطعه وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك » .

هذه هى الحرية - أن تتحرر من الخطيئة . والخطيئة هى نقد الحكومة وسؤالها لم .؟

سادساً : ومن طبائعها الأصيلة . الجمود العريق الذى يجعل استجابتها للحياة استجابة سلبية وعكسية ، فهى لا تسير معها ، بل ضدها ، ولا تستقبل الأمام بل تستدبره ، ويزاملها دائماً الركود والوراثية .

ولو أن حكومة دينية تحررت من الجمود كطبع أصيل فيها . فإنها تتكلفه ، وتقف بالمرصاد لكل تطور جديد ، كيما تظل حائزة ثقة الجماهير التى ارتبطت صورة الدين فى ذهنها بكل ما هو جامد وقديم .

سابعاً : والقسوة المتوحشة تحتل من طبيعة الحكومة الدينية

مساحة واسعة . وهى سيدة غرائزها وأكثرها عتواً ونفوذاً .
وإنها لتحز عنقك ، وتهرق دمك ، وهى تصيح من فرط نشوتها :
واها لريح الجنة . ! كأنما رأسك مزلاج يوصد باب الفردوس ، فإذا
انزاح هذا المزلاج عن مكانه فتح باب الفردوس وهبت نسائمه . !

وهى تستمد تبرير قسوتها وبطشها من نفس الغموض الذى تستمد
منه سلطتها . فحسب أن تعلق فى عنقك اتهاما مبهما بالزندقة والالحاد .
أما كيف ، ولماذا ، وما البرهان ؟ فيجب أن تذكر ، إن كنت قد نسيت ،
أن الحكام الدينيين لا يناقشون ، ولا يسألون عما يفعلون .

هذه بعض الغرائز التى تعمل فى نفسية الحاكمين باسم الدين
وتعين لهم اتجاهاتهم . وهى كما رأينا ، بعيدة كل البعد عن حقائق
الدين وفضائله ـ فكلاهما لا يستويان وجهة ولا وسيلة . ولا نكاد
نجد حكومة استغلت لنفسها قداسة الدين وعصمته إلا وهى تنطوى
على كل هذه الخصائص والغرائز .

ولدى التاريخ من الشواهد القديمة والحديثة ، المنقوضة والقائمة ،
ما نستبين فى أخلاطه صدق كل هذا الذى ذكرناه ، وندرك فداحة
الهول الذى تعانيه الأمم حين يوقعها سوء الطالع فى قبضة حكومة
دينية من ذلك الطراز ، ويؤكد أن الحكومات التى حكمت الناس
باسم الدين ـ سواء فى المسيحية أو فى الاسلام ـ كانت أسوأ مثل
للحكم الردىء المطلق . ما عدا قلة نادرة فاضلة ، لا تكاد العين تقع
عليها فى زحام الكثرة الباغية .

ذلك الستار الحديدى . !

وحين نزعم أن الحكومة الدينية ستار حديدى يخفى وراءه جحيما
وفوضى ، لا يكون من العسير إقامة الدليل على صحة هذا الاتهام المتواضع .

وحسبنا أن نرفع الستار عن التاريخ لنبصر الطريق الذى قطعته الانسانية وهى ماضية إلى غايتها، كله دم وجماجم وأشلاء. تروى فى فزع قصة الحرية واجمة والعدل مع الحكام الدينيين. وتحكى فى أنين مقطع الأنفاس نبأ الضحايا الذين كان فى بعضهم من النبوغ والعبقرية ما يهب الحياة فنوناً وإبداعاً لو أنهم عاشوا لها، ولكن رأياً حراً خافتوا به، أو قالوه جهرة، قذف بهم إلى هذا الطريق أشلاء ومزقا، وفى أغلب تجاربها الغابرة تجدها لا تبدأ إلا حيث تنتهى حرية الفرد والمجتمع، وذلك أثر حتمى ونتيجة لازمة لغرائزها القاسية العتيدة التى تحدثنا عنها من قبل حديثاً موجزاً.

فى الحكومات الدينية المسيحية ابتكرت وسائل التعذيب التى لا تخطر للشيطان نفسه ببال، فكان «الخازوق، ووتد التشهير، وصلم الآذان، وحرق العلماء بالنار وهم أحياء، والتفتيش».

وفى الحكومات الدينية الاسلامية حدثت أهوال مروعة، حتى إن حاكما دينيا واحداً — وهو الحجاج — أباد البقية الكريمة الصالحة من صحابة رسول الله ومقتفى آثاره ومعالمه، حتى قال فيه عمر بن عبد العزيز: «لو جاءت كل أمة بخطاياها، وجئنا نحن بالحجاج وحده، لرجحناهم».

وإن نبش التاريخ القديم، وإخراج جثث هذه الحكومات من تحت ترابه — قد لا ينهض بالبرهنة الحاسمة على قضيتنا هذه، كما ينهض بها الاستشهاد ببعض الحكومات الدينية المعاصرة، وذلك لنعلم صدق نظرتنا إلى أخلاقها التى أسميناها غرائز، حين ترى الحكومة الدينية فى عام «١٩٥٠» — صورة طبق الأصل لأصولها القديمة منذ القرون الأولى.. لم تختلف عنها فى تفكيرها، ولا فى

قسوتها ووسائل تعذيبها .. مما يؤكد أن غرائزها تلك، غير قابلة للتعلية، وأنها لا تتطور ولا تترقى.

وقد يخطر ببالك بعد قراءة الشواهد الآتية عن بعض الحكومات الدينية المعاصرة، أن تسألنا:

لماذا ضربت هذا الطراز من الحكومات مثلا ؟

والجواب: لأن الحكم الديني للأسف مهما يبدأ سليما صالحا، ينته لا محالة إلى هذه الدمامة وهذا التدهور ... ولو فرضنا أن حكومة دينية قامت فى مصر اليوم — فإنها ستبدأ بداية حسنة يفرضها عليها ما فى المجتمع الآن من وعى وحضارة .. بيد أنها بعد حين قريب أو بعيد، ستنتهز أول فرصة تلقاها فى الطريق لتنتكس بنفسها وبالمجتمع إلى مجالها الذى لا تستطيع الحياة إلا فيه. إلى غرائزها ومصادر سلوكها . وعندئذ تصير جحيما لا يطاق، وتصير — كما وصفها الرسول العظيم — «ملكا عضوضا».

وإنا لتخالجنا رهبة مفزعة حين ندير أعيننا فيمن يجاورنا من بعض الأمم، فنراها ملفوفة فى ضباب الحكم الدينى — كما يسمى نفسه — تئن وتتململ متحسسة طريق الخلاص من حكوماتها الدينية التى كأن التاريخ قد استبقاها لتظل معلما زاجرا، وآية مذكرة للذين ينسون تجاربها المريرة، فيحاولون بعثها من مرقدها.

ولسنا وحدنا الذين نستشعر هذه الرهبة . بل إن بعض زعماء الشرق الإسلامى قد وجدوها فى أنفسهم وصاحوا بها بين ظهرانى ممثلى هذه الحكومات . ففى المؤتمر الاقتصادى الإسلامى الدولى الذى انعقد فى كراتشى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ — وقف السيد غلام محمد وزير مالية الباكستان متحدثا عن بعض بلاد العرب

التى يحكمها رجال الدين حكما فاشياً جشماً فقال :

«هنا مجموعة بشرية هائلة تئن تحت وطأة الفقر ، مع أن لها مصادر طبيعية وافرة . وإن الأقطار الاسلامية لترزح فى الداخل تحت تأثير الطبقات الحاكمة ، وتحت تأثير مجموعة من رجال الدين الجامدين» .

« إن الشعوب الاسلامية لترتجف من الفزع حين تمر بخاطرها ذكرى الحكومات الدينية التى حولت الاسلام إلى حكم أوتقراطى قام على الدكتاتورية والاكراه . ولقد كان رجال الدين الذين ارتبطت مصالحهم بهذا اللون الفاسد من الحكم يناصرونه ويدعمونه»

ومنذ أيام قريبة وقف المغفور له السيد لياقت على خان رئيس وزراء الباكستان وصاح تحت قبة الكونجرس الأمريكى :

إننا لن نسمح للسلطة الدينية أن تعود . . وليس لها بيننا مكان» .

وفى كتاب « النظام الدستورى للدولة المصرية » ، وهو يدرس بتخصص القضاء بالأزهر ، « إن دعاة الديكتاتورية يحلو لهم التشبه بأصحاب الديانات .. يحاولون الظفر بسلطان شعبى لا يأتمر بحكم العقل والمنطق ، بل يرتكز على ضرب من ضروب الايمان الوجدانى .

ولا نظن أن المؤلف يعنى بأصحاب الديانات ـ الأنبياء والمرسلين ـ فهم مبرءون من ذلك طبعاً ، وإنما يقصد رجال الدين والحاكمين باسمه الذين يستغلونه استغلالا بعيداً ، ويعبثون به كأنهم أصحابه ومنشئوه .

وإذا كنا الآن سنقدم لك بعض الحكومات الدينية المعاصرة فإنا لن نسميها بأسمائها ، وذلك حتى لا يظن ظان أننا نقصد التشهير والتجريح الشخصى . ولنستمع لشاهد من أهلها ، وهو كاتب عربى نشر بالقاهرة كتاباً عام ١٩٤٧ عنونه «جزيرة العرب تتهم حكامها» وتحدث فيه عن بعض الحكومات الدينية بجزيرة العرب .

قبل ذلك نحدد مرة أخرى ما نعنيه بالحكومة الدينية ، ونبين مدلول هذا التعبير . فالحكومة الدينية التي ننقدها ، والذي عقدنا هذا الفصل للكشف عن مساوئها وأضرارها ، وللتحذير من الانتكاس اليها - هي تلك التي تعتمد على سلطة مبهمة غامضة ، ولا تقوم على أسس دستورية واضحة تحدد تبعاتها حيال الشعب كما هو شأن الحكومات القومية ، والتي تمنح نفسها قداسة زائفة وعصمة مدعاة.

ولا نخال الحكومات الدينية المعاصرة والمجاورة إلا من هذا الطراز . . فهي تحكم بهواها . ثم تزعم أنها تحكم بما أنزل الله .

وقد نقشت على راياتها - لا إله إلا الله ، محمد رسول الله . . ووراء هاتين الشهادتين المظلومتين ، تتربع الحكومات المتألهة التي تتخذ الناس موالي وعبيداً .

وسوف نقتطف من كتاب « جزيرة العرب تتهم حكامها » ، فقرات متنوعة تكون في مجموعها صورة كاملة الملامح لها:

« يشبه نظام الحكم الموجود هناك ، ذلك النظام الشائع في أوربا في القرون الوسطى . ويسوقون الجمهور نحو أغراضهم كما تساق قطعان الماشية . يؤتى بمن يراد تعذيبه ، فيؤمر بطرحه أرضاً ، ويجلس اثنان على رأسه ، ومثلهما على رجليه ، وينهال عليه اثنان ضرباً بالسياط حتى يفقد وعيه . فإذا لم يعترف بما يوجه إليه من اتهام أثقل بالحديد ، ثم تقلع أظفاره بالكلبتين ، ويكوى بالسفافيد المحماة بالنار ، ثم يخرج بعد ذلك للناس صورة مشوهة متداعية . . قد مسخها الهول والفزع ، وحطمها الإرهاب والعذاب . وهناك في سجون » . . . « يعيش نصف الشعب بتهم باطلة ، وهي سجون تفوق في فظاعتها ما يتصوره أي إنسان ، فهي قبور مظلمة خالية

من النوافذ . وفى غاية القذارة . ويعيش المسجونون فيها بين جيوش من الحشرات المؤذية . وليس للمساجين غذاء ولا كساء ، بل يعيشون مما يتصدق به الشعب الجائع عليهم . والقيود والأغلال من الأمور الضرورية . وتمضى عليهم السنين وهم يرسفون فيها ، فتتورم مفاصلهم وتتقيح — وهناك عدا القيود ، توجد الخشبة أو الحطبة التى لا يخلو منها سجن فى جزيرة العرب ، ولا تخلو هى من ضحاياها . وهى تشبه صارى السفن الشراعية ، ممدودة فى أرض السجن . وفى أعلاها ثقوب تدخل فيها رجلا السجين وتقفل عليهما فلا يستطيع الجلوس أو الوقوف بل يظل مستلقياً على قفاه كالمعلق لا يلامس الأرض إلا ظهره » .

هذه بعض فقرات من الكتاب تحدثنا حديث من رأى وسمع عن القسوة والإرهاب اللذين تفرضهما حكومات دينية على البشرية المعذبة هناك . وقد اخترنا أهدأ الفقرات وأرطبها حتى لا تحترق أعصاب القارئ ، وتتزلزل سكينته . وهو يحدثنا عن المستوى الفكرى لتلك الحكومات وشعوبها وعن السياسة المرسومة هناك لحرمان الناس من علم وثقافة فيقول فى صفحة « ٣٢ » : « وذات يوم كنت جالساً عند رئيس شعبة سياسية — فى إحدى هذه الحكومات — فطلب الرئيس مدير المدرسة فلما حضر دار بينهما الحوار الآتى :

مدير المدرسة : ماذا تأمرون يامولاى الرئيس .

رئيس الشعبة السياسية : أين جدول الدروس .

ثم يتناوله ويطالعه بإمعان ويقول :

— ما هذا ؟   — جغرافيا يامولاى .

— جغرافيا . . أما تعلمون أنها حرام ؟

— نحن يامولاى الرئيس لا نعلم الجغرافيا المحرمة . بل نعلم فقط القسم الحلال منها ، وهو الذى يعين على معرفة القبلة وأوقات الصلاة .

— لماذا لا تعلمون علم التوحيد عوضاً عن هذا ؟

— نحن نعلم القرآن وفيه توحيد وأخلاق وتربية .

— لكن كتاب « كشف الشبهات » كتاب جميل فى التوحيد .

ثم التفت إلى مدير المدرسة غاضباً ، وتناول القلم الأحمر ، وشطب كلمة « جغرافيا » من الجدول ووضع مكانها : توحيد ، كتاب كشف الشبهات » !

ترى هل سيصدق القارىء هذه القصة . إنها حقاً تكاد تكون أسطورة ، ولكم كنا نود أن تكون خيالا حتى لا نجد جماعات بشرية تضرب عليها هذه الجهالة الصارمة . . ولكنها لسوء حظنا حقيقة مؤكدة ، تؤكدها مهزلة أخرى نعلمها علم اليقين . فقد ألف رجل أى لا يحمل أية درجة علمية كتاباً حكم فيه بكفر من يقول بحركة الأرض ، وبالجاذبية ، وزعم أن الأمراض « عفاريت » تحتل الأجسام ، وذكر أنه هو نفسه قد أجلى بعض « العفاريت » بالضرب عن جسوم كانت مريضة فشفيت . . وأهاب بالمسلمين ألا يعلموا أولادهم الجغرافيا لأنها زندقة وضلال ، ثم رفع هذا الهذيان إلى الحكومة الدينية التى حرمت تدريس الجغرافيا فى مدارسها ، فتقبلته بقبول حسن ، وأمرت أن يمنح هذا المؤلف ، هذه الجمجمة الخرعة ، مرتباً شهرياً قدره أربعون جنيها مصريا — عدا هبات أخرى — تكريماً للعلم والعبقرية والنبوغ . . !

أربعون جنيها أو تزيد ، تقتطع من قوت الشعب ثم تمنح

مكافأة دائمة لأحد الذين يعملون على حرمانه من النور والحياة ..
وتقديراً لكتاب يخجل تلميذ إحدى المدارس الأولية عندنا أن
ينسب إليه .. !

ولنعد لكتاب « جزيرة العرب تتهم حكامها » ليحدثنا عن
اقتصاديات هذه الحكومات الدينية فيقول :

« ... وهناك تحتبس مرتبات الموظفين والجند وأرزاقهم عدة
شهور متوالية .. وليس للمرافق العامة أي نصيب يذكر .. ويستهلك
الحكام من الكماليات والضروريات مايعادل نصف الدخل العام .
ويذهب ربع الدخل هبات وأعطيات متنوعة المقاصد . ويوزع
الربع الباقي من الدخل العام على الموظفين، وعلى مرافق البلاد العامة.

ونحن من جانبنا نذكر نبأ نشرته الصحف في حينه، يدمغ تلك
الحكومات بالفوضى الاقتصادية المزرية . فقد سافر أحد كبار
أمرائها يوماً إلى أمريكا . وهناك قدم إلى الرئيس « ترومان » سيفاً
من الذهب الخالص، في غمد من الذهب الخالص أيضا وقدر ثمنهما
بعشرين ألفا من الجنيهات .. وطبعا أراد ترومان أن يرد التحية
بأحسن منها أو بمثلها .. فماذا كانت هديته ؟ إنها صورة له على
« كارت بوستال » لاتزيد تكاليفها عن عشرين قرشا . !

ويحدثنا كتاب « جزيرة العرب تتهم حكامها » كما يحدثنا كل
الذين زاروا تلك البلاد ، أنه ليس بها مستشفيات ولا أندية ثقافية
ولا مدارس تذكر .. وليس مرد ذلك الإمحال العمراني إلى عجز
مالي .. فقد رأينا كيف يمنحون الهدايا والمرتبات ، وكيف يعيش
كبراؤهم في ترف تتضاءل أمامه خرافات ألف ليلة وليلة ، ولكن
الأسباب ترجع إلى عقيدة الحكومة الدينية ، حيث ترى في مثل

هذه المنشآت هرطقة وضلالا .

وعلى الذين يرون فى هذا التفسير مبالغة منا ، أن يستمعوا للقصة الآتية : حدث أن تفشى وباء « الطاعون » فى أمة من تلك الأمم ، حيث راح يحصد الناس حصداً مروعا ، وعلمت حكومة أجنبية بالكارثة التى أحدثها الوباء الخبيث فعرضت على الحكومة الدينية أن توفد إلى بلادها بعثة طبية لإنقاذها ، فما كان جوابها إلا أن قالت « إن الطاعون رحمة من الله ورضوان ، ونحن لا نكافح رحمته ورضوانه » !

وفى هذا البلد السعيد ، دعيت طبيبة فرنسية لمعالجة إحدى زوجات بعض حكامه ، ولما غادرته إثر انتهاء مهمتها صرحت لوكالات الأنباء بأن نسبة الوفيات بين أطفال هذا البلد ٩٥ ٪ وأن هذا الشعب مهدد بالانقراض والاختفاء فى مدى مائة عام إن لم تتداركه حكومته المتوكلة على الله والناصرة لدين الله !

وحسبنا هذا القدر بعد أن اكتملت ملامح الصورة المفزعة التى يخوف الله بها عباده ، صورة الحكومة الدينية « موديل ١٩٥٠ » الحكومة التى تحرم تدريس الجغرافيا ، والتى ترى فى الطاعون رحمة لا تعالج ولا تكافح ، والتى تحبس نصف الشعب فى سجون تأنفها الحشرات ، والتى تجلد بالسياط عمال مطبعتها الحكومية لأنهم طالبوا مرة بزيادة أجورهم ، والتى جعلت من بلادها « سلخانات » بشرية ، تفوح منها زهمة الاضطهاد وريح العذاب ، والتى لا تعرف بلادها سلاماً ولا أمنا سوى سلام الموتى وأمن القبور .

ونكاد نسمع من يقول : إن بعض الحكومات القومية المدينة قد تقترف من وسائل التعذيب والبغى مثل هذا الذى

قصصته علينا ، وهذا حق . بيد أن الحكومة القومية التي تتبع سبيل البغي لا يمكن أن تبقى طويلا مهما حاولت تبرير بغيها وقسوتها لأن من ورائها رأيا عاما حراً قادراً على أن يزلزلها ولو بعد حين ومن ورائها كذلك قوى هائلة تشريعية ، وقضائية تستطيع أن تحرجها .

أما الحكومة الدينية مهما تكن مهذبة الأوضاع ، فالأمر كله لها ، لا معقب لحكمها ، ولا معارض لمشيئتها .

ومرة أخرى . . لا تحاجونا بعمر . . فإنكم ان تجدوا من طرازه سواه . .

إن المعارضة في الحكومات المدنية واجب وطني وأمانة قومية ووظيفة سياسية يقدمها الدستور ، ويقوم بخدمتها القانون ، ولزعيمها في البرلمان من الحقوق والاعتبار مثل ما لرئيس الحكومة ورئيس البرلمان . بينما هي في الحكومة الدينية جريمة وكفر — ومهما تظاهرت بمنحها شيئا من التسامح الشكلي ، فإنها تضمر إزاءها تعصبا فعليا تستمده من غرائزها ومبادئها .

ثم إن الحكومة القومية لا تجمع مساوىء الحكم الأخرى التي تتميز بها الحكومات الدينية من جهل ورجعية وجمود — لأنها لا تتحد دائماً وتسير مع الحياة ومع التطور دون أن تشد بحبال من مسد إلى تقاليد قديمة جامعة . لطالما أسائل نفسي عن مصير مصر لو أنها قضت هذه الحقبة من حياتها في ظل حكومة دينية . . ؟

أي انحطاط كان سيجعل منها مسخاً شائهاً ، وأية لعنة كانت ستحيق بها وتجعل منها نسخة أخرى من تلك الطبعات الرديئة التي رأينا بعضاً منها . لقد كان من المستحيل أن تزدهر حياتنا الفكرية والوجدانية والعمرانية هذا الازدهار يعكس علينا حيويته وجماله .

وكان من المستحيل أن ينبغ من بيننا فى الأدب والعلم والفن والصحافة — أولئك الذين نبغوا فى ظلال الحكم القومى .

وكان من المستحيل ان نظفر بهؤلاء الرواد الأحرار من الكتاب والمصلحين الذين لا نسمع اسم أحدهم أو نقرأه حتى تنساب فينا أحاسيس الحرية والفضيلة والحب، ومشاعر المعرفة والسمو والجمال .

لم تكن المرأة ستبلغ هذا الذى بلغته من الثقافة . واستواء الشخصية ، والكمال : لأن المرأة فى منهج الحكومة الدينية مجرد حلس ومتاع . ولم تكن الحرية الشخصية ستظفر بما ظفرت به من حقوق — لأن الحكومات الدينية تخافها وتضرب على شعوبها ستاراً حديدياً من الجاسوسية والإرغام . ولم تكن قافلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ستسير ، لأن الحكومة الدينية تمثل التقاليد التى لا تتغير ولا تسير . وتعلم أن كل تقدم يصاحبه تدهور فى قوتها وقيمتها . وشعارها الخالد : ليس فى الامكان أبدع مما كان . !

رجل الدولة .. ورجل الدين :

ما هى وظيفة الدولة ؟ وما هى وظيفة الدين ؟

أما وظيفة الدين فقد ذكرنا من قبل أنها الهداية والإرشاد إلى أنبل ما فى الحياة من معنويات وفضائل ، وتبليغ كلمات الله التى تهدى إلى الحق والفضيلة والصلاح، والعمل على تنقية النفس الانسانية وتجديدها باستمرار حتى تظل مرآة صافية تنعكس عليها أخلاق الله بالأمر الذى دعانا إليه الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله :

« تخلقوا بأخلاق الله . إن ربى على صراط مستقيم »

بقى أن نعرف وظيفة الدولة — وهى رعاية المصالح المدنية للمواطنين بتنظيم معيشتهم ، وإقرار النظام بينهم ، وتوفير أسباب

الحياة لهم من علم وصحة وحرية ، والمحافظة على سلامة الوطن من أى عدوان خارجى ، وفق أحكام قوانين الدولة .

ومن المقابلة بين الوظيفتين – وظيفتى الدولة والدين – نستطيع أن نرى الفارق الكبير بين اختصاص رجل الدولة ، واختصاص رجل الدين ، ونرى أيضاً الفارق بين وسائل كل منهما

فاختصاص رجل الدولة . حماية القانون وتنفيذه لصالح الأمة. ووسيلته لذلك الإكراه والعقاب بالنسبة لكل مواطن لا يحترم قانون دولته ويطيعه . واختصاص رجل الدين . العناية بالنفس الإنسانية كيما تظل فاضلة وثيقة الصلة ببارئها . ووسيلة الوعظ والإرشاد والاقناع .

وإذن فهل يستطيع رجل الدين أن يصير رجل دولة ؟ أى يصبح من حقه استعمال الإكراه وإنزال العقاب ؟

لقد أجاب الله على هذا بقوله الكريم : « لا إكراه فى الدين » وأما قوله : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله » فهو حكم خاص بحالة الاعتداء الخارجى المسلح . بدليل قوله تعالى: «فإن قاتلوكم فاقتلوهم» . وقوله : « ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين»

وبدليل أن الرسول لم يكن يكره أى بلد يفتحه ، على الإيمان والارتباط بأوامر دينه ودعوته إذا هم دفعوا ضريبة الحراسة .

فلو كانت القوة أو الإكراه وسيلة للإيمان والدين – لفرض عليهم إذن أن يؤمنوا وهم كارهون . ومن هنا يصبح منطق رجل الدين غير مستساغ ولا مقبول إذا هو طالب بالدولة ليخدم الدين وينشر مبادئه.

لأن وسائل الدولة من عقاب وإكراه لا يمكن أن تحمل الإنسان على عقيدة معينة . وهى كما يقول « تمستيوس » لا تنتج إلا اعترافات

يحدوها الرياء والنفاق ، ولا تثبت المبادىء الدينية ، والفضائل المثلى ، إلا بالتفصيل والاقناع ، لذلك فإن الوحي لم يحاول أبداً أن يفرض حقائقه على الناس لعلمه أنه لا جدوى من هذا الإلزام إلا إذا اقتنع العقل بالموعظة الحسنة ، والمنطق الوئيد .

قد يقول رجل الدين : أريد أن أكون رجل دولة وحكومة ، لأحمى الدين من الملحدين الذين يشككون الناس فى حقيقته ، ويضائلون من قيمته ، وينشرون فلسفات إلحادية جامدة .

ولكن هذه الحجة لا تبرر قط أن يصير الدين دولة — وهى تحمل بين طياتها المحاولة نفسها التى قلنا إن الدين يبرأ منها وهى فرض الإيمان بالإكراه والبطش .. إذ ليس من اليسير أن تطالب الإنسان الإيمان بفكرة أو عقيدة وقد سلبته حق بحثها ومناقشتها واختيارها .

وإذن فقبل أن تطالبه بالإيمان لابد أن تمنحه من الحرية ما يمكنه من إيمان مدروس رشيد .

إنه لا إيمان بغير اختيار ، والعقاب لا يغير العقائد ، ولا يمكن أن نفرض الهداية بقانون ، لأن الأمر سيكون ، كما قال « جون لوك » ، « إما أن يصاحب القانون عقاب المخالفين أو لا يصاحبه . فإن كان بغير عقاب فإنه يفقد نفوذه » ، « وإن يكن الثانى . فمعنى هذا أن الإيمان الذى يراد فرضه عاجز عن الاقناع » .

وما دام الإلحاد فكرة باطلة مزعزعة الوجدان والبرهان . فهل تعجزنا عن دحضها بالمنطق والقول ، حتى نذهب ونلتمس لأصحابها التعذيب والتنكيل ؟

هذا ، وإن الحكومة القومية تحمى عقائد الدين وتصونها ، ولكن بوسائلها المعقولة ، التى يحبذها الدين وينشرح لها قلبه ، والتى

تعتمد على الإقناع ، وتحترم حرية الفكر وحرية الضمير . لطالما كان الإلحاد تهمة تسخو الحكومات الدينية على كل عبقري تخشى عقله ، وتخاف ذكاءه .. ومانبأ ابن رشد مفخرة الإسلام المفردة بغائب عنا : فقد نفاه الخليفة الأندلسى ، وطارده رجال الدين مطاردة عنيفة بعد أن خلعوا عليه كل ألقاب الزندقة ، وأوسمة الإلحاد !

فإذا أراد رجل الدين الصادق أن يخدم وطنه ودينه ، فليبق مكانه مبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجا منيراً .

والآن :

لعلنا نكون قد وفقنا فى عرض وجهة نظرنا هذه .. وأتحنا للآخرين فرصة التفكير فى موضوعها من جديد .

وإنا لندعو كل مواطن ، قلبه جميع وروحه حر ، أن يناقش هذا البحث بفكر غير متحيز ولا متعصب ، وأن يبحث فى ضوء العقل والتجربة أمر الحكومات الدينية ، فقد يهديه بحثه إلى كشف مساوىء أخرى لها لم نفطن إليها . وقد يؤمن معنا أن إثمها أكبر من نفعها ، وأنها ، وقد جعلت شعارها : أعتقد ما أعتقده وإلا قتلتك ، تذيب شخصية الأمة ، وتشيع فى المجتمع الخوف والانحطاط ، وأنها كالنبات الطفيلى ، تستل الحياة مما تستمد منه حياتها — وهو الدين . إن أجل خدمة نؤديها للدين ، هى أن نجعله قريباً من قلوب الناس ، عميقاً فى نفوسهم ، ونطعم الدولة والمجتمع بروحه الحى ، ومعنوياته الفاضلة — لا أن نأتى بحكومة تستغله فى تقديس ذاتها ، وتبرير أطماعها ، واستكراه الناس لجبروتها .

وأجل خدمة نقدمها للوطن — هى أن نعمل بكل وسيلة مستطاعة لتنمية القومية وتكتيلها ، والصعود بروحها ونظمها إلى

قة الرسوخ والاستقرار . وإن أمام الشباب الراغب فى خدمة بلاده ميادين ثلاثة تستعجل العاملين وتناديهم إليها :

الخدمة الدينية — لرفع مستوى النفس الإنسانية وإتمام نورها

الخدمة الاجتماعية ـ لرفع مستوى الضمير الاجتماعى واحترام حيويته .

الخدمة السياسية — لرفع مستوى الوعى والحكم ، وجعل السياسة خدمة لا حرفة .

ولن نستطيع أن نجيد إحدى هذه ، إلا إذا انفردنا لها وركزنا كل حياتنا وجهودنا فيها .

أما الذين يظنون أنهم يقدرون عليها جميعا ، فإنهم يجهلونها جميعا .

فلنختر لأنفسنا المجال الذى يتخصص فيه نشاطنا .

خدمة الدين ، عن طريق الدعوة والإرشاد .

أو خدمة المجتمع ، عن طريق الخدمة الاجتماعية بوسائلها المعروفة

أو خدمة الدولة ، عن طريق السياسة السافرة الرشيدة التى تمثل منهجا مرسوما . وفكرة ذات موضوع .

ومرة أخرى — أذكروا أن الدين يجب أن يظل كما أراده ربه نبوة لا ملكا ، وهداية لا حكومة ، وموعظة لا سوطا .

وإن فصله عن السياسة ، وتحليقه فوقها ، خير عامل على بقاء نقاوته وطهره ونفعه .

وإن فصله عن الدولة ينجيه من تحمل تبعات أخطائها ومظالمها ، ويحفظ له فى نفوس الناس ودا مكينا ، وذكرا باقيا ، واستجابة وتلبية .

وقبل أن نغادر هذا الحديث ندعوكم لأن تصلوا معنا من أجل تلك الشعوب المعذبة الضريرة . التى تعيش هناك فى بلاد الجوع ، والخوف ، والحكومات الدينية .

الرئة المعطلة

« إنما النساء شقائق الرجال ، ، لهن مثل
الذى عليهن بالمعروف » .

(محمد رسول الله)

منذ بضعة أعوام ، كنا نتلق العلم على شيخ فاضل – رحمه الله – وكان يفسر سورة « المزمل » ولبث فى تفسيرها زمناً طويلا ، بيد أنه مكث زمناً أطول عند هذه الآيات الكريمة : « وذرهم والمكذبين أولى النعمة ومهلهم قليلا . إن لدينا أنكالا وجحيما . وطعاماً ذا غصة وعذاباً أليما . يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال كثيباً مهيلا » ظل يفسرها بأسلوب وعظى فياض حتى قضى شهرين كاملين ولما يبرحها . .

وفى أثناء درس من تلك الدروس وقف أحد الطلاب وقال للشيخ :
– متى نغادر هذه الآيات ؟ فأجابه : عندما تغادر نفوسكم مكانها .

وكانت لفتة أدبية من الشيخ لها أثرها ومغزاها ، فهو لا يريد أن يغادر هذه الآيات المرجفة حتى تزحزح نفوساً عن مكانها ، وتذهب ببعض ما فى القلوب من ظلمة وقساوة . .

ذكرت هذه الواقعة المؤنسة عندما أردت أن أكتب عن حقوق المرأة السياسية أو الإنسانية ، كما أحب أن أسميها ، إذ تصورت شفاهاً كثيرة ترتعش بهذا السؤال :

– متى تنتهون من الحديث المكرر المعاد عن المرأة وحقوقها ؟
وجوابنا عليهم :

– عندما تنتهون أنتم إلى الاقتناع بأنها إنسان ، لها مثل ما للإنسان من حقوق كما أن عليها مثل الذى عليه من تبعات ،

وإلى أن تبلغو هذه النهاية السعيدة المشرقة ، وتخافتوا من ضوضاء الجدل ، وصياح الاستنكار ، سيظل الذين يدركون ما فى ممارسة المرأة لحقوقها من مغانم كثيرة ، يتحدثون ويتحدثون . . حتى يتبين لهم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر .

والآن .. ولماذا ؟

وهذا حديث نسوقه فى إيجاز عن قضية المرأة المصرية ، وإنه لمن توفيق الله وأنعمه أننا لم نعد إذ نتحدث عنها نطالب بحقها فى الثقافة والعلم ، فقد كسبت هذا الحق لنفسها ، وبدأت الطلائع تتدفق كالنور المذاب حاملات معرفة المعاهد وثقافة الجامعات ليفدن بها بلادهن الظمأى إلى جهدهن وجهادهن .

نعم ، لم نعد بحاجة إلى المطالبة بتعليم الفتاة ونحن نبصر كل صباح تلك الرءوس المرتفعة التى تشق شوارع القاهرة ، والمدن المصرية ، كأنها شموع مضاءة ، تلقى وهى فى طريقها إلى معاهد العلم نوراً كاشفاً على ذكرى أولئك النفر الخالدين . قاسم أمين ، ومحمد عبده ، وسعد زغلول ، وهدى شعراوى ، الذين شادوا فوق كثبان الرجعية المنهارة ، نهضة المرأة المصرية النامية ، بعد أن فضوا عنها قيودها ، وجعلوا لها من الجهالة والانحطاط مخرجا .

سنتحدث إذن حديثاً مباشراً عن حقوق المرأة السياسية التى يتساءل بعض الناس عن قيمتها وفائدتها لمجتمع لم يحسن رجاله حتى اليوم ممارسة حقهم الانتخابى — كما يتساءلون عن إمكان تحقيق ذلك ، وللمجتمع دينه وتقاليده اللذان يقفان دون تمرس هذه الحقوق . وكما يتساءلون . وما أكثر تساؤلهم ، عن وظيفة المرأة التى خلقها الله لها ، وهى رعاية البيت وتربية الأولاد . من سيقوم بها بعد أن تصبح هى ناخباً ونائباً ، ووزيراً .

وهى أسئلة تدل على أن أصحابها من السذاجة بحيث لا ينبغى أن تكون معارضتهم واستنكارهم عائقين عن تحقيق هذا الهدف المفعم بالاحتمالات الحسنة النافعة .

عندما ظهرت أول دفعة من المحاميات امتدت موجة استنكار من المتزمتين لم تلبث أن انحسرت عندما رأوا أن اشتغال المرأة بالمحاماة لم يجرح كبرياء التقاليد ، ولم يصب الفضيلة بسوء .. ومن قبل ذلك تكررت نفس التجربة عندما ظهرت الطليعة الأولى من المعلمات، والكاتبات ، بل والطبيبات والممرضات .

وإن كتاب « تطور النهضة النسائية فى مصر » للدكتورين : درية شفيق ، وابراهيم عبده . ليحدثنا عن المشقة والحرج اللذين صادفهما « محمد على » عندما أراد أن يفتح مدرسة للمولدات . فاضطرته التقاليـــد وحماتها . أن يشترى عشراً من الجوارى السوداوات ليتعلمن فن الولادة بإشراف كلوت بك . لأنه لم يكن مسموحا للفتيات يومذاك أن يتعلمن حتى ألزم الثقافات لهن — وكان مصدر هذا الحرمان والتحريم ، التقاليد ، والفهم المغلوط للدين . . ولقد اخترت هذا المثال بالذات ، لأنه كاد يتكرر فى العام الماضى أى بعد مرور قرن من الزمان . إذ قام وزير خطير . ففكر وقدر . . ثم نظر . . ثم عبس وبسر . . ثم أصدر أمره بحرمان الفتاة المصرية من السفر فى بعثات علمية إلى خارج البلاد . مع أن ثمة من المعارف مالا يمكن أن نظفر به فى بلادنا وجامعاتنا ، كما أننا لا نملك حق منع فتاة من الطموح العلمى ، والتماس المعرفة فى كافة مواردها إلا إذا جاز لنا حرمان الفتى من هذا الطموح .

يقولون حسب البنت أن تتعلم الثقافة الخفيفة ، وتجيد التدبير المنزلى ، وتطريز الثياب .

وهذه القناعة فى الواقع بعض أعراض مركب النقص والشعور بالدونية الذى يجعلنا من أصحاب الهمم الهزيلة الضحلة التى لا تفوز

بالرغبات الكبيرة ، والآمال الشامخة .

وإلا فلماذا لا يخرج من بين فتياتنا أمثال مدام كورى ؟ وهل إذا شاءت إحداهن أن تكونها ، ثم ذهبت تلتمس وسائل ذلك عند قمم الثقافة بهاتيك البلاد ، نمنعها نحن من هذا الحق ، ونهزأ بطموحها المتسلق الجرىء ، هكذا حاول وزير معارف مسئول ، أن يصنع ، ومتى ؟ فى منتصف القرن العشرين ! ويحدثنا أيضا كتاب « تطور النهضة النسائية » عن الحيلة التى لجأ إليها فيلسوفنا الأعظم لطفى السيد باشا ليسر دخول الطالبات جامعة فؤاد يوم كان مديراً لها ، إذ أصدر إلى سكرتيرية الجامعة تعليمات تقضى بتقييد إسم كل طالب يحمل شهادات تؤهله للتعليم العالى دون إشارة إلى جنس الطالب ، وبهذه الطريقة سار الأمر من غير صعوبة فى البداية وقبلت الفتيات فى الجامعة .

« وفى سنة ١٩٣١ ظهرت صورة للدكتور طه حسين بك (باشا) فى نادى الجامعة وعن يمينه ويساره الطلبة والطالبات جلوساً يتناولون الشاى ، وقامت القيامة لهذه الصورة البريئة التى تضرب المثل للأبوة فى وجود العميد مع الطلبة والطالبات ، واتخذت الصورة تكأة يتخلص بها الرجعيون من طه حسين ولطفى السيد » .

« وفى سنة ١٩٣٧ أبدى بعض الطلبة رغبتهم فى فصل الفتيات عن الفتيان فى الجامعة ، وأيدت الصحف هذه الرغبة . . ثم ظهرت بعض العناصر الرجعية فى عهد مجلس الوصاية وهاجمت الجامعة مهاجمة شديدة ، ودعى البعض إلى التظاهر فى الشوارع والهتاف بألفاظ نابية لا تليق . . »

ونحن نختار هذه الأمثلة أيضاً لنقابلها بما حدث منذ عام . إذ وقف وزير الزراعة من خريجات عالمات يحملن من المؤهلات مثلما يحمل

معاليه . موقفا انطوى على كثير من الإنتكاس وسوء التقدير .

وفى هذه المقابلات ، والمفارقات ظاهرة عجيبة هى التى سقنا من أجلها هذه الشواهد والأمثلة .

فنحن نلاحظ خلالها أن التحرش بحقوق المرأة ونهضتها كان فى الزمن الأول يأتى من أدنى . لا من فوق . أى من بعض طوائف الشعب من الجاهلين . والمتزمتين ، والجامدين من رجال الدين .

أما اليوم فقد بدأ يجىء من فوق . أى من بعض وزراء الدولة وكبار رجالها المسئولين هذه واحدة .

والدلالة الثانية لتلك الظاهرة — هى أن حقوق المرأة المصرية لاتزال حتى اليوم . وبعد ما أظهرته من براعة وتفوق فى كل عمل مارسته . بغير ضوابط وقوانين تؤمنها وتحميها . وتكفل لها وسائل الرسوخ والنماء ، رغم أنها إنسان . ومواطنة . ولو أردنا تعريفها فإننا نقول : « مواطن مصرى له حقوق وعليه واجبات » هذه ثانية .

والدلالة الثالثة . . هى ذلك العبث الحكومى الذى اتخذ من قضية المرأة غرضه وميدانه . فبجرة قلم يركلها وزير إلى الوراء مائة عام . . وذلك القانون المتناقض الذى كان منذ عام واحد يمنح بعض المصريات المنحرفات بطاقات يمارسن بها الدعارة والبغاء . ثم يحرم المصريات المثقفات من بطاقات يمارسن بها حقاً مشروعاً هو الاقتراع . والذى أباح للمرأة أن تكون محامية ، وحرم عليها أن تكون قاضية ، رغم إفتاء شيخ إسلام سابق هو الأستاذ الأكبر الإمام المراغى بجواز ذلك شرعاً .

والذى أباح لها أن تكون أستاذة ، وناظرة ، ومفتشة . . ثم استكثر عليها أن تكون نائباً ، أو شيخا بالبرلمان .

صحيح أن هذا كله آت لاريب فيه . . وكل آت كما يقال قريب والمرأة المصرية تؤمن بذلك إيمانا حملها على الصبر . والحكمة والاتزان . . ولكنها اليوم ؛ وأمام هذه النكسة التي جاءت من فوق ، وأصبح محتملا أن تتكرر مرات ومرات . . لم تعد تطيق البقاء خارج الأسوار . . في منفى المنبوذين ولم تعد تقبل أن تقرر مصايرها في غيبتها .

ويقضى الأمر حين تغيب تيم ولا يستأذنون وهم شهود

وكذلك لم تعد تأنس للوعود الكثيرة التي تسيل عذوبة ونفاقا وتنضح رقة وكذبا . . وصار من حقها أن تصيح في وجوهنا قائلة :

إن صدقا لا أحس به هو شيء يشبه الكذبا

ومادام مصيرها قد أمسى معلقا بأهواء الحاكمين ، ونزعاتهم الشخصية — فقد وجب أن تشترك فوراً في البرلمان وفي الحكم كي تساهم في تقرير مصايرها ، وحماية كيانها ، وكي تعمل بما تمليه غريزة المحافظة على الذات حتى تنجو من طوفان الرجعية قبل أن يطغى على معالم كفاحها ونهضتها — فليس أحد مثلها يستطيع التعبير عن ذاتها وتفهم مطالبها والدفاع عن مصالحها وإن أفق الكثرة الغالبة منا — نحن الرجال — لأضيق من يتسع لإدراك قضيتها . لأننا لا ندرسها في ضوء مطالبها الحيوية وطبيعتها الإنسانية . . بل نستعرضها دائما في ظلام العقد النفسية ، والرواسب العصبية التي تغص بها شخصياتنا . وأن انحصار خواطرنا في المرأة . والتهيب من كل محاولة طيبة تبديها . لدليل على اكتظاظ نفوسنا بتلك العقد الخبيثة التي تلق في روعنا أنه لا إصلاح ولا رق ولا فضيلة إلا بإذلال المرأة وإهدار حقها . وإكراهها على أن تعيش ضريراً

لاترى النور ولا الحياة . ولكى نقتنع بأن المرأة على حق إذا هى لم تأمن على مصالحها سواها . . فلنستمع للسيدة « إنجى أفلاطون » تحدثنا فى كتابها القيم « نحن النساء المصريات » عن المؤامرة السافرة ضد المرأة ، وتحيز الرجل لنفسه تحيزاً ظالماً .

« . . فالقانون المصرى يبيح الخيانة من جانب الرجل بشرط واحد فقط . هو أن يخوضها فى غير بيت الزوجية — وأرض الله واسعة . . ولنترك القانون نفسه يتحدث وكأنه حين يتلو أحكامه يتوارى خجلا من أنانية الرجل الصارخة . فالمادة « ٢٧٤ » من قانون العقوبات تقول : « المرأة المتزوجة التى ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لاتزيد على سنتين » . وهذا شىء جميل فالقانون يأخذ الفاسدة من النساء أخذاً عنيفاً رادعاً . وأما الفاسد من الرجال فهو الذى تعنيه المادة «٢٧٧» حين تقول :

— كل زوج زنى فى منزل الزوجية . . يجازى بالحبس مدة لاتزيد على ستة شهور .

إذن فالفاسد من الرجال — فى عرف القانون — ليس الزانى فى أى مكان وإنما من يذهب به الفجور إلى حد ارتكاب فعلته فى منزل الزوجية . أليست أرض الله واسعة ؟ .

ولكن الأمر لايقف عند هذا الحد . فالفاسدة من النساء تواجهها عقوبة الحبس مدة قد تصل إلى سنتين . أما الفاسد من الرجال — بل الفاسد الفاجر الذى ذهب به الفجور إلى ارتكاب الزنا فى منزل الزوجية — فالعقوبة التى تواجهه لاتتجاوز ستة شهور هل نبالغ حين نقول إن القانون المصرى يبيح للرجل الزنا بل يشجعه ويحبذه؟

ثم نقلت المؤلفة المناقشة التى دارت فى مجلس النواب فى أثناء

عرض هذا القانون . وإنك لتشعر وأنت تتلوها بالخجل الذى شعر به بعض النواب المحترمين الذين عارضوا القانون يومذاك أمثال الأساتذة مكرم عبيد باشا وإسماعيل سليمان حمزة وزهير صبرى .

ولو كان ضمن أعضاء البرلمان الذى نظر هذا القانون نساء لاستطاعت إحداهن أن تصرخ فى وجوه النواب قائلة : إن الله — أيها السادة — عند ماشرع عقوبة الزنا لم يفرق بين الرجل والمرأة فقال : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » وجعل عقوبة الزوجين إذا خان أحدهما أو كلاهما أمانة الزوجية واحدة . فمن أين لكم هذا التمييز الذى جعل عقاب الزوج المنحرف أياما يقضيها فى السجن ، أو عشرة جنيهات يدفعها غرامة . . بينما تسجن الزوجة المنحرفة حولين كاملين ؟

وحدوا العقوبة بين الاثنين عسراً أو يسراً وإلا فأنتم ظالمون .

بل أكاد أثق بأن النساء لو شهدن عرض هذا القانون لطالبن بعقوبة أشد وأعنف من السجن سنتين ولكن بشرط أن يستوى فيها الرجل والمرأة . أفليس من الانصاف إذن أن يتاح لنصف الأمة فرصة الدفاع عن نفسه ، بل والدفاع عن الفضيلة التى أثبت الرجال أنهم بمفردهم غير قادرين على الدفاع عنها . . ؟

وهناك مظهر آخر لإهدار حقوق المرأة ، والتفنن فى ظلمها ، تنقله لنا أيضا السيدة « إنجى » فى الصفحة الحادية والعشرين من كتابها :

« قدمت وصفية سيد أحمد شرف أمام محكمة الجنح بتهمة اعتدائها على زوجها بالضرب ، وفى الجلسة سألها القاضى عن صحة التهمة المنسوبة إليها فأجابت :

— نعم لقد ضربته دفاعا عن نفسى أمام ضرباته . فقد كان

مسلحا بأداة صلبة أراد أن يحطم بها رأسي . فاضطررت إلى ضربه لأتفادى الموت على يديه .

ودافع محامى الزوجة دفاعا طويلا ، وأقام الحجج والبراهين على ضرورة المساواة بين الزوجة والزوج فى الحقوق والواجبات ولكن المحكمة لم تشاطره هذا الرأى ، وقضت بأن للزوج الحق فى تأديب زوجته جسمانيا وضربها وأدانت الزوجة فحكمت عليها بالحبس شهرا مع إيقاف التنفيذ » ا . ه

لمثل هذا تريد المرأة أن تمارس حقها السياسى . لترفع الإصر والأغلال التى عليها ، وتقضى على الفوارق الظالمة المتعسفة التى تفصل بين شطرى الأمة من رجال ونساء . فهل هناك موانع صادقة تحول بينها وبين ماتريد ؟ سننظر . .

منطق الطابور الرجعى :

إن رجال الطابور الرجعى يلوحون فى وجه الحقوق النسائية بالدين تارة ، وبالتقاليـــد تارة أخرى ، أو بهما معاً . هذا عدا ما يسمونه بالخروج عن الوظيفة الأصلية التى خلقت المرأة لها . وهى المنزل . وإنه لمن سوء الحظ أن ترانا مضطرين لإنفاق الوقت فى محاجة هذه الأوهام وتفنيدها — ولكننا نخطىء كثيراً إذا استرسلنا معها فى الجدل والنقاش — لذلك نكتفى بوقفة سريعة معها .

أما موقف الدين من حقوق المرأة فإنه يتعب المعارضين ويخذلهم . ورغم أن الإسلام بعباداته وتطبيقاته يقف بجانبنا ، ويبارك وجهة نظرنا فى هذه القضية ، إلا أننا نستحى أن نقحمه فى مسألة نفض يده منها بعد أن بارك كل تطور فاضـل رزين يطرأ عليها ، لذلك نكتفى بأن ننثر على أسماعهم هذه الأسئلة : هل تعلمون أن النساء

كن يجتمعن مع الرجال فى مسجد رسول الله . . وأن مناقشة فى «موضوع جنسى» دارت علنا ذات يوم بين الفريقين، ورسول الله مثيرها وشاهدها ؟

وهل تعلمون أن امرأة انشقت عنها الصفوف فى المسجد يوم كان عمر يقدم مشروع قانون لتخفيض المهور وتحديدها . وبعد إبدائها رأيها فى جرأة وحصافة سحب أمير المؤمنين مشروعه وهو ينحنى إعجاباً بهذه السيدة ويقول : أصابت امرأة ، وأخطأ عمر ؟

وهل تعلمون أن كارثة كادت تودى بحياة الإسلام وتزهق أنفاسه يوم الحديبية ، حين أبى أكثر المسلمين أن يصالحوا قريشاً ويتحللوا دون أن يحجوا . . لولا رأى انبثق من فكر امرأة . . إذ دخل الرسول على أم سلمة غضبان أسفا ؛ فلما أشارت عليه وأنفذ مشورتها ، التأم الصدع ، واستمع الجمع ، واستجابوا لأمر الرسول الذى عاد لصاحبة الرأى جذلان فرحا يقول :

«حبذا أنت يا أم سلمة، لقد نجا المسلمون بك اليوم من عذاب أليم»؟

هل تعلمون هذا وأضعافه معه ؟

إذن فلا تقولوا : إذا كانت أموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها . . فإن فى النساء من أنقذت عمر من إمضاء قانون مجحف، وفيهن من حسمت فتنة عاصفة وأنجت المسلمين من عذاب أليم !

يقولون : ليس للمرأة حقوق سياسية، لأن الله يقول : «الرجال قوامون على النساء» . ومعنى هذا أنها دون الرجل فى البيت ، وفى المجتمع ، وفى الدولة . . وهو تأويل لا يقدر عليه سواهم — بيد أن معنى الآية واضح جلى ، ولا يحتمل كل هذا الالتواء والاعتساف فهى لا تعدو أن تكون تزكية لسلطة الرجل فى الأسرة ، وامتيازا

عائلياً يمنحه الرجل نظير ما يحمله من تبعات . بدليل قوله تعالى فى نفس الآية : « وبما أنفقوا من أموالهم ... » .

والآية الكريمة تشبه فى الدلالة قولنا : « البرلمان قوام على الحكومة » . فهل يدل هـــذا التعبير على أن الحكومة ليس لها حقوق تمارسها ؟! على أن هناك حجة حاسمة تغنينا عن كل حجة ودليل — هى ذلك التفويض المطلق الذى منحه الدين للناس حين قال الرسول : « أنتم علم بشئون دنياكم » . أليست هذه الحقوق السياسية من شئون الدنيا ؟

نعم — ونحن إذن أحرار فى اختيار الوضع الذى يحقق منفعتنا الاجتماعية ، ولا يجعلنا بين العالم سخرية وهزوا .

ويحتجون بالتقاليد والفضيلة .. فما هى هذه التقاليد ، وهذه الفضيلة !

لقد سبق أن ناقشنا هذا المنطق المرتجف فى عدة مقالات نشرتها مجلة « بنت النيل » مشكورة . وقلنا فى إحداها ، تحت عنوان « الرذيلة .. فى ثوبها التنكرى ! »

هل صحيح أن الغيرة على الفضيلة والتقاليد ، هى التى تحفزنا إلى مقاومة التطور ، والكيد للمرأة ؟ إن يكن ذلك كذلك ، فما أحوجنا إذن إلى تحديد معنى الفضيلة والرذيلة ، ومعرفة مدى ما يجب على الأمم أن تقدمه للتقاليد من طاعة وولاء .

إن الفضائل الاجتماعية والقيم العليا التى تنظم حوطاً حياة المجتمع وتناط بها وجهته . ليست التى يرتضيها فرد ، أو جماعة من الناس ، وتلائم تفكيرهم وإحساسهم . بل هى التى تنسجم مع القاعدة ... وتسمو عن الشذوذ . والقاعدة هنا : هى التطور ، والشذوذ : هو الرجعية والانتكاس .. فكل زحف إلى الوراء مهما يتسم بحسن

النية وسذاجة القصد ، ليس سوى رذيلة فى ثوب تنكرى خداع .
وليس هناك إثم أشد ، ولا خطيئة أفحش من مقاومة التطور ،
وإخضاع مستقبل الأمم لجهلها القديم .

ذلك أن التطور إرادة الله ، وروح منه . وما مثل الذين
يحاولون مقاومته إلا كباسط كفيه إلى الشمس ليقفها عن المسير !!
والإسلام كما ينبغى أن يفهم . لا يناوىء التطور ولا يخاصمه . . .
وما نسخ القرآن بعضه بعضا ، وتبدل بعض آياته وأحكامه إلا لفتة
علوية تكشف عن جلال هذا التطور ، وضرورته للناس وللحياة .

وأما التقاليد ، فليست سوى مظهر اجتماعى الأمة .. وليست
قواعد ومبادىء خالدة أبدية تخضع لها ، وتصدر عنها فى كافة عصورها
وأجيالها . . وهى دائبة التغير والتبدل . وتغير الشىء معناه خروجه
عن ذاته — وإذن فليس للتقاليد ذاتية أبدية تستحق الولاء والتقديس
ونحن الذين نخلقها ونصنعها ، فلا يليق بنا أن نعبدها كما تعبد الأصنام .

أما تصورهم أن ممارسة المرأة حقوقها الدستورية سيحول بينها
وبين رعاية المنزل والحياة الزوجية ، فهو تصور مضحك — وكأنما
حسبوا أن كل امرأة من الاثنى عشر مليونا ، سوف تصبح عضو
برلمان ، وأن مجرد مباشرتها هذه الحقوق سيسلب منها خصائصها
فلا تصلح بعد أن تكون زوجا لبعل ، أو أما لولد ، أو ربة لبيت !

المصفدات فى الأغلال :

لقد انطلق نساء العالم من السجن البغيض الذى كن يعشن فى
ظله وظلامه . . حتى نساء الدول الناشئة . والتى تدين بديننا ،
وتقاليدها مثل تقاليدنا — نفضت عن نسائها ما كن يتلفعن به من
أسمال الرجعية والبلى . . فهذه هى باكستان ، ترسل إلى أضخم

منظمة عالمية — هيئة الأمم المتحدة — مندوبة لا مندوبا . هى السيدة « شايست أكرم الله » .

وتلك « أندونسيا » تختار لوزارة الشئون امرأة فتبدى فى وزارتها نشاطا فذا وتفوقا بعيد .

ولقد رأيت صورة لجيش النساء فى « باكستان » وهن يتدربن فى ساحة التدريب على كل أعمال الجيش ، فرأيت منظراً يخطف الأبصار ويبهر الأنفاس . ولم يبق فى الدنيا سوى نساء مصر ، ونظائرهن من نساء بعض الدويلات التافهة التى لا تقع عليها العين فى زحام الحياة .. محرومات من حقوقهن المشروعة .. فمنذ عام ١٨٩٣ واعترافات الدول بحقوق نسائها تتتابع وتنثال انثيالا متداركا ..

فانجلترا وأمريكا وروسيا وفرنسا والهند وبلجيكا وأستراليا وفنلندا والنرويج والدانمارك وأندونيسيا وهولندا وباكستان والتشيك والنمسا والمجر واليونان وأفريقيا الجنوبية وسوريا . . .

كل هذه الدول التى لا تعيش وراء « جبل قاف » ولا فى بلاد السند والهند . . بل على الكوكب الذى « يتشرف » بحملنا فوق ظهره .. قد مكنت المرأة من حقوقها كمواطن وكإنسان ، ووضعت عنها أغلال التقاليد والجهالة .

ولقد آن للمصفدات فى الأغلال عندنا أن ينطلقن ، وآن للرئة المعطلة أن تؤدى دورها ، ليتنشق المجتمع بها أنفاس الحياة .

إن حرمان المصرية من حقها الإنسانى ، حرمان للمجتمع من فرصة نابضة جديرة بأن تجعله راقياً وعظيما — كما أنه يشيع فى أنفس نصف الأمة ، الشعور بالدونية ، الذى يضعضع الشخصية ويبدد الكيان . ونحن حريصون على أن تكسب حقها فوراً ليصبح

بذلك وضع خاطئ مخطئ ، جعل مؤتمر السفراء الذى انعقد فى لندن أخيراً يكتب عنا فى تقريره الذى نشرته صحف العالم ، والذى ننقله عن جريدة الأهرام : « إن شعوب الشرق الأوسط لا تزال تعيش عيشة بدائية ، وإن قوى الرجعية تجذبها إلى الوراء جذباً عنيفاً ... وإنه ليس هناك سوى دولتين اثنتين فقط تسيران فى سباق التطور والرقى هما تركيا وإسرائيل ... » .

وحريصون على ذلك أيضاً — لننقذ ملايين القرويات اللاتى يضربون فى عشواء الجهل ، ويعشن عيشة السوائم . ولن يستطيع إنقاذهن سوى المرأة المثقفة عندما تتاح لها المساهمة فى تشريع القوانين وتنفيذها — فتضع منها وتنفـــذ ما يأخذ بيد أولئك الأمهات والأخوات .

وحريصون مرة ثالثة ، لأن منطق المرأة سليم ومقنع حين تسألنا فى دهشة : « كيف تجلسون على كرسى النيابة ... رجالا لا يعرفون من الحروف الأبجدية إلا الكفاف . وتحرمون من السيدات والفتيات من يحملن أرقى الدرجات العلمية العالمية ، والمحلية ؟! حقاً إنها مهزلة !! وحريصون أيضاً ، لأن المرأة إنسان ، لها فكر وإرادة وشعور . وإذن فمن حقها أن تظفر بحقوق الإنسان . وهى كذلك مواطن ، توزن بالمعيار الذى يوزن به كافة المواطنين . ولقد سوت الشرائع كلها ، سماوية ووضعية ، بينها وبين الرجل فى تحمل المسئوليات والتبعات ، فلماذا لا يسوى بينهما فى التمتع بالحقوق ؟

وحريصون مرة خامسة — لأن المرأة لم تباشر عملا إلا وأتت فيه بما يشبه المعجزات ... وكفاحهن أيام الأوبئة لا يزال يتألق أمام أعيننا ليذكرنا إن نسينا . فإذا وسعنا لها نطاق السعى والعمل

والتجربة كان ذلك خليقا أن تنتفع البلاد بجهودها فى كل مجال وميدان .

واذكروا يا أعضاء الطابور . . . الرجعى ، أن ممارسة المرأة لحقوقها لن تزيدها إلا سمواً وشعوراً بالكرامة . وأن العفة التى تغارون عليها لا يجرحها إلا الحرمان والتكبيل وإشعار صاحبتها أنها مجرد شيء يلعب به ويستمتع ؛ وليس لها بعد ذلك ما لسيدها الرجل من امتيازات وحقوق . . وهذه العفة لا تعصمها وتصونها جدران كهف أو بيت ، بل جدران النفس الباطنة ، والمناعة الذاتية الحرة التى تنشئها الثقافة والتجربة واحترام الذات ، وممارسة الحقوق التى تجعل من صاحبها كما قال « أمرسون » فضيلة قانونية واجتماعية وسياسية .

لقد آن أن تحل هذه العقدة النفسية عند كلينا — الرجل والمرأة — وتنتهى من ذلك آخر حاجز ظالم يحول بين المصريات وحقوقهن . ولقد وجد بعض حضرات الشيوخ أن الدستور بنصوصه الحاضرة لا يمنع عن المرأة حقها ، ووجـــدوا نصاً ، جاهزاً ، لا يحتاج لغير التطبيق والتنفيذ . . . ولكن حكوماتنا لا تزال تنتظر الوقت المناسب .

ولنتوجه بالحديث إلى نساء مصر المثقفات لنصارحهن بأن الوقت المناسب لن يجيء حتى يبدين اهتماماً أكثر ، وحتى يصبغن سعيهن بالإيجابية الجادة الحاسمة .

ومن هذه اللحظة يجب على الهيئات النسائية جميعها ، أن ترسم منهاجاً كاملا موحداً لتحضير المرأة الريفية وتمدينها .

وليس من الضرورى ان تبدأ من تحت . . فنعلمهن جميعاً القراءة والكتابة ، بل إن البدء من فوق . . . أسرع وأنفع . .

فتعلمهن ما لا بد منه من المبادىء الصحية ، والطريق التربوية العملية والأشغال الخفيفة التي تستطيع أن تدر من ورائها ربحا . .

هل تعلمن أيتها السيدات . أن تسعين فى المائة من أخواتكن فى القرى يعالجن رمد العين بروث الدواب . . . ويعالجن سعال أبنائهن بشراب البول فى الصباح المبكر ، على الريق !! ، ويعشن فى جو مسمم بالجهل والخرافات ؟

نريد أن تؤمن كل فتاة مثقفة بلغت السنة الرابعة الثانوية فما فوقها ، أن فى ذمتها للوطن ، تحضير نساء عشر . . عشر فقط ، تنقلهن من حيوانات صامتة إلى بشرية ناطقة شاعرة حية . .

والطرق لهذا كثيرة : نقترح منها أن تتفق الجماعات النسائية كلها على إنشاء تعاون مشترك بينهن لتنفيذ منهج يدرسنه ويتفقن عليه ويقمن مكتبا « للخدمة الريفية النسائية » ، وتدعى كل فتاة مثقفة إلى تقييد اسمها فى هذا المكتب ، حيث تتلقى دراسة أولية للعمل الذى ستقوم به ، وتختار بعض القرى ، ولنبدأ بالقريبة من القاهرة ، وتعبأ لكل قرية مجموعة من تلك الفتيات الرائدات .

وتقسم نساء القرية إلى عشرات ، تتولى كل فتاة منهن عشراً . وتتردد المجموعة على قريتها مرتين فى الشهر على الأقل ، وفى مواقيت معينة بحيث يكن على موعد مع عشراتهن . فإذا هبطت المجموعة البلد ، انطلقت كل رائدة إلى عشرتها تعلم نساءها كيف ينظمن بيوتهن ! كيف يربين أولادهن ؟ كيف يسعدن بحياتهن . . وتحدثن عن بلادهن . ما هى ، وما تاريخها ؟ وما واجب كل امرأة نحوها .

سيقول السذج من الناس ، ما فائدة ذلك . ولسنا مستعدين أن

نناقشهم فى جدوى هـذا التثقيف حتى يعرفوا أولا أثر الثقافة فى تكوين الشخصية وإنمائها .

يعلمهن التطريز والحياكة ، وحفظ الأطعمة وتجفيفها، ويرشدهن إلى ضرورة احتفاظ كل سيدة ، بأجزاخانة منزل ، فى صندوق صغير تضم كل وسائل الاسعافات الأوليـة ، ويعرضن عليهن أشرطة للسينما الثقافية المكدسة بوزارة المعارف فى اجتماع عام « بدوار العمدة » مثلا . . . ويقمن لهن مهرجانات ، ويمنحن جوائز مشجعة مثل « وسام الأمومة » ولا يمنح هذا الوسام لمن تنجب أولاداً أكثر بل التى تنجب أولاداً أصح وأنظف . . . ويعلمهن ضرورة ووسائل تنظيم النسل وتجويده .. وهكذا نطرد فى المشروع ونحقق كل احتمالاته النافعة المفيدة ، وحبذا لو بدىء به فى عطلة الصيف القادمة .

ولا ينبغى أن يعوق المثقفات عن هذا الواجب شىء .. ولا قيمة لأى اعتبار قد يصدهن عن هذا السبيل ، كائنا ما كان .

إن خلق مجتمع متحضر نوعا ما لنساء الريف . . يقف على رأس الوسائل الضرورية اللازمة لنمونا ونهضتنا ، وفى ذمم المثقفات وضمائرهن ، يستقر هذا الدين ، منتظراً الوفاء والسداد .

وفى ذمة كل حاكم وزعيم ومواطن ، تستقر حقوق النساء جميعا وحق مصر فى أن تنتفع برئتها الثانية المعطلة .

وبعد ..؟

« ليس المشكل النصيحة ،
وإنما المشكل قبولها » .
(الغزالي)

إلى هنا ننتهى من عرض وجهة نظرنا فى الموضوعات التى طرقناها ، رجين أن نكون قد وفقنا إلى الوفاء بالعهد الذى التزمناه فى مقدمة الكتاب إذا قلنا :

ــ إنه شمعة مهداة إلى المجتمع ليبصر فى ضوئها ويرى .

ولقد بذل هذا الكتاب من ذات نفسه كل ما فى طاقته كيما يدل على الذى هو خير . . ونرجو أن يكون القارىء قد بذل هو الآخر من ذات نفسه ما يتقبل به هذه السطور البريئة الصدر من هوى وغرض .

ولقد آمنا بوجوب مواجهة مشكلاتنا مواجهة صريحة جريئة والآن نهيب بكل قارىء واجه معنا بعض هذه المشاكل على صفحات الكتاب ، أن يواجهها فى نفسه كذلك ، فإن العناية ببحث مشكلاتنا من أبعث البواعث على الرجاء .

ولقد أرسل أحد تلاميذ الإمام الغزالى بكتاب إليه يسأله فيه ذخراً من النصح والتوجيه . فأجابه الغزالى إلى طلبه بكتاب بدأه بهذه العبارة الواسعة :

« يابنى . ليس المشكل النصيحة . وإنما المشكل قبولها » . وإذا كان المجتمع لم يسألنا نصحاً ولا مشورة ، فلأن هذا الأمر واجب مفروض ، وعلينا أن نسارع إلى أدائه دون أن ندعى إليه ، ودون أن نرجو من ورائه جزاء أو شكوراً .

نعم : ليس المشكل النصيحة ، وإنما المشكل قبولها ولكن لماذا يعسر علينا تقبل النصح والنقد ؟

إنى لا أكاد أعرف لذلك جواباً وتفسيراً أفضل ولا أحكم مما قاله « ج . بيورى » فى كتابه « حرية الفكر » .

وهو أن الحقائق التى تأتى مغايرة لآرائنا القديمة ، وأفكارنا الموروثة ، تتطلب منا أول ما تتطلب ، تغيير ، عالمنا العقلى ، . . وليس فى مكنة كل أحد أن يستجيب لهـذا الداعى ، وينظم من جديد عالمه العقـــلى القديم المقدس . أترانا سنظل عاجزين عن مطاردة الأوهام والمخاوف التى تحول بيننا وبين هذا التغيير . ؟

إذا لم نحاول ، فسنظل كصاحب المركبة الذى كان يسير بمركبته المجهدة فى طريق مترب ، تتعثر وتتكفأ . حتى إذا صادف فى طريقه عابراً سأله :

— كم بقى من هذا التل ، فأجابه الرجل دهشاً :

— تل . . أى تل . . . إن عجلتيك الخلفيتين منزوعتان . .

هكذا نحن : سنظل نتعثر ونتكفأ . ظانين أن ظروفنـا هى العائق ، وهى المانع ، وهى التل الذى يجهد العربة ويثير النقع الكثيف

والحقيقة أن عجلتى مركبتنا المنزوعتين هما مصدر ألمنا وعثارنا .

لا بد لنا من عجلات جديدة . . لابد من تغيير ، وتجديد فى « عالمنا العقلى » لنعلم أنه لم يعد على ظهر الأرض ماهو مستحيل . وأنه لا يزال فى الإمكان ابدع وأروع مما كان — وإن العقول المقفلة التى لا تتقبل الجديد . والعقول الحائرة المترددة التى لا تريد أن تستقر وتقع على الصواب . هذه وتلك عاجزة عن أن تؤدى للوطن ضريبة وجودها حتى تتجرد الأولى من التحصن ضد الجديد ، وتتحرر الأخرى من التردد والذهول .

وهذا الكتاب لا يزعم أنه يعلم كل الناس شيئاً جديداً . فبعضنا يحس هذه المشاكل ، حين يدير خواطره على شئون بلاده . وفى كل ضمير منا تململ وألم . بيد أن المشاكل لا تزال قائمة ، جاثمة —

فلماذا ؟ . لأن ضميرنا فى شخصياته المتعددة ، ضميرنا الاجتماعى ، وضميرنا السياسى ، وضميرنا الدينى .

هذا الضمير يرهقه الجبن والهلع : فيفر من المشكلة قانعاً بالتألم والتفجع والحزن ، بل هو أحياناً يخلق المشاكل بنفسه لنفسه . ويقتنع بعد ذلك بأنها فوق مستوى طاقته ومحاولاته .

فلنعلم أن المشكلة التى لاحل لها ، لم تخلق قبل ؛ ولن تخلق بعد وأن كثيراً من مشاكلنا نحن بالذات لا يكاد يكون لها وجود إلا فى حروف الكلمة التى تعبر عنها . ولكن الجبن ـ جبن الضمير وجبن الوازع ، وجبن الإرادة ــ هو الذى يمسك بها أن تحل وتزول . وما أروع هذه الحكمة الصينية ، وأكثر انطباقها علينا :

« قد يجد الجبان ستة وثلاثين حلا لمشكلته . ولكنه لا يعجبه سوى حل واحد منها ، هو . الفرار ! » . فنحن نعرف حلولا جمة لمشاكلنا . ثم نخافها جميعاً ونرهبها ، ونلوذ بالفرار ؛ حلال المشكلات ، وصانع المعجزات . .

لابد إذن من نبذ هذا الجبن من ضمير الفرد ، وضمير المجتمع وضمير الدولة . والانطلاق من أسار الوهم والخوف ليخلص كل إلى واجبه يؤديه بلا تردد ولا تهيب .

* * *

ولعلنا لم نسمع قط عن حادث تصادم جاء نتيجة الأناة والاتئاد والتمكن من مفتاح السرعة وعجلة القيادة . . بيد أننا نسمع كثيراً عن تلك الحوادث التى يسببها الطيش السريع ، والسرعة الطائشة . من أجل هذا ندعو إلى التشبث بالأناة والتؤدة . ولكن أية أناة هذه التى ندعو إليها ؟

إنها ليست المرادفة للموت أو الركود والنوم العميق . بل هى التى تزامل التطور المستمر ، والعمل المستمر ، والسعى المستمر إلى أحسن ما فى الحياة من فرص ، ونظم ، وإمكانيات .

وإن الأناة بهذا المعنى لهى الباب الذى تنفذ منه إلى المجتمع قوى الحياة الشابة المتزنة المجدية . أما ذلك النوع الآخر منها ، الذى عودتنا إياه حكومتنا ، فهو نوع ردىء لا يفضى إلا إلى أحد شيئين : الموت ، أو الانفجار .

° ° °

والآن ، توشك الرحلة التى بدأناها معاً ، أيها القارىء ، أن تنتهى ، ويذهب كل منا إلى سبيله .

وإنى لأرجو أن نكون قد قضينا فى كتابة هذا الكتاب من جانبى . . وفى قراءته من جانبك — وقتا طيبا مباركا فيه .

ولكن قبل أن تمضى . . قف لنذكر معاً هذه الحقائق .

. لابد من تغيير « عالمنا العقلى » أو تهذيبه ، وترويضه حتى يسمح لكل فكر جديد أن يمر به ويجتازه .

. لابد من نبذ الجبن ، وقهر المخاوف ، وشحن ضمير الفرد والمجتمع ، والدولة بالشجاعة القادرة على مواجهة المشكلات ورفضها .

. لابد من التسامح ، والحنان ، والأناة — فهذه الثلاثة ، أمضى سلاح نتسلح به فى رحلتنا إلى المجد . فلنعمل بالحكمة القائلة : « ليتسامح بعضنا مع بعض ، وليؤازر بعضنا بعضا فنحن جميعا نخوض معركة واحدة — هى الحياة » .

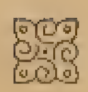
. لابد من البدء الناجز بالعمل حتى ولو فشلنا ، فكما قيل : «الذى يعمل ويفشل ، خير من الذى لا يعمل شيئا وينجح . ولا بد من أن نخطو الخطوة الأولى فى طريق الواجب المفروض على كل من الفرد والجماعة والدولة . . ذاكرين ذلك المثل الصينى : «إن رحلة طولها ألف ميل — تبدأ بخطوة واحدة» .

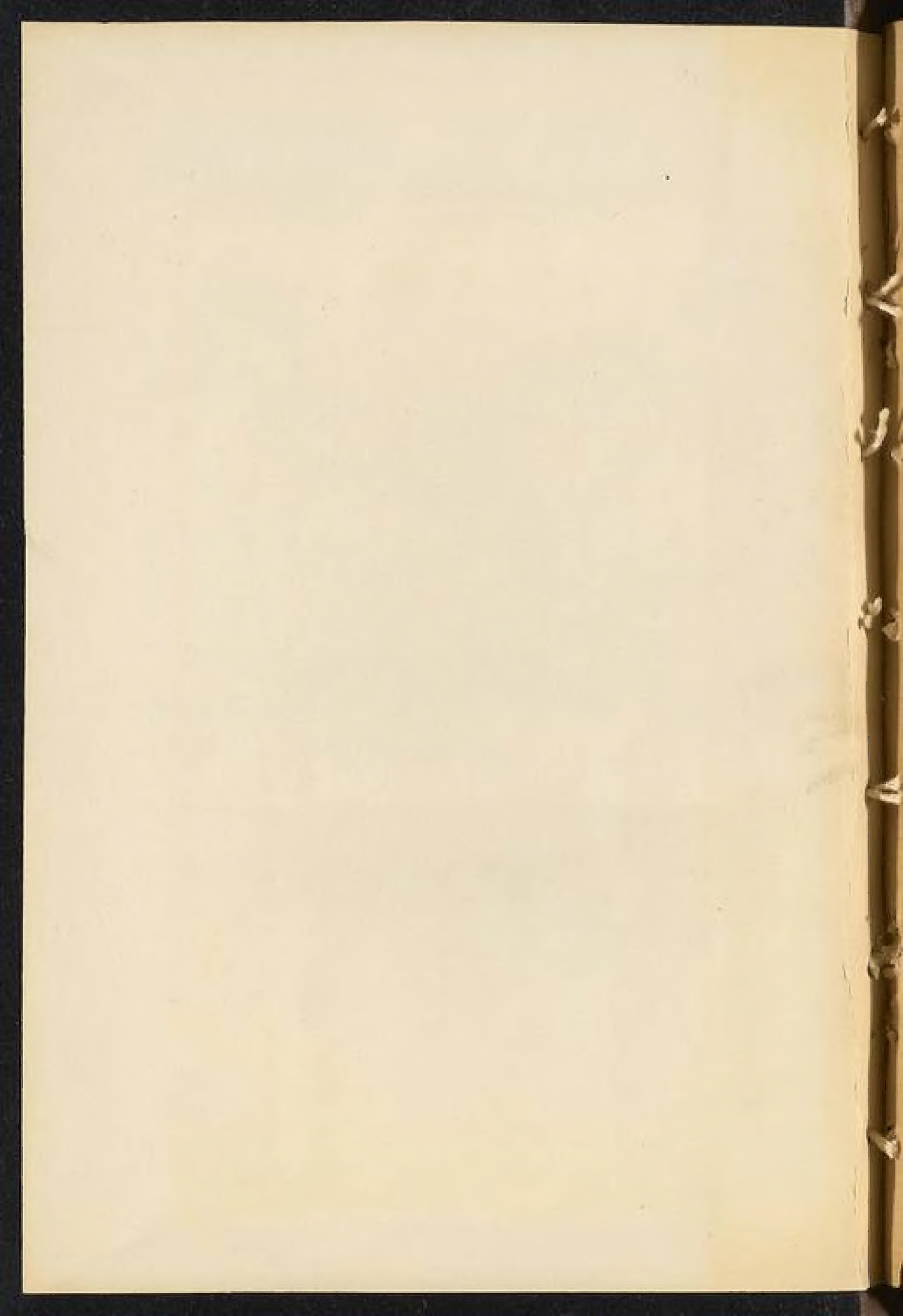
* * *

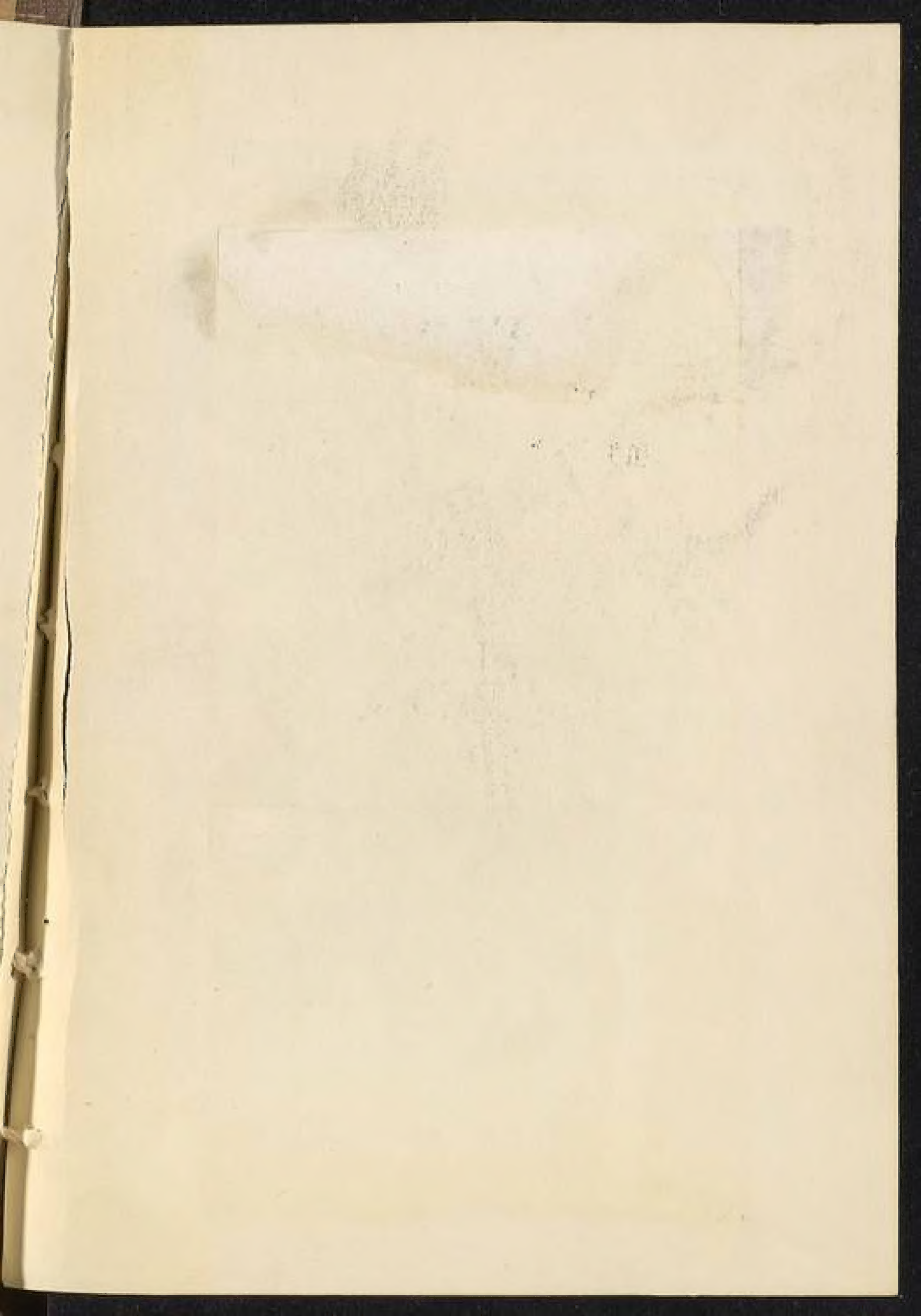
وبعد . . فلست أعرف ، وأنت تتأهب لطى هذا الكتاب . ما رأيك فيما قرأت . ؟

أما نحن . . . فقد قلنا كلمات . . . نحسبها مجدية .

قلناها . . . والحاجة إليها أعظم ما تكون .








COLUMBIA UNIVERSITY
0026811863

